جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

دور العنصر القيادي في صعود الدولة السياسي
(تركيا أنموذجاً) 2002 – 2021

إعداد
رائد محمود محمد الدويسات

إشراف
الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة

أطروحة مقدّمة إلى كلية الدراسات العليا استكمالاً
لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
العلوم السياسية / قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2021

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية
لا تعبر بالضرورة عن آراء جامعة مؤتة

MUTAH UNIVERSITY

College of Graduate Studies

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب رائد محمود محمد الدويسات

والموسومة بـ: دور العنصر القيادي في صعود الدولة السياسي (تركيا نموذجا) ٢٠٠٢-٢٠٢١

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية

القسم: العلوم السياسية في تاريخ ٢٠٢١/٠٥/٢٣

من الساعة ١ إلى الساعة ٣ قرار رقم ٢٣/٢٠٢٠/٢٠٢١

أعضاء اللجنة:	التوقيع	
د.ا.د. محمد عوض الهزايمة		مشرفا ومقررا
أ.د فايز شراري سلامه الزريقات		عضوا
أ.د صداح احمد محمد الحباشنه		عضوا
د. عبد الحليم العدوان		عضو خارجي

عميد كلية الدراسات العلي

أ.د عمر المعايطة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي ووالدتي، من علماني أن النجاح
والصبر نتيجة لكل مثابر.
أهدي إنجازي لكل قطرة في بحركما العظيم... حباً
وطاعـــــةً وبرّاً.

إلى سندي وعزوتي في الحياة... إلى من سكنوا قلبي صغاراً
وكباراً... إلى الذين شاركوني حضن الأم ومن عزمهم استمد
الصبر والإصرار (إخواني وأخواتي وأبنائي)

إليكم أصدقائي أهدي عملي هذا

الباحث

الشكر والتقدير

الشكر لله الذي منحني القوة والعزم، للوصول إلى هذه المرحلة وهو الذي رزقني من العلم حظاً وافياً: ومن الأدب نصيبا كافياً، وأبعد عني ظلال الجهل والخطيئة المتكاثف، أحمدك ربي لأنك مصدر الحكمة، وينبوع الحق الذي يشرق على ظلمات عقلي، وتنير عقول البشر لخدمة الإنسانية جمعاء.

والشكر الموصول إلى جامعتي الغراء، بجميع كوادرها الأكاديمية والإدارية المميزة، وأخص بالذكر كلية العلوم السياسية/ جامعة مؤتة، منارة العلم والعلماء التي مضينا في أفيائها أجمل الأوقات وأطيب الذكريات.

وأخص بشكري مشرف وموجه هذه الرسالة الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، الذي كان لي المعلم والأخ الذي قَوَّمَ، وتابعَ، وصوبَ، بحسن إرشاده العلمي، ومنحلي من وقته الثمين ومتابعته الحثيثة الكثير الكثير لإنجاز هذه الأطروحة.

كما وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه، وصفته، ومكانته على ملاحظاتهم القيمة التي زادت هذه الرسالة إثراء وقيمة لإخراجها بأفضل صورة علمية.

الباحث

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
فهرس المحتويات	ج
قائمة الجداول	و
الملخص باللُّغة العربية	ز
الملخص باللغة الانجليزية	ح
الفصل الأول: الإطار النظري: خلفية الدِّراسة وأهميتها	**1**
1-1 خلفية الدراسة	1
1-2 أهمية الدّراسة	2
1-3 مشكلة الدِّراسة	3
1-4 فرضية الدِّراسة	4
1-5 أهداف الدراسة	4
1-6 متغيرات الدراسة	5
1-8 محددات الدراسة	5
1-9 منهجية الدراسة	6
1-10 الدراسات السابقة	9
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي: للعنصر القيادي وصعود الدولة السياسي	**18**
2-1 القيادة السياسية: المفهوم والنظريات	18
2-1-1 القيادة السياسية: مفهوم القيادة والقائد	19
2-1-2 القيادة السياسية: الوظائف والنظريات	24
2-2 طبيعة الحياة السياسية في الدولة التركية	28
2-2-1 الدولة التركية: التطور وناظم الحياة السياسية	29
2-2-2 الدولة التركية: القوى الفاعلة في الحياة السياسية	33

المحتوى	الصفحة
الفصل الثالث: التأصيل النظري لبروز العنصر القيادي التركي	**48**
3-1 السيرة الذاتية للعنصر القيادي التركي	49
3-1-1 أردوغان: النشأة والمكتسبات التعليمية.	50
3-1-2 أردوغان: وأسرار الصعود السياسي.	54
3-2 العنصر القيادي والنهوض الحزبي.	70
3-2-1 أردوغان والتجربة الحزبية الأربكانية	70
3-2-2 منهج الحزب في التغيير في تركيا	83
الفصل الرابع: القائد والصعود السياسي بالدولة	**93**
4-1: إنجازات الصعود على الصعيد السياسي	94
4-1-1 التعديلات الدستورية	95
4-1-2 تحييد القوى المهيمنة (الجيش)	104
4-1-3 الالتزام بالنهج الديمقراطي	111
4-2 إنجازات الصعود على الصعيد الاقتصادي	115
4-2-1 دور القيادة في تعزيز المكانة الاقتصادية	116
4-2-2 القيادة ومؤشرات القوة الاقتصادية التركية	121
4-3 إنجازات الصعود على الصعيد الاجتماعي	127
4-3-1 دور القيادة في تحقيق العدالة الاجتماعية	128
4-3-2 دور القيادة في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة	133
4-4 إنجازات الصعود على المستوى العسكري	136
4-4-1 دور القيادة في بناء وتعزيز القدرة العسكرية	137
4-4-2 دور القيادة في تحقيق الإنجازات العسكرية	140
الفصل الخامس: مظاهر الصعود في السياسة الخارجية التركية	**147**
5-1 استقلالية القرار السياسي الخارجي	147
5-1-1 قرارات الخروج من الهيمنة الأمريكية	148
5-1-2 الرؤية الجديدة ومظاهر الصعود في السياسة الخارجية	154

المحتوى	الصفحة
5-2 النشاط السياسي الحر والمفتوح في البيئة الدولية	160
5-2-1 الدبلوماسية والمبادرات في السياسة الخارجية	161
5-2-2 القرار السيادي في السياسة الخارجية التركية	168
الخاتمة	180
أولاً: الاستنتاجات	182
ثانياً: التوصيات	184
المصادر والمراجع	185

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
.1	تركيبة البرلمان ال (25) (2011) ولعام (2015)	86
.2	الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002-2015)	87
.3	الانتخابات الرئاسية	88
.4	الانتخابات البلدية	88
.5	استفتاء على التعديلات الدستورية 2017	89
.6	هيكل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا قبل الإصلاح وبعده	124
.7	القوة العسكرية التركية 2016	137
.8	تغيير أعداد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا 2012-2020	166

الملخص

دور العنصر القيادي في صعود الدولة السياسي
(تركيا أنموذجاً) 2002-2021

رائد محمود محمد الدويسات

جامعة مؤتة 2021

استهدفت الدراسة التعرف على دور العنصر السياسي في صعود الدولة السياسي، حيث قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها: (أن هناك علاقة ارتباطية بين العنصر القيادي وصعود الدولة السياسي)، وأما إشكالية الدراسة فقد تمحورت في السؤال المحوري التالي: (ما الدور الذي لعبه العنصر القيادي في الصعود السياسي للدولة التركية منذ عام 2002 ولغاية 2021؟)، ولتحقيق أهداف الدراسة والتأكد من مدى صحة الفرضية، والإجابة عن سؤالها المحوري، فقد استخدمنا المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار والمنهج المقارن.

هذا وفي نهاية البحث أوصلتنا الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية، كما أوصلتنا إلى عدة نتائج أهمها: أن البيئة التي تحف بالعنصر القيادي ذات تأثير كبير على عقائده السياسية، كلما كانت تجارب صانع القرار الحزبية طويلة وذات ممارسة فعلية كانت حصيلة نجاحه عند القيادة قوية، وبالمقدار الذي يذيب فيها العنصر القيادي مصلحته الشخصية بمصلحة وطنه يترتب على ذلك نجاحاته، وإن الفعل السياسي التركي على الصعيد الداخلي والخارجي فاق فعل العهود التركية السابقة صعوداً وجارى الفعل السياسي للدول الكبرى، هذا وقد أدت هذه الاستنتاجات بدورها إلى توصيات ذات أهمية أهمها: استلهام نفس سبيل قيادة حزب العدالة والتنمية والمتمثل بالتدرج لإزاحة المتمسكين في قرار الدولة العميقة، وضرورة الاستناد إلى قوة برلمانية مؤمنة بنفس الأهداف التي يؤمن بها صانع القرار، ليتسنى للنخبة السياسة اتخاذ القرارات التي توفر غطاء وسند شعبي للقيام بالتغيير وتحقيق الأهداف، إن تجعل القيادة عنصراً أو نخبة سياسية مسؤولية الحكم ليست مغنماً، وإنما هي خدمة لصالح الشعب والوطن معاً.

الكلمات الدالة: الدور، العنصر، القيادي، الصعود والدولة.

Abstract
The role of the leading element in the political rise of the state (Turkey as a model) 2002-2021
Student: Raed Mahmod Al-dewasat
University of Mu"tah 2021

The study aimed to identify the role of the political element in the rise of the political state, as the Study was based on the main hypothesis that: (that there is a correlational relationship between the leadership component and the rise of the political state). As for the problem of the study, it focused on the following central question: (What role did the leadership component play) In the political rise of the Turkish state from 2002 until 20217), And in order to achieve the objectives of the study and ensure the validity of the hypothesis, and answer its central question, we have used the historical method, the decision-making approach, and the comparative approach.

At the end of the research, the study led us to confirm the validity of the hypothesis, and also led us to several results, the most important of which are: that the environment in which the leadership element has a great influence on his political beliefs, the longer the experiences of the partisan decision maker and with actual practice, the result of his success when the leadership is strong, and to the extent that In it, the leading element dissolves his personal interest in the interest of his country, and this results in his successes, and that the Turkish political action at the internal and external levels surpassed the previous Turkish covenants, and the political action of the major countries is underway. Justice and development represented in the gradual removal of those holding the deep state"s decision, and the need to rely on a parliamentary force that believes in the same goals that the decision maker believes in, so that the political elite can make decisions that provide cover and popular support for change and achieving the goals. If the leadership becomes an element or a
political elite, the responsibility of governance is not It is a prize, but it is a service forthe benefit of the people and the country together.
Key words:. Role, Element, Leader, Rise and Country.

الفصل الأول
خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 خلفية الدراسة:

عندما نؤرخ لهذه الدراسة للأعوام الواقعة بين 2002 ولغاية عام 2021م، فإننا في هذه الحالة نقصر الدراسة في أبوابها الأوسع على حزب العدالة والتنمية في تركيا، حيث أنه يصنف نفسه كحزب سياسي تركي يتبع المسار المعتدل غير المعادي للغرب، بل يسعى للاندماج في السياسة الغربية، وهذا ما يدل عليه نهج الحزب بسعيه للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يخاف فيه هذا الاتحاد من توجهات الحزب الإسلامية، لكونه بني على جذور إسلامية ورثها من حزب الفضيلة الذي قاده الزعيم "أربكان"، حيث ورث هذه، التوجهات إلى تلميذه "أردوغان". الذي أسندته ثقافته الدينية، وبالمقابل نجد منظرو الحزب يتغنوا كونه حزباً إسلامياً، ساعياً للأخذ بالعلمانية حتى يتم له تنحيتها جانباً وخدمة لرؤيتهم هذه فإن الحزب يحرص على ألا يستخدم الشعارات والرموز والأحداث الدينية في الخطابات والمراسلات السياسية، حتى ذهب البعض من خارج دائرة الحزب إلى نعته بالحزب الذي يمثل تيار الإسلام المعتدل.

والناظر في التاريخ التركي يجد أن لتركيا دوراً كبيراً في الساحة الدولية، تمثل ذلك العهد في زمن الإمبراطورية العثمانية، والتي امتدت إلى قارات العالم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وكانت "إسطنبول" حاضرة الإمبراطورية، ومركز إشعاعات فكرية ونقطة تقاطع للعلاقات الدولية، وبؤرة نشاط اقتصادي وسياسي، وكانت قوتها زمن الإمبراطورية تعيش في عصرها الذهبي، إن الماضي لا ينسى ويمكن تجديده إذا كانت إرادة النخبة السياسية في الدولة جادة في ذلك، هذه الإرادة أخذت تستنهض قوامها وقوتها، أثر بزوغ مما يستشف من تصريحات أحد رجالات حزب العدالة والتنمية، والذي كان يتولى حقيبة وزارة الخارجية السابق أحمد داود أوغلو، الذي صرح في (23) من تشرين الثاني من عام 2009م في لقاء مع نواب حزب العدالة والتنمية قوله: (إن لدينا ميراثاً آل إلينا من الدولة العثمانية، إنهم يقولون هم العثمانيون الجدد، نعم نحن العثمانيون الجدد، ونحن أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا، نحن نفتح

أبوابنا على العالم كله حتى شمال أفريقيا، والدول العظمى تتابعنا بدهشة وتعجب، وخاصة فرنسا التي تفتش وراعنا لتتعلم لماذا نفتح أبوابنا على شمال أفريقيا، لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأن يجد ساركوزي – الرئيس الفرنسي آنذاك– كلما رفع رأسه في أفريقيا وجد سفارة تركية وعليها العلم التركي، وأكدت على أن تكون سفاراتنا في أحسن المواقع داخل الدول الأفريقية). (قسم الدراسات، 2011: 7–8)

إن أمام حزب العدالة والتنمية الكثير من التحديات لبلوغ ما بلغته الإمبراطورية العثمانية، ولكن يجب أن لا ننسى أن ذلك لا يتم بين يوم وليلة، ومما بدى واضحاً على مسيرة الحزب السياسية وهو يقود دفة السياسة التركية، لقد تمت انجازات ذات قيمة فعلية على صعيد السياسة الداخلية والخارجية، فقد شق الحزب طريقه في القفز فوق الأحداث نحو تحقيق الأفضل من الأهداف، رغم مظلة العلمانية التي ظللت تركيا من الزمن أعوام وأعوام، شق طريقه رغم سطوة العسكر على الحكم والتحكم بكامل مفاصل الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ورغم ذلك كله فزعيم الحزب "رجب طيب أردوغان" يؤكد على ضرورة العمل من أجل استعادة هيبة الدولة التركية، وفي كل المجالات، لأن لتركيا دور مؤثر في السياسة الدولية سواء في المجال الإقليمي أو الدولي، لنصل إلى سؤال يمكن طرحه ونحن في مستهل هذه الدراسة، ما هي الانجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية خلال مسيرته السياسية منذ تولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الحكم في تركيا، وبقدر تلك الانجازات يقاس صعود الدولة بين الدول الأخرى، وهذا هو المأمول من هذه الدراسة الإجابة عليه، أن هذا يحدد الإطار العام والشمولي للدراسة، على أن نجتهد في بيان تلك الانجازات التي حققها الحزب والمشاريع المنوي تحقيقها، والتي ما هي إلا عنوان صعود الدولة وتقدمها نحو الأفضل.

1–2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهميتين هما:

الأهمية العلمية: تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة في النظرة الشمولية، فيما سعت إليه الحكومة التركية في ظل قيادة حزب العدالة والتنمية من تحقيق انجازات

داخلية أدت إلى وقوف الشعب التركي إلى جانب الحزب في الانتخابات النيابية المتكررة في البلاد، ووقوفه إلى جانب القيادة في إجهاض الانقلاب العسكري الذي كان، وهذا دليل على رضى الناخب التركي على أداء حكومة بلاده في ظل قيادة الحزب، وكذلك رضاه في الانفتاح التركي على محيط الدولة الجغرافي، في ظل تبني فلسفة حكومية جديدة للسياسة الخارجية التركية، والتي من ركائزها الاهتمام بالعالم الإسلامي، وهذا ما جعل لتركيا سمعة طيبة على الساحة الإسلامية، والنظر إليها على أنها عهد جديد في التعامل الإسلامي–الإسلامي، كما أن الأهمية تنبع مما أحدثته الحكومة التركية بما يتعلق بالشأن الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في الجانب المحلي، وإنهاء هيمنة العسكر وسيطرتهم على مفاصل الدولة، وصياغة مجتمع سلمي منسجم مع ذاته، رغم الاختلافات العرقية والأصولية والفكرية التي تحكم المجتمع التركي.

الأهمية العملية: تنبع الأهمية العملية من تتبع دراسة التجربة التركية لإمكانية القياس عليها، والاستفادة منها في ظل حالة التغيير التي تعيشها دول العالم وخاصة دول المنطقة العربية، فهي تقدم درساً للذين يعملون في مجال التخطيط لوضع الخطوط اللازمة التي على الدولة العربية تبنيها، وتعمل وفق منهجيتها وصولاً إلى نقطة الصعود السياسي، والمتمثلة في المشاركة السياسية، وتوزيع العدالة الاجتماعية للثروات، وإيجاد حلول لكل المشكلات التي تحول دون تقدم الدول والشعوب، إن ما وصلت إليه تركيا اليوم بفضل وضع المخططات وبيان الطرق التي تنفذ من خلالها والعمل الدؤوب في الوصول إلى الأهداف والغايات، وعلى النمط التركي في ظل حزب العدالة والتنمية يمكن لأصحاب القرار وخاصة الذين يرسمون السياسات، العمل وفق المنهجية التركية مع مراعاة ظروف بلادهم.

1-3 مشكلة الدراسة:

لقد أظهرت معظم الدراسات الجوانب الايجابية في المسيرة السياسية للدولة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، فمنذ وصول هذا الحزب ظهر الفارق بين تركيا القديمة والحديثة، فمعدل النمو الاقتصادي زاد أضعاف ما كان عليه، مما أدى

إلى التخلص من مديونية صندوق النقد الدولي، وإنهاء دور العسكر الذي كان يتحكم في المفاصل السياسية للدولة، وبهذا نخلص إلى مشكلة الدراسة والتي تكمن في دور العنصر القيادي – سواء كان ذلك الحزب أو الشخص الذي يتولى الحكم– في صعود تركيا إلى مكانة أفضل مما كانت عليه حيث أنها – المشكلة– باتت تتمحور بالسؤال المحوري التالي:

"ما الدور الذي لعبه العنصر القيادي في الصعود السياسي للدولة التركية منذ عام 2002 ولغاية الآن؟"، ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية هي:

1– ما مفهوم القيادة السياسية وطبيعتها في الدولة التركية؟.

2– ما الظروف التي أدت إلى بروز القائد والحزب القيادي في تركيا؟.

3– ما الإنجازات الإصلاحية التي تعتبر علامة صعود للدولة على الساحة التركية؟.

4– ما مظاهر الصعود السياسي الذي حققته الدولة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية؟.

1–4 فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها (أن هناك علاقة ارتباطية بين العنصر القيادي (النخبة السياسية) وصعود الدولة السياسي)، في حين أن هناك فرضيتان فرعيتان ذات ارتباط بالفرضية الرئيسية وهما:

1. كلما أذاب العنصر القيادي مصلحته الذاتية بالمصلحة العامة للدولة كان الصعود السياسي للدولة أيسر وأقصر الطرق.
2. هناك علاقة طردية قائمة بين العنصر القيادي الصالح والثقة الشعبية.

1–5 أهداف الدراسة:

إن هذه الدراسة معنية بتحقيق الأهداف التالية:

1. أبراز مفهوم القيادة السياسية وطبيعتها في الدولة التركية.
2. بيان الظروف التي أدت إلى بروز القائد والحزب القيادي في تركيا.

3. الوقوف على الإنجازات المختلفة على صعيد الدولة التركية في ظل قيادة القائد والحزب القيادي في ظل حزب العدالة والتنمية التركي.
4. توضيح مظاهر الصعود السياسي الذي حققته تركيا في ظل القيادة الشخصية والحزبية لحزب العدالة والتنمية على الصعيد الخارجي.

ولتحقيق هذه الأهداف والإجابة على أسئلة الدراسة، فقد راعينا ذلك في فصول الدراسة بحيث يكون كل فصل يغطي الإجابة على كل سؤال ويحقق كل هدف من أهدافها.

1-6 متغيرات الدراسة:

إن هذه الدراسة تحمل في ثناياها متغيرين الأول رئيسي والثاني تابع.

1. المتغير الرئيسي: العنصر القيادي (النخبة الحاكمة).
2. المتغير التابع صعود الدولة السياسي.

هذا وسيتم التعريف بالمتغيرين في الفصل الثاني في هذه الرسالة.

1-7 حدود الدراسة:

تشمل حدود الدراسة الأتي:

الحدود الزمنية: تمتد هذه الدراسة زمنياً ما بين الأعوام (2002-2021)، فالتاريخ الأول هو بداية الحكم الفعلي للقيادة التركية الحالية، أما الثاني فهو العام الذي تنتهي به المعلومات التي يمكن الحصول عليها، وإذا تخطينا ذلك فندخل الدراسة في تنبؤات ربما لا تتفق مع الواقع وأحداث المستقبل.

الحدود المكانية: تتمثل في البقعة الجغرافية التي امتدت إليها أذرع السياسة التركية، وبالقدر الذي يحقق أهداف الدراسة وهي الحدود السياسية للدولة التركية الحالية، والمناطق الجغرافية التي طالها أثر حزب العدالة والتنمية.

الحدود البشرية: تتناول الدراسة العنصر البشري المكون للشعب التركي والعنصر القيادي معاً، سواء كان شخص القائد أو المؤسسة الحزبية التي يقودها.

1-9 منهجية الدراسة:

تقوم الدراسة على توظيف كل من المنهج التاريخي ومنهج صنع القرار والمنهج المقارن لمعالجة المشكلة البحثية والتحقق من صحتها، والإجابة على أهداف الدراسة وسؤالها المحوري، فإننا سنتناول عدة مناهج على النحو التالي:

أولاً: المنهج التاريخي: وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخية لفهم الحاضر واستشراق المستقبل، لذا فالأحداث الحاضرة لا بد لها من جذور سابقة عليها تطورت حتى أصبحت ظاهرة في حكم الحاضر، والسياسة تعتبر أكثر العلوم ارتباطا بالتاريخ فكثير من أهل الاختصاص قالوا: أن السياسة هي التاريخ الجاري، بمعنى الأحداث السياسية بعد عقدين أو ثلاثة من الزمن تصبح تاريخاً، الأمر الذي دعا آخرين لوصف التاريخ بأنه: "علم السياسة الماضي" والمنهج التاريخي يعني العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها والربط بينها من أجل الوصول إلى حقائق أو استنتاجات تتطق بأحداث الماضي، تساعد على فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل (القصيبي، 2007: 233) .

لقد أكد عالم الاجتماع الأمريكي (رايت ميلز c.Wright Mills) على أهمية التاريخ وقيمته في التحليلات النقدية للمجتمع الأمريكي الحديث، كما أكد على أهميته للعلوم الاجتماعية ولعلم السياسة لعدة أسباب أهمها: (القصبي ، 2007: 226).

أ- إن المعرفة التاريخية ضرورية لاختبار الفروض وتحليل نتائج البحوث، والتعرف العميق على مشكلات الإنسان المعاصر وحلها قياساً بالمشكلات السابقة التي حلت بالإنسان.

ب- إن فهم المجتمع المعاصر بصورة عميقة لا تتم إلا بالتعرض للسياق التاريخي لهذا المجتمع، لان المجتمعات في حالة تطور مستمر.

ج- هناك علاقة وثيقة بين المنهج التاريخي والمنهج المقارن، فمن العسير جداً فهم النظم المعاصرة، دون مقارنتها بتلك النظم التي كانت قائمة في فترات تاريخية منصرمة.

توظيف المنهج: لقد تم استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة لتتبع المسار التاريخي لصانع القرار التركي في حزب العدالة والتنمية منذ نشأته، لمعرفة العوامل

المؤثرة في حياته، لكون هذه العوامل والمؤثرات تولد قناعات يؤمن بهاء ومن ثم تصبح بمكانة العقائد السياسية يقوم بإسقاطها على قراراته عندما يتولى المسؤولية، وكذلك التجربة الأربكانية التي غذت صانع القرار بكثير من التجارب التي استفاد منها أردوغان، حيث عرف مواطن الخطأ التي ساقتها التجربة فتجنبها، والمواطن الصحيحة فضخمها.

ثانياً: منهج صنع القرار: تحتل عملية صنع القرار السياسي مكانة بارزة في التحليل السياسي المعاصر، نظراً لأنها تتعلق بتصميم الأهداف وتشكيلها واختيار الوسائل لتكريس النتائج لدعم الأهداف وتثبيتها، كما أن القرار السياسي يؤدي دائما دور رئيساً في توجيه التفاعلات الثقافية والاجتماعية، والتحديث السياسي في عمليات التغير الاجتماعي التي تمر بها المجتمعات المعاصرة، وعلى الرغم من أهمية دور العامل القيادي في عملية اتخاذ القرار السياسي، كون القرار السياسي ليس منفصلاً عن وعائه الاجتماعي، أي عن السياق الذي يجري فيه، وإنما يكسب أهميته الحقيقية من خلال المعنى السياسي والاجتماعي الأوسع، كما أن القائد السياسي هو ممثل لطبقة أو نخبة سياسية معينة، يجسد إرادتها ومصالحها، أضف أن القرار السياسي يصنع من خلال وحدات سياسية رئيسة فيها وأخرى فرعية أو ثانوية، تحد نسبياً من دور العامل الشخصي في صنع القرار (ناصوري، 2005: 267).

هذا ويضيف (ريتشارد سنايدن) والذي يعتبر من رواد علم السياسة أو صنع القرار أو السياسة الخارجية عملية اتخاذ القرارات الخارجية بأنها: (العملية التي يتم بموجبها اتخاذ وإقرار بديلاً محدداً من بين عدة بدائل، كان قد تم دراستها وتقييمها بشكل دقيق، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة، وتتضمن ثلاثة عناصر هي البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ودائرة اتخاذ القرار) (Snydors, 1986: 433) وذهب في هذا الاتجاه ديفيد ايستون حيث قال في عملية اتخاذ القرارات بأنها: (تلك العملية التي بعدة مراحل وتتمثل بالعوامل المؤثرة على البيئة الكلية لصانع القرار ويتفرع منها عوامل بيئية داخلية، وأخرى خارجية تلتقي وتتشابك في دائرة تسمى دائرة صنع القرار، وفيها يتم استعراض البدائل ويتم اتخاذ البديل الأكثر ايجابية للحالة

المعروضة، وهو يسمى عنده بالمخرجات، وهذا القرار يؤدي إلى تغذية استرجاعية تؤدي دورها في البيئة الكلية لصانع القرار) (الهزايمة:2004: 210).

ويقوم منهج صنع القرار على افتراض أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ولهذا فالمنهج صالح لدراسة سياسة الدولة وما تشهده من مواقف تفرض عليها صنع القرارات السياسية، وتمر عملية صنع القرار بعدة مراحل قبل صدوره وبعد صدوره أيضا، وذلك لاتخاذ قرارات تعالج سلبيات القرار المتخذ، لأنه لا يمكن أن يكون هناك قرار صائب مئة بالمئة (القصبي، 2007 : 219).

توظيف المنهج: وبناء على ما سبق تم توظيف منهج القرار في هذه الدراسة في التعرف على التوجهات السياسية للنخبة السياسية القابعة على رأس الهرم التركي الحاكم، والمتمثلة بحزب العدالة والتنمية الذي يقوده الرئيس أردوغان اليوم، وبيان مدى تأثير الخلفية الدينية للرئيس أردوغان والنهج العقائدي للرئيس والحزب معاً، الذي أصدر عدة قرارات ذات صبغة عقائدية دينية والتي لاقت قبولاً داخل وخارج إطار دولته، حتى أن هذه القرارات المفعمة بالدين جعلت منه وفق رؤية الكثيرين أنه أصبح زعيماً للعالم الإسلامي، وأيديولوجية الحزب يرى بها هؤلاء هي الأنفع اتباعاً، في هذا العصر الذي تقزم به العالم الإسلامي وتجزأ.

ثالثاً: المنهج المقارن: تمتد الأصول التاريخية للمنهج المقارن إلى العصور القديمة فقد طبقه (أرسطو) على المجتمعات المعاصرة له، فتبين له أن هناك ظواهر متشابهة في مجتمعات معينة تشابهها ظواهر مثيلة في مجتمعات أخرى، كما استخدمه ابن خلدون في كتابه المبتدأ والخبر المعروف (بمقدمة ابن خلدون) حيث قارن بين ألوان البشر في المناطق الحارة وبين أقرانهم في المناطق المعتدلة والباردة (صليبا، 1989: 492-493).

هذا حيث تتمثل المقارنة بين ظاهرتين اجتماعيتين "أو اقتصاديتين أو سياسيتين بقصد الوصول إلى حكم معين يتعلق بوضع الظاهرة في المجتمع، وذلك باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين موضوع الدراسة، وبالتالي فإن المقارنة ما هي إلا عملية لبيان مواطن التشابه والاختلاف بين الظاهرتين أو أكثر (الأخرس، 1984 : 117-118).

إن المقارنة في علم السياسة يقصد بها دراسة توزيع الظواهر السياسية في نظم ومجتمعات مختلفة، أو أنماط محددة، أو مقارنة النظم السياسية الرئيسية، من حيث استمراريتها وتطورها، والتطورات التي تظهر عليها في مراحل مختلفة، لقد تعددت استخدامات هذا المنهج حتى بات لدينا في كثير من العلوم الاجتماعية والسياسية غيرها مسميات ذات ارتباط به مثل: علم السياسة المقارنة، وعلم الاجتماع المقارن، وعلم الإدارة المقارن (القصبي، 2007: 223).

توظيف المنهج: وقد تم توظيف هذا المنهج المقارن في هذه الدراسة للمقارنة بين التوجهات السياسية للنخبة السياسية لحزب العدالة والتنمية، وبين ما يقوم الحزب من اتخاذ قرارات، والتي أدت إلى نجاحه في استلام السلطة وبين تلك التوجهات والقرارات التي اتخذتها الأحزاب ذات التوجه الديني الإسلامي وأسباب فشلها والتي سبقت عهد حزب العدالة، وتم مقارنة قرارات حزب العدالة التي أدت إلى وقوف الشعب إلى جواره في عملية الانقلاب العسكري عام 2016، وبين القرارات التي اتخذتها الحكومات السابقة على عهد حزب العدالة والتي فشلت باستقطاب الشعب إلى جانبها كي يؤازرها في كل ما جابهته من أحداث، ومقارنة الكيفية التي استطاع حزب العدالة والتنمية من رصد قرارات تدريجية حتى أبطل فعل العسكر في السياسة، وذلك بالكيفية التي لم تستطع الحكومات السابقة من تقييد العسكر حتى لا يتم تدخلهم بالسياسة.

1-10 الدراسات السابقة:

1. الدراسات العربية:

أ- دراسة محمد، مروة صبحي (22017). أثر العلاقات المدنية العسكرية علي التحول الديمقراطي (دراسة مقارنة لتركيا وإندونيسيا)

تناول فيها الباحث الأنماط المتغيرة للعلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي كيفية الانتقال إلى الديمقراطية في كلا الخبرتين الإندونيسية والتركية، فيصعب تعزيز الديمقراطية دون إخضاع العسكريين للسلطة المدنية المنتخبة، فعملية التحول الديمقراطي ليست عملية ذات اتجاه واحد، لذا يحاول تناول كيفية ترسيخ سيطرة مدنية ديمقراطية على العسكريين ليس علي مستوى الإصلاحات الدستورية والمؤسسية وحدها

لكن أيضا علي المستوي غير المؤسسي الكلي في التحليل البنائي للمجتمع والمساهمة في وضع أسس للعلاقات المدنية العسكرية النابعة من خبرات الدول غير الغربية. وقد اعتمد الباحث علي الأسلوب المقارن وذلك لمقارنة كيفية تحقيق السيطرة المدنية الديمقراطية علي العسكريين في تركيا وإندونيسيا، واستخدم أيضا نموذج الجيلين الذي يقوم بدراسة العلاقة بين مؤسسات الدولة (التنفيذية- التشريعية- القضائية)، وبين المؤسسات الأمنية (القوات المسلحة-الشرطة)، وبين المجتمع المدني. وقد توصل الباحث إلى أن الاحترافية العسكرية تقود إلي فعالية المؤسسة العسكرية وأن أغلب الدول التي دشنت الإصلاح الديمقراطي بعد فترات طويلة من الحكم العسكري والحكم السلطوي بدأت الانتقال، لكن لم تتمكن أغلبها من ترسيخ المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة وفشل تطبيق مقولات النظرية الغربية في واقع غير عربي والذي تتمتع فيه المؤسسة العسكرية بنفوذ سياسي غير مباشر.

ب- دراسة رضوان. رضوي حسنين (2017) التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002الي 2017.

تناولت الباحثة التحول الديمقراطي والذي أصبح الهدف المعلن لأغلب الدول، كما أن العلاقات المدنية العسكرية هي إحدى إشكاليات التحول الديمقراطي، ويجدر الإشارة إلي أن المؤسسة العسكرية في دول العالم الثالث لها طابع خاص، وتأثير عميق في التاريخ السياسي والاجتماعي والعسكري لهذه الدول، وقد اكتسبت التجربة التركية للتحول الديمقراطي أهمية خاصة لأنها تجربة سعت نحو التعددية، كما أنها شهدت هيمنة العسكريين على الحياة السياسية، باعتبار الجيش وصي على العلمانية والمبادئ التي أرساها أتاتورك، وبالتالي تهدف الباحثة لمعرفة تأثير العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي، وقد اعتمدت على المنهج المؤسسي والذي يتعامل مع المؤسسة على أساس أن لها هياكل وتكوين وبنية داخلية وعمليات ومعايير خاصة بها، وانطلاقاً من ذلك فهي تنمو وتدخل في علاقات جديدة، وتضم أدوار ووحدات ليست جامدة، وذلك هو ما ينطبق علي المؤسسة العسكرية في تركيا، حيث تعتبر اقوي المؤسسات التركية لتنظيمها الداخلي المحكم، وتتمتع باستقلالية كاملة في اختيار عناصر القيادة، كما أنه أي نظام يحدث به تحول ديمقراطي يحدث تغيير في توازنات

القوى بين المؤسسات، ومن أهم هذه التغييرات التي تحدث بين المؤسسة العسكرية والمدنية في تركيا، نلاحظ أن التوازن كان لصالح المؤسسة العسكرية في البداية واكتسبت شرعية من خلال الدستور، ومع ظهور حزب قوي ومسيطر كحزب العدالة والتنمية حدث تغير في التوازن لصالح القوي المدنية. وتوصلت الباحثة إلى أن كلاً من عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية وعملية التحول الديمقراطي يشتركان في أهدافهم، كما أن هناك بعض العوامل الدافعة لعملية التحول الديمقراطي منها مسألة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وأيضاً المعوقات كالتحديات الاقتصادية، ومن ضمن النتائج أننا لم نصل لديمقرطة شاملة، وكان من المفترض على الباحثة، أن تقوم بتعريف العلاقات المدنية العسكرية أولا وأنماطها لكي ندركها، ومن ثم نفهم الأثر الذي تحدثه: وقد استفدنا من هذه الدراسة في استخلاص الخبرة التركية الطويلة مع إشكاليات العلاقات المدنية العسكرية وكذلك عملية التحول الديمقراطي لنستفيد منها في تجربة مصر.

ج- دراسة شقدان، محمد أحمد (2016) السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002- 2015

تناول الباحث السياسة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية من عام 2002 إلى عام 2015، حيث بين العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي وآلية اتخاذ القرار السياسي والحياة الحزبية وأيضا وصول حزب العدالة والتنمية إلي الحكم والوسائل التي استخدمها لتحقيق أهدافه، وأثر السياسات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية على الاقتصاد التركي، وقد اعتمد الباحث على منهج تحليل النظم والذي بؤرة تركيزه النظام السياسي، وتوصل الباحث إلي أن حزب العدالة والتنمية قد حقق نجاحات وانجازات واسعة في مجال السياسة الخارجية واستطاع التصدي للعديد من المشكلات وحلها وحل العديد من الأزمات وإعادة العلاقات مع المنطقة العربية، ولكن الباحث متحيز حيث ركز وبشدة على الإيجابيات التي حققها الحزب ومدى نجاحه في مجال السياسة الخارجية، وأهمل الحديث عن السلبيات التي نتجت بوجوده، وقد استفدت بشكل واسع حيث قدم الكاتب اتجاهات السياسة الخارجية لتركيا في عهد حزب العدالة والتنمية وعرضها بشكل تفصيلي.

د- دراسة عبدالجليل، رشا محمد (2016)، توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الاتحاد الأوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية:

تناولت الباحثة موقع البعد الأوروبي في رؤية وسياسيات حكومة حزب العدالة والتنمية ومدي تأثير الخلفية الإسلامية للحزب على السياسة الخارجية التركية تجاه دول الاتحاد الأوروبي. وأن إعطاء الحزب اهتمام لعلاقاته بالدول الإسلامية أثر على علاقاته بدول الاتحاد الأوروبي، وقد اعتمدت الباحثة على منهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار، فاقتراب تحليل النظم لتحليل العلاقة بين وصول حزب العدالة والتنمية للحكم واتجاهات السياسة الخارجية التركية تجاه دول الاتحاد الأوروبي، بينما منهج صنع القرار لأنه يسلط الضوء على شخصية صانع القرار والتي تلعب دور كبير في المفاضلة بين البدائل. وقد توصلت الباحثة إلى أن التغيير الذي حدث في السياسية الخارجية التركية تجاه قضية الانضمام للاتحاد الأوروبي هو تغير في التوجهات الدولية للسياسة الخارجية، وأن قضية الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي أصبحت من مسلمات السياسة الخارجية التركية التي لا يستطيع أي حزب حاكم تجاهلها، وقد قام الباحث بتوضيح استراتيجيات حزب العدالة والتنمية للانضمام للاتحاد الأوروبي، ومدي تأثيره علي القدرات التركية والتعرف علي السياسة الخارجية التركية لكي تنضم للاتحاد الأوروبي والمفاوضات للانضمام في عهد حزب العدالة والتنمية.

هـ- دراسة الخماشي، رنا عبدالعزيز (2014)، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002- 2014

تناولت فيها طبيعة الصراعات السياسية في تركيا من حيث الصراع العقائدي الأيديولوجي (الإسلامي- العلماني)، والصراع القومي(الكردي- التركي)، والصراع بين التيارات الإسلامية، كذلك المتغيرات التي طرأت علي النظام السياسي في عهد الحزب، وقد أشار فيها إلي النقاط الخلافية بين مبادئ الحزب وبين المبادئ الكمالية للنظام السياسي التركي، بالإضافة إلى مصادر تهديد الأمن القومي والهوية والسياسة الخارجية والمؤسسة العسكرية، وأيضاً أهداف حزب العدالة والتنمية بعد الانتخابات التشريعية لعام 2015، وقد اعتمدت الباحثة على منهج التحليل حيث قام بتحليل النظام السياسي التركي في عهد الحزب من خلال نقاط أساسية، وهي طبيعة

الصراعات السياسية في تركيا، والمتغيرات التي طرأت على النظام السياسي في عهد الحزب. وتوصلت الباحثة إلي أن الحزب تجنب المواجهة المباشرة والصدام القوي مع القوي العلمانية، من دون تحقيق نتائج علي الأرض تمنحه التأييد والدعم الشعبي، وأن التغيرات التي طرأت على النظام السياسي قبل حكم الحزب مرتبطة بالمحدد أو العامل الخارجي، أكثر من كونها حدثت بفعل تكامل عوامل داخلية في بيئة النظام السياسي ومكوناته، وقد دفعت الظروف السياسية والاقتصادية في البيئتين الداخلية والخارجية الحزب إلي بلورة رؤية وفلسفة جديدتين تختلف عما سبقه من الأحزاب الإسلامية للتعامل مع التحديات والتطورات المحيطة به.

و- دراسة نور الدين، محمد (2012)، عشر سنوات على حزب العدالة والتنمية: نجاحات وإخفاقات

تناول فيها الباحث الإنجازات الداخلية والخارجية للحزب وكذلك الخيبات والإحباطات فقد كان مشروع الحزب يركز على ثلاث موضوعات أساسية هي التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والسياسة الخارجية، فالتنمية السياسية تتضمن شقين الديمقراطية والعلمانية، وقد نجح الحزب في تعزيز الحريات والديمقراطية من خلال خطوات عدة قام بها، وقام بتفكيك بنية الدولة العميقة من خلال تعزيز النزعة العسكرية ووضع حد للوصاية العسكرية على السياسة المستمرة منذ عام 1960، وقد بادر الحزب بخطوات عديدة بشأن المشكلة الكردية لحلها، وكذلك المسألة العلوية والتي كانت بمثابة التحدي الأكبر ولكن فشل به الحزب، أما ما يخص التنمية الاقتصادية فقد ارتفع الناتج القومي إلى (800) مليار دولار وانتقل الاقتصاد التركي إلي مرتبة (17) عالمياً وزاد حجم التجارة الخارجية وتوقف الاقتراض من البنك الدولي، ويُعد مجال السياسة الخارجية أكثر المجالات نجاحاً لحزب العدالة والتنمية، وقد توصل الباحث إلي أن التجربة قد حفلت بالنجاحات والإخفاقات فلم تعد الصورة كما كانت حيث التجربة في مربع النجاح فقط فهي تجربة تترك للتاريخ الحكم عليها من بلد لم يغادر بعد أزمة الهوية المتأرجحة بين الشرق والغرب. وقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي حيث سرد وتحدث عن الإنجازات التي حققها الحزب وكذلك الإخفاقات التي فشل بها، وقد استطاع الباحث أن يوضح لنا جوانب التجربة من حيث النجاح والفشل

وهو ما يساعدنا أن نحكم بالحياد على التجربة، ولكن الباحث لم يذكر وجود تحول ديمقراطي بشكل مباشر وكيف تم تدعيم هذا التحول وإلى أي مدى ترك مساحة له.

ز- دراسة الصفصافي، أحمد قطوي (2010)، أثر البرجماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا

تناول فيها التوجه الأصلي لحزب العدالة والتنمية، من حيث مساره العقائدي وكيفية وصول النخبة التابعة له إلى تولي مسؤولية الحكم، وإدارة دفة الحوار من ناحية الصراع. وقد اعتمد الباحث على منهج التحليل، لتحليل وتوضيح البرجماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، وأن الأمن العسكري مع جمهورية قبرص يبدأ بالتكامل ويجب على الأحزاب عدم الإسراع للاتحاد. وقد توصل الباحث إلى أن حزب العدالة والتنمية يسعي سعياً حثيثاً، نحو جعل تركيا اللاعب الرئيسي والمتحكم في طرق التجارة والغاز والكهرباء والبترول في أواسط آسيا، وبعض مناطق الشرق الأوسط إلى أوروبا، ولكن الباحث لم يوضح مدى فاعلية الشعب التركي مع الحزب ورضاه من عدمه عن السياسة التي ينتهجها الحزب، وقد أوضح الباحث الاستراتيجية التي يتبناها الحزب ومهاراته في التعامل مع المشكلات وما هي رؤيته وتوجهاته.

ح- دراسة الشرفي، محمد شرف (2010)، حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة تحليلية من 2002- 2010

تناولت الدراسة النظام السياسي في تركيا، وتحدث فيها عن المؤسسات الدستورية والتعددية السياسية، كذلك التيارات الإسلامية بما فيها الأحزاب السياسية ذات البعد الإسلامي والجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي، ثم انتقل للحديث عن حزب العدالة والتنمية من انتخابات 2002، ونتائجها والجدل الذي دار حول الحزب وتعامل الحزب مع القضايا المطروحة مروراً بانتخابات2007 والتعديلات الدستورية لعام 2010، وقد اعتمد الباحث علي منهج التحليل حيث تحليل أيديولوجية الحزب وأهدافه ورؤيته، والتغيرات التي أحدثها سواء على مستوي النظام السياسي أو السياسة الخارجية، ولكن الباحث أغفل عن ذكر أثر دور الحزب في العلاقات الخارجية مع المنطقة العربية، وقد قدم الباحث دراسة ملمة بمعظم القضايا التي تناولها الحزب وجعلها بؤرة تركيزه.

ط- دراسة الطاعي، سناء عبدالعزيز (2010) علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية التركية

تناولت فيها علاقة الحزب بالمؤسسة العسكرية والاستراتيجية، التي اتبعها الحزب لمعادلة دور الجيش منذ وصوله إلي الحكم وموقف الجيش من الحزب، حيث الانقلابات التي كان يلوح بها لتذمره بسبب زيادة الأنشطة والفعاليات الدينية، منها قضية الحجاب ومسألة جمعية التجمع الوطني وأسلمة كوادر الدولة، والتي تعد نقطة خلاف جوهرية بين الطرفين، حيث هناك حساسية بالغة لدي المؤسسة السياسية العلمانية – العسكرية تجاه الإسلاميين والشعارات الإسلامية، وأيضا تطويع مجلس الأمن القومي ثم الحديث عن الانقلابات العسكرية، وقد اعتمدت الباحثة علي منهج التحليل حيث قامت بتحليل مواقف وأدوار الحزب في العديد من القضايا، وكذلك الجيش والمؤسسة العلمانية، حيث ردود الأفعال اتجاه الحزب ومحاولة الإطاحة به وتوصلت الباحثة إلي أن خيار الحكومة الوحيد لمنع نزول الجيش إلى الشارع وإسقاطها، العمل علي إجراء تغييرات دستورية وبشكل تدريجي وهو ما فعلته حكومة حزب العدالة والتنمية، حيث اتبعت استراتيجية لمعادلة دور الجيش التركي، وأن المؤسسة العسكرية أصبحت أكثر واقعية في تعاملها مع حكومة العدالة والتنمية.

2. الدراسات الأجنبية:

1-Jana, jabour (2019) La Turquie – L'invention d'une diplomatie émergente

دراسة جنى جبور (2019): تركيا دبلوماسية القوة الناهضة. 2019

الذي تتناول فيه مسألة الدول الناهضة وموقعها في النظام الدولي، انطلاقًا من تحليل دقيق للتجربة التركية أنموذجًا، مبتعدة في ذلك عن التحليلات التقليدية التي اختصرت في معظمها فترة حكم حزب العدالة والتنمية بمحاولة إحياء العثمانية الجديدة، أو الانحياز إلى نهج إسلامي في الحكم. ويتألف الكتاب (383 صفحة بالقطع الوسط، موثقًا ومفهرسًا) من مقدمة وعشرة فصول موزعة في ثلاثة أقسام، وخاتمة. بعد تقديم بقلم برتران بديع، وفي مقدمة الكتاب، تتناول جبور مسألة "النهوض" بصفته مفهومًا إشكاليًا، وماهية القوى الناهضة المتوسطة، والفائدة المبتغاة من دراسة القوة

والدبلوماسية الناهضتين. كما تبحث في تركيا بصفتها قوة متوسطة ناهضة، وفي عودة تركيا إلى الشرق.

2 –Tucci, Natalie (2013) The Dimensions of the Turkish Role in the Middle East

دراسة ناتالي، توكي (2013) : أبعاد الدور التركي في الشرق الأوسط

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التركي على مستوى إقليم الشرق الأوسط، وبينت أن سياسة تركيا الخارجية حققت تحولاً مهما أثّر على مجمل السياسات في إقليم الشرق الأوسط، وذلك تحديداً بعد مرحلة الحرب الباردة، فقد كان النشاط التركي قبل ذلك محدوداً على مستوى الإقليم، وانعكست فعالية السياسة التركية على مختلف الملفات، بدءاً من القضية الفلسطينية، إلى النزاعات الداخلية في لبنان والعراق، وحتى الملف النووي الإيراني. وعلى المستوى الاقتصادي أيضاً، برزت اتفاقات التعاون التي عقدتها تركيا في حكومات دول عربية مثل لبنان وسوريا والأردن.

3- Kirisci, kemal (2009): The transformation of Turkish foreign policy :The rise of the trading state

دراسة كيرشجي، كمال (2009): تحوّل السياسة الخارجية التركية: صعود الدولة التجاريّة

تناولت الدراسة تحوّلات السياسة الخارجية التركيّة خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ويرى الباحث أن تركيا قد تحولت من "دولة محاربة فيما بعد الحرب الباردة"، تعتمد على القوة الخشنة، إلى قَوَة ناعمة تعتمد حساباتها الخارجية بالأساس على الأبعاد الاقتصاديّة والتجاريّة، لتصبح أقرب ما اصطلح عليه "الدولة التجارية". وهنا يشير على سبيل المثال إلى التحوّل من شن الحملات العسكرية على الأكراد في شمال العراق خلال عقد التسعينيات إلى بناء علاقات اقتصادية مع إقليم كردستان العراق بعد العام 2003، إضافة إلى التوجه العام نحو عقد التسويات مع دول كانت شهدت خلافات حادّة معها، مثل: أرمينيا، وقبرص، واليونان، ويستند الباحث في مقاربته إلى أطروحة "ريتشارد روز كرانس" عن "الدولة التجارية" وأطروحة روبرت

بوتنام" عن "الدبلوماسية ثنائية المستوى". وذلك للكشف عن مدى تأثير الاعتبارات الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجيّة التركيّة.

3-Larrabee, Stephen,and Lesser, Ian (2003): Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty

دراسة ستيفان، لارابي وليزر لان السياسة الخارجية التركيّة في عصر اللاحتميّة

تبحث الدراسة في تحولات الاستراتيجيات ومواقف السياسة الخارجية التركية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وما صحب المرحلة الجديدة من فقدان تركيا دور الحاجز أمام التمدد السوفيتي، وبروز حالة المرونة في التحالفات الدولية. ويخلص الباحثان إلى أن تركيا قد اتجهت أكثر فأكثر إلى الابتعاد عن ممارسة دور ضمن إطار التحالف مع أوروبا والغرب، والاتجاه لبناء وصياغة دور وطني خاص بها، وذلك عبر التوجه نحو إرساء سياسات خارجية، إقليمية ودولية، مستقلة. ويشير الباحثان إلى أن هذه التوجّهات الجديدة جاءت متزامنة مع صعود الإسلاميين إلى الحكم وزيادة مستويات "الأسلمة" في السياسات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الاتجاه نحو تعزيز العلاقات مع العمق الإسلامي، وكل ذلك جاء ليعبّر عن مزيد من التباعد التركي عن الفلك الغربي.

وأخيراً يمكننا بيان الاختلاف ما بين الدراسات السابقة، ودراستنا الحالية هذه بما يلي:

1. السابقة لم تتناول كيفية صعود العنصر القيادي ليتبوأ مركز صانع القرار الأول في الدولة التركية، سواء على صعيد الشخص أو على صعيد الحزب، في حين تم ذلك في هذه الدراسة.
2. الدراسات السابقة أغفلت استراتيجية التدرج الذي انتهجها الحزب، والتي كانت ناجحة حيث جعل السلطة المدنية أقوى من السلطة العسكرية، وهذا يتضح من كون السلطة العسكرية الآن تمشي خلف السلطة المدنية.
3. أن الدراسات السابقة لم تفي بذكر كل الانجازات التي شكلت وجه تركيا الجديد في حين هذه الدراسة أبرزتها في كل جوانب ومفاصل الدولة.
4. الدراسات السابقة كانت بمثابة دراسات شمولية في حين أن هذه الدراسة نكاد أن نجزم أنها دراسة متخصصة.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للعنصر القيادي وصعود الدولة السياسي

تُعطي القيادة أهمية كبيرة في الدراسة والتحليل وخصوصاً عند علماء النفس، فقد انشغلوا في تحليلاتها وطبيعة العوامل المؤثرة على الأفراد، والتي تؤدي إلى بروز شخص تكون له قوة التأثير على الآخرين، وعلامات ذلك التأثير تبرز من خلال طاعتهم له والمتمثلة بالاستجابات التي تظهر منهم بناء على التوجهات التي يتبناها فكره، من هنا شكلت قوة التأثير هذه إشكالية لعلماء النفس، لكونها تتفاوت قوة التأثير من شخص قيادي إلى آخر، لهذا انشغلوا في دراسة هذه الظاهرة في محاولة منهم كشف كل الظروف والملابسات التي تحيط بالشخص الذي يستلم زمام المبادرة، ويقدم نفسه معتمداً على خصائص ذاتية ليتبوأ مركز القيادة والمسؤولية.

إن مفهوم القيادة السياسية ليس مفهوماً جديداً مطروحاً على الساحة، بل هو مفهوم قديم يرجع تاريخه للحضارات القديمة، ويطلق هذا المفهوم على من يتولى المهام الكبرى في المجتمعات السياسية وتناط به المسؤولية، ويقاس مدى نجاحاته أو إخفاقاته على مدى قدرته على حسن الأداء أو عدمه، عندما يتعامل مع النظام السياسي للدولة، والمكون من أجهزة عديدة ومؤسسات مختلفة تنضوي تحت مظلة النظام.

إن العنصر القيادي في الدولة التركية لا يخرج عن إطار هذا المفهوم، بل حبيسه، من هنا لا بد من تناول ما تعنيه القيادة وطبيعة الحياة السياسية في الدولة التي هي محطة الدراسة، لذا ولاستيفاء أهداف هذا الفصل سنتناوله في محورين رئيسيين هما:

2-1 القيادة السياسية: المفهوم والنظريات

2-2 طبيعة الحياة السياسية في الدولة التركية

2-1 القيادة السياسية: المفهوم والنظريات

مصطلح القيادة السياسية مصطلح ليس بالبسيط بل هو مصطلح معقد، حيث لا يمكن أن تجد توافق بين علماء السياسة والمختصين على تعريف محدد لهذا

المصطلح، الأمر الذي حدى بعلماء السياسة وضع تعاريف وفق تصوراتهم والتي لا تنفك في الحديث عن مفهوم القيادة ومدى علاقتها بالعملية السياسية، الأمر الذي أدى إلى تعريفات توافقية حول مفهوم القيادة السياسية.

أما ما يتعلق بالنظريات التي تتعلق بالقيادة السياسية، فإن علماء الاجتماع أبرزوا جهوداً كبيرة لتقديم النظريات، التي تفسر سلوك القيادات السياسية وأنماطها المختلفة، حيث أن سلوك هذه القيادات تتخذ عدة أنماط في تحركاتها، والكل منها يسعى إلى تحقيق الأهداف التي تؤدي في النهاية كسب ثقة الشعوب، التي أولتها القيادة.

وفي هذا المحور سنسعى إلى تحقيق أهدافه من خلال ما يلي:

2-1-1 القيادة السياسية: مفهوم القيادة والقائد

2-1-2 القيادة السياسية: الوظائف والنظريات

2-1-1 القيادة السياسية: مفهوم القيادة والقائد

تعتبر القيادة السياسية أحد متغيرات النظام السياسي في أي دولة من دول العالم، وتلعب دوراً فعالاً وحيوياً في صياغة ورسم السياسات على اختلافها، سواء على صعيد الدولة الخارجي أو الداخلي، وهي عملية معقدة حيث تدخل في عملها تشابك الأجهزة والعناصر المختلفة وهي كثيرة، وبالتالي يتسم عمل القيادة السياسية بالنجاح أو عدمه، بقدرة القيادة السياسية على إشباع رغبات جمهور الدولة، والمتمثلة بتحقيق الأهداف التي وضعتها القيادة السياسية ورضي بها الجمهور، وعلى هذا الأساس بايع الجمهور زمرة القيادة لتمارس دورها القيادي، بالمقابل وقف الجمهور، على الحافة المقابلة يراقب الأداء، ومدى ما تحققه القيادة السياسية من أهداف وفي هذا نرى بالقيادة السياسية ما يلي:

أولاً: تعريف القيادة السياسة: ينطلق الكثير من أهل الاختصاص في معرض تعريفهم للقيادة السياسية من كونها أحد الظواهر التي تحكم العملية السياسية ولهذا يكون التركيز عند دراستها على الأفراد والجماعات الصغرى كوحدة للتحليل، ناهيك عن دراسة القيادة السياسية والتي تتطلب إلى جانب الأفراد والجماعات الصغرى، الوقوف

على السياق الثقافي والبيئي اللذان أوجدا هذه القيادة، وكذلك الإلمام بكل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع التي أفرزت هذه القيادة لتتولى الأمر وتتقلد المسؤولية.

إن تعريفات القيادة السياسية تتعدد وتطول،، وهذا نابع من اختلاف التصورات حول هذه الظاهرة، فمنهم من ينظر إليها أنها حلقة ضمن حلقات التفاعلات والعلاقات المتبادلة، كتلك التي تربط النخب السياسية بالجماهير، ومنهم من يرى أنها عملية سياسية داخل النظام السياسي، والتي تقوم بواجبات معينة ومحددة لها (شوقي، 1993: 8)، ولذا وفق هذا التصور فقد تم تعريف القيادة بأنها: "مجموعة من السلوكيات التي يمارس رأس الجماعة من خلالها مسؤولياته، والتي تعد محصلة للتفاعل بين خصال شخصية القائد (رأس السلطة) والأتباع (الجمهور)، وتهدف إلى تحقيق الأهداف المرسومة والتي تحقق بدورها رضا الأتباع (الجمهور)، وذلك بإتقان وكفاءة عالية في الأداء وبقدر عالٍ من التماسك بين أفرادها الذين تناط بهم مسؤولية التنفيذ (الشمري، 2012: 23).، وهناك من يرى القيادة السياسية بأنها: (قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي في تحديد أهداف المجتمع السياسي، وترتيبها وفق الأولويات، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة، لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرضها المواقف، ويتم ذلك كله في إطار من التفاعل الذي تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع) (معوض، 1985: 9-10).

هذا وقد ذهب صاحب الموسوعة السياسية في تعريف القيادة السياسية بأنها: (صفة تدل على أهلية وقدرة وموهبة القائد، لتسيير عمل جماعي واستقطاب مجموعة من الناس في سبيل السير نحو تحقيق غاية مشتركة، ويتحقق الاستقطاب عادة من خلال الثقة والاقتناع العملي أو النظري لشخصية القائد، أو أشخاص القيادة وإعجابهم بسيرته وسلوكه وقدرتهم على إنجاز المهام والاستجابة للتحديات المطروحة، ولا بد من توفر التعاون والاتصال بين القيادة وأتباعها، ويرتبط مفهوم القيادة في التحليل ارتباطاً قوياً بمفاهيم السلطة والقوة والنفوذ) (الكيالي، 1979: 3).

هذا وقد قيل في القيادة بأنها: "الجسر الذي يستعمله المسؤولون ليؤثروا على سلوك وتوجيهات المرؤوسين، ليرتبطوا به ارتباطاً يؤدي إلى تحقيق أهداف الدولة وأهداف الشعب وفي مجملها مسؤولية القيادة اتجاه المجموع) (معوض، 1985 :9).

ومما يجب الإشارة إليه ونحن في معرض التعريف بالقيادة السياسية إلى أنه عند تحديد مفهومها نجد هناك مستويين من التمييز وهما (نافعة، 2002: 291):

1- **المستوى التحليلي:** والذي ينظر الباحثون إلى القيادة من خلال هذا المستوى على أنها: (عملية تفاعل بين عدة عناصر أي أن هناك أقطاب عدة يديرون دفة القيادة السياسية) وهؤلاء يتمثلون بالقائد وهو رأس السلطة والنخبة السياسية وهي طبقة المعاونة للقائد السياسي.

2- **المستوى الإجرائي:** يتم النظر من خلال هذا المستوى إلى القيادة السياسية، بالتركيز على القائد السياسي ويعتبرونه ظاهرة فردية، لذا يرى أصحاب النظرية الإجرائية، على أن القيادة السياسية تتمثل في الشخص الذي يحتل قمة الهرم السياسي بحكم منصبه، أي رأس السلطة التنفيذية وبالتحديد هو شخص رئيس الجمهورية أو الملك في الدول الملكية أو الأمير والسلطان في دولة الإمارة والسلطنة، وينظر غالب للقيادات السياسية في الدراسات الغربية، كمؤسسة ينتظم من خلالها عدة أشخاص، يرأسون عدة مؤسسات تتعاون معاً، من أجل تحقيق الأهداف المرسومة،

وأما في الدراسات العربية ينظر للقيادة السياسية من خلال الفرد الذي يتبوأ رأس السلطة، وعادة هو الموكل بتنفيذ السلطة التنفيذية في الدولة.

هذا وبعد ما سبق من سياق الحديث عن التعريف بالقيادة السياسية، يمكننا القول بأن القيادة السياسية: (هي النخبة التي أوكل إليها تسيير عملية النظم السياسية نحو تحقيق أهدافه).

ثانياً: تعريف القائد السياسي: عند التعريف بالقائد السياسي، نجد أنه لابد من الوقوف على دوره في القيادة، وفي هذا التوجه، لابد من تناول ذلك في شقين هما:

1. التعريف بالقائد السياسي: تختلف الظروف التي تؤدي إلى صعود ما يعرف بالقائد السياسي، ليكون الأول على رأس السلطة، وذلك حسب نمط القيادة ذاتها، فقد يصعد أحد أفراد النخبة لسدة الحكم، من كانت له مجموعة من العناصر الشخصية

والاجتماعية والتاريخية، وهذا هو صاحب الشخصية الكارازمية، وقد يأتي بانقلاب عسكري، حتى إذا ما تمكن من الحكم قام بتصفية جماعة الانقلاب ممن ساعدوه للوصول، وقد يصل بناء على دعم عشائري قبلي وهذا النمط يتبع سياسة التوريث للسلطة، وقد يأتي عن طريق صناديق الانتخاب للوصول إلى السلطة، وهذا هو السبيل الديمقراطي لبروز القائد السياسي (الديار، 2019: 9/25).

هذا وفي معرض تعريف القائد السياسي حيث يعرف بأنه: (الفرد الذي يشغل منصبا رفيعاً في الدولة، ويعتلي كرسي رأس المسؤولية فيها، وله من النفوذ والصلاحيات الواسعة، وتلعب دوافعه واستعداداته وكيفية إدراكه للمؤثرات البيئية: وكيفية استجابته لها، الدور الأكبر في عملية صنع اتخاذ القرارات) (معوض، 1985: 10)، في حين ذهب البعض إلى القول أن القائد السياسي هو: "الفرد الذي يتبوأ رأس السلطة في الدولة ويمارس كافة الأعمال السياسية فيها بالتعاون مع أعضاء النخبة التي تم اختيارهم كمعاونين"، وهناك عدة تعريفات للقائد السياسي، إلا أنها جميعاً تتصب على أن الفرد الذي يتولى المسؤولية، وبالأحرى هو المسؤول الأول أمام الجماهير في الدولة: وبناء على عملية تولي المنصب فقد تم وضع عدة تصنيفات للقيادة السياسية، والتي تبرز وضع القائد الذي يتولى هذه القيادة (محسن، 2015: 27).

وأنه من نافلة القول: أنه من العسير أن نجد تعريفاً للقائد السياسي جامعاً وافياً، وإنما هناك عدة تعريفات أخذت منحنى التعريف التوافقي للقائد السياسي، من هنا، وعطفاً على التعريفات السابقة، فإنه يمكننا تعريف القائد السياسي بأنه: (ذاك القابع على رأس الهرم السياسي ويزاول أعماله وفق الدستور الذي ينظم مسيرة النظام في الدولة).

2. دور القائد في العملية السياسية: هناك أنماط مختلفة تتبعها القيادات السياسية، وتخضع هذه الأنماط إلى معايير مختلفة، الأمر الذي أدى إلى التمييز بين عدة قيادات سياسية، وان كانت جميعاً تنضوي تحت مظلة هذا المصطلح القيادات السياسية وهذه الأنماط هي (محسن، 2015: 23-27):

أ- **أنماط القائد السياسي في العملية السياسية:** حيث تبرز أنماط ثلاثة اعتمادا على معيار القائد ألا وهي (معوض، 1986: 9/25):

1. القيادة الاستبدادية أو التسلطية: فالقائد ينفرد بكل قراراته ويصنع سياساته، ويحدد وسائله التنفيذية للأهداف التي ارتأتها، وهي في العادة التي يصل القائد للسلطة عن طريق انقلاب عسكري،، فيتصف عندها الحكم بالقمع عند ممارس السلطة.
2. القيادة الديمقراطية، وفيها القائد يفسح المجال للمشاركة السياسية، ويفتح الباب للنقاش وهذه أكثر فاعلية من سابقتها.
3. القيادة المشرفة والمعبرة عن مبدأ "دعه يعمل" القائد لا يشارك بدور حاكم في صنع القرارات والسياسات.

ب- القائد والسمات النفسية والسلوكية للقائد في العملية السياسية: وهذه القيادة تعتمد على قدرة القائد السياسي على الإقناع لأعضاء النخبة السياسية، والصورة التي يكونها لنفسه وينقلها للآخرين، وبناء عليه فالقائد السياسي في هذه الحالة هو واحد من أنماط ثلاثة هي: (البكوش، 1994 :40)

القائد الكاريزمي وفي هذه النمط يكون القائد معبراً عن كل طموحات الأمة، وقدرته على مخاطبتها، والتأثير فيها فتنقاد له.

القائد البراغماتي، وهو القائد العقلاني القادر على تحديد المشكلات والخيارات والبدائل المتاحة، ومن خلالها يستطيع اختيار قراره الأكثر نجاعة.

القائد الوسيط أو المنظم، وهو القائد الذي يؤدي دور الوسيط في المفاوضات فيعمل على الموائمة بين آراء الأطراف المجتمعة لاتخاذ القرار أو صنع السياسة.

ج- القائد ومصدر الشرعية: حيث تصنف القيادة حسب شرعية القائد إلى أنماط ثلاثة وهي (معوض، 1986: 9/25): نمط القائد التقليدي: وهو الذي يستند في شرعية حكمه على المكانة التقليدية أو الدينية لأسرته، وهذا له صلة بالأعراف والتقاليد المتبعة في المجتمع الذي يترأسه، وهناك القائد الملهم: وهو الذي يتمتع بصفات وخصال تتصف بالإبداع، وعلى هذا يناله التقدير لهذه الصفات فتوجب الطاعة، ويبقى القائد الشرعي أو العقلاني: وهو الذي يستمد شرعية حكمه من مؤسسات الدولة المبنية

بصورة شرعية، ولا تحمل الطابع الفردي، فكل قائد يصل إلى رأس السلطة بطريقة مشروعة كالانتخابات فهو شرعي وفق هذا التصور.

والملاحظ أن شخصية القائد تشكل نوع القيادة، والتي يمارس من خلالها صلاحياته العامة، والوسائل التي يمكنه تحقيق أهداف دولته من خلالها، وكذلك تبين الكيفية التي يقرر فيها قراراته والأهداف التي يتوخاها الشعب منها. ويبقى القول: أن شخص القائد والقيادة عنصران مترابطان لا يمكن فصل أحداهما عن الآخر، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة ومتبادلة فالقائد لا بد له من قيادة والقيادة لا بد لها من قائد.

وبناءً على دور القائد في العملية السياسية فإننا نرى بالقيادة التركية الحالية ما يلي: من حيث أنماط القائد السياسي في العملية السياسية أنها قيادة ديمقراطية، ومن حيث السمات النفسية والسلوكية، أنها تجمع بين القيادة الكاريزمية والبراغماتية، من حيث مصدر الشرعية فإن حزب العدالة والتنمية يستمد مصدر شرعيته من مؤسسات الدولة.

2-1-2 القيادة السياسية: الوظائف والنظريات

إن للقيادة السياسية عدة وظائف عليها القيام بها، وكذلك عدة أدوار تناط بالقائد الذي يمارس القيادة السياسية، وهذه جميعاً تعد من صلب عمل القيادة السياسية، وهذه الوظائف تتعدد وتتشعب، لكنها في النهاية ما هي إلا أهداف على صناع القرار السياسي الالتزام بتحقيقها، فيمكننا والحالة هذه أن نطلق على الوظائف كأهداف للقيادة السياسية ينبغي تحقيقها.

وأما النظريات فهي تعد بمثابة الركيزة الذي تعتمد عليه القيادات السياسية وتستمد مقوماتها منها. حيث قدم علماء الاجتماع عدة نظريات تفسر سلوك القيادات السياسية الجمعية والفردية، حيث بينوا أن هناك عدة نظريات مختلفة تختلف باختلاف سلوك الممارسون للقيادة السياسية، فهي والحالة تتعلق بالأنماط القيادية، التي تمارس السلطة لذا، سنسعى لبيان ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: وظائف القيادات السياسية: يعتمد تأدية الوظائف في القيادة السياسية على قدرة المسؤول الأول في التأثير على المرؤوسين، أو الاتباع من أجل اتباع موقف معين،

والذي بدوره يستمد قوته اعتمادا على ما يملكه من السلطات، وعلى السلطة المفوضة إليه من الشعب، وهي تنبع من ممارسته ومباشرته للوظيفة وليس إن وظائف القيادات السياسية تتنوع: وهذا التنوع له أساس وذلك لتغطية جميع جوانب المسؤولية، أو بمعنى جميع الجوانب المتعلقة بالدولة، هذا وتتمثل وظائف القيادة السياسية بالتالي:

1. وظائف القيادة السياسية: وتبرز هذه الوظائف في أكثر جانب من جوانب القيادة السياسية فتتمثل بما يلي: تحديد أهداف الدولة وفي مقدمة هذه الأهداف تحقيق هيبة الدولة، حيث تعد هذه أول الأهداف وهي بالدرجة الأولى من حيث الأولوية، وما هي إلا البرامج العامة موشحة بأولويات التنفيذ، والوسائل التي يمكن من خلالها وضع هذه البرامج موضع النجاح في إعدادها وتنفيذها، وتسوية المنازعات والخلافات الخاصة في الداخل، لضمان وحدة لحمة الوحدة الوطنية للدولة، وصناعة القرارات وتنسيق السياسات العامة للدولة (الديار، 2019: 9/25)، وتفسير وإعلان المواقف التي تواجهها الأمة، وبصفة خاصة إذا كانت المواقف مجهولة للنخبة السياسية التي تهم الدولة والشعب في أن واحد، وتحقيق التعاون بين الأفراد عن طريق توزيع المسؤوليات بينهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتمثيل الدولة في التجمعات الدولية الخارجية والداخلية (بدرا، 2019: 9/5)، كما أن القيادة السياسية تبرز وظيفتها بالحفاظ على استقلال الدولة وإحباط كل المحاولات التي توجه للنيل من استقلالها ومن شعبها والحفاظ على كل جوانب ثرواتها الوطنية وتوفير الحماية لها (الهزايمة، 2004: 57).

إن ما سبق ليس كل الوظائف التي تناط بالقيادة السياسية، إلا أنها أكثر من ذلك بكثير، وإذا ما أردنا إجمالها بالقول: فهي كل ما يتعلق بإدارة الدولة في الداخل والخارج ومن جميع الجوانب.

2. وظائف القائد السياسي: إذا كانت القيادة السياسية تعبير عن إرادة الجماعة المتعاونة فيما بينها، والناظرة إلى تأدية وظيفتها بشكل كامل، والتي تعتبر بمثابة تحقيق أهداف الدولة، فإن للقائد السياسي أدواره التي تميزه عن بقية أعضاء النخبة السياسية على اعتباره جزءا أساسياً في القيادة السياسية. وتتمثل هذه الأدوار بالآتي (مشعل، 2016: 5/6):

إن دور القائد السياسي يبرز من خلال وضعه السياسي على اعتباره المسؤول الأول في دائرة النخبة السياسية، فهو بالتالي ينظر إليه كعامل تغيير، وتبرز هذه الوظيفة من خلال براعته في تقويم المواقف، واتخاذ أفضل القرارات بعد تحديد أفضل المواقف، إبداء الآراء والأفكار التي تخلق العناية الكاملة في التخطيط، وهذا يؤدي إلى خلق حالة من التفاعل والتجاوب مع الجماهير، والتي هي بمثابة غاية ذات ضرورة، لضمان مشاركتها والتزامها بالوقوف مع والى جانب آراء القائد السياسي، أضف إلى أن الدور الكبير الذي ينتظر القائد السياسي، تمثيله لكل شرائح المجتمع لا تمثيل شريحة دون أخرى، وهذا ما يجعل منه قدوة سلوكية حسنة، وخاصة إذا كانت سلوكياته تستند إلى قاعدة من الأخلاق، كما أن أهم أدواره خلق حالة من الشعور بالثقة والاطمئنان التي تنعكس على الشعب، وهذا ما يساعد أفراد المجتمع على تجاوز حالات التوتر والإحباط، كما يؤسس إلى بناء الثقة بينه وبين المجتمع، ومراعاة عملية اتصال مع القاعدة الشعبية القائمة على الإقناع، بعيدة عن القهر وأساليب الإرهاب، لأن إرهاب الدولة هو بحد ذاته ضربة قاصمة للمجتمع وتؤدي إلى تبخر أهدافه (الهزايمة، 2004: 58).

وهناك من حدد أربعة وظائف للقائد الناجح الذي عليه القيام بها وهي: رفاه وسعادة المجتمع الذي يقوده، تحقيق الأمن الداخلي والخارجي في الدولة، العمل على الاستقرار السياسي، والحفاظ على الكرامة والشرف لشعبه عندها تكتمل دائرة وظائف القائد السياسي (لورد، 2003: 47).

ومما يجدر الإشارة إليه أن القائد السياسي يحكم من خلال قيادة سياسية، ألا وهي النخبة، والسبب الذي أدى إلى وجود النخبة في أي دولة هو: أنه لا يمكن لشخص واحد أن يحكم أو يقود مجتمعا، مهما بلغت إمكانياته، لأنه سيبقى عاجزاً عن السيطرة داخل مجتمعه، دون أن يجد من يدعمه من خلال فرض واحترام أوامره وتنفيذ قراراته، كما أنه لا تستطيع الجماهير في أي دولة أن تحكم نفسها بنفسها، فهي تبقى عاجزة عن ذلك وتحتاج إلى طبقة وهي النخبة، وهي التي تتمتع بصفات السلطة والقوة والنفوذ، فالقائد والقيادة في الحالة هذه عنصران متحدان لا تنفك علاقتهما عن بعضهم البعض (المطيري، 2015 :77).

إن فشل القيادة السياسية دائما يلحق بفشل القائد السياسي، وأما نجاح القيادة السياسية فتعزى في كل الحالات إلا النادرة فيها، إلى نجاح القيادة ككل أو النخبة التي أدارت العملية السياسية في النظام السياسي، وهذا تكريس للمقولة التي تقول: "للنصر آباء كثيرون وللهزيمة طفل لقيط"، ذلك الطفل هو رأس الدولة في كثير من الأحيان هو المقصود، إن كان الفشل قد حل بالقيادة والتقصير في تحقيق أهداف الجماهير.

ثانياً: نظريات القيادة السياسية: القيادة هي عملية القائد من رأس السلطة والنخبة السياسية التي تحيط به من أجل بلوغ الأهداف المرسومة للدولة سواء في الداخل أو الخارج، وعلى امتداد سنوات من البحث عمل علماء النفس على إيجاد ما يبرر سلوك هذا القائد أو ذاك سواء من خلال جهده الذاتي، أو من خلال دائرة صنع القرار (النخبة) التي يتعامل معها، ويمكننا تناول أهم هذه النظريات على النحو التالي (الشمري، 2012: 25):

1. نظرية السمات: وتستند هذه النظرية على المقولة القائلة: (بأن القادة يولدون ولا يصنعون)، حيث تولد معهم صفات القيادة وسماتها وتتجلى هذه بـ: السمات الجسمية كالطول والوزن والحيوية، وبسمات عقلية، كالمعرفة وسعة الأفق وحسن التصرف، وسمات انفعالية كالثبات على المبدأ وضبط النفس والنضج والحكمة، وأخرى اجتماعية، كالتعاون والقدرة على التعامل والمشاركة والقدرة على خلق الروح المعنوية في الجماعة.

2. النظرية الظرفية (الموقف): وتقوم هذه النظرية على أساس أنه لا يوجد نمط ملائم لكل المواقف والظروف، بل إن النمط المناسب يعتمد على الموقف الراهن، إذ يرى أصحاب هذه النظرية، أن احتمال بروز شخص معين ليتولى دفة القيادة في جماعة معينة هو محصلة مجموعة كاملة من المواقف.

3. النظرية التفاعلية: اعتبر أصحاب هذه النظرية أن القيادة هي عملية تفاعل اجتماعي تتحدد خصائصها بثلاثة أوجه هي: السمات الشخصية للقائد، وتشمل القيم، والاستعداد للمشاركة، والشعور الداخلي بالأمن والقدرة على التوقيع، والوجه الثاني هو الموقف الذي يربط القادة بالاتباع أي الرئيس بالمرؤوسين، والوجه الثالث، هم المرؤوسين ومواقفهم واحتياجاتهم وتشمل: الاتجاهات والحاجات، ومدى فهم وإدراك الأهداف، والعلاقات فيما بينهم والتوزيع الجغرافي في تماسك الجماعة، وتؤكد هذه

النظرية على أهمية المرؤوسين كعامل من عوامل نجاح القيادة، وعلى القائد والحالة هذه توفير مقدرة لإحداث التكامل في سلوك الجماعة بشكل عام، مع مراعاة قيم وحاجات وتطلعات المرؤوسين (العدوان، 2007: 62).

4. النظرية السلوكية: ويرى أصحاب هذه النظرية أن شخصية القائد يجب أن تتركز على بعدين هما: الأول تحديد أدوار العاملين واختصاصاتهم، ليتسنى لهم تحقيق الأهداف بعيداً عن ازدواجية الأدوار لكل مجموعة، ولضمان عدم تقاطع الأدوار أثناء العمل، وأما الثاني فيتجلى بإشاعة نوع من العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة بين العاملين، وتقدير الأداء الذي يقومون به، واحترام مشاعرهم، وتحقيق حاجاتهم، ومساعدتهم في حل مشاكلهم المرتبطة في العمل وربط الانجاز بتقدير الأداء، وهذا يضمن الاهتمام بالعمل وتنمية العلاقات الإنسانية، التي لها دور كبير في تفاني العاملين لإنجاح ما هم بصدده من الأهداف، والقيام بأدوار تضمن ذلك (مغراوي، 2018 : 22-23).

هناك نظريات أخرى تستمد القيادات السياسية، منها القدر الكبير من التفاعلات وتستند إليها، غير التي ذكرت، مما يجعل هناك تعدد لمداخل تفسيرات القيادة السياسية، فهناك من جعل من المتغير القيادي الركيزة الأساسية التي تتوقف عليها أنماط العمليات السياسية، وهناك من يتخطى ذلك إلى خصائص البيئة التي تحيط بالعامل القيادي وتؤثر فيه.

وانطلاقاً مما سبق، فإننا نرى أن تعدد النظريات خلق لدينا تعدد في تعريف القيادات السياسية والقائد السياسي، لأن كل نظرية تنظر إليها من خلال زاوية الاهتمام لتلك النظرية.

2-2 طبيعة الحياة السياسية في الدولة التركية

تعد تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية الكبرى، والتي بدأت مسيرتها السياسية منذ عام 1923م، وهو العام الذي أصبح مصطفى كمال أتاتورك على رأس السلطة، وأخذ بنهج سياسي يقترب من الغرب ويبتعد عن الأصول الإسلامية التي قامت بالأصل عليها إمبراطورية بني عثمان، لقد أطلق على المرحلة السياسية التي بدأتها

الدولـة التركيـة، علـى اثـر انهيـار نظـام الخلافـة بالمرحلـة التركيـة الجديـدة أو تركيـا الجديـدة، لـذا فهـي دولـة مـن الـدول القلائـل التـي لـم تخضـع للاسـتعمار أو الوصـاية المباشرة أو غير المباشرة من قبل دولة شرقية أو غربية، بل هي التي امتد نفوذها حتى غطى معظم دول آسيا وخاصة العربية منها ودول أخرى في أوروبا، وهابتها الدول خشية من قوتها لأعوام طويلة.

إن التحول الخطير في حياة الإمبراطورية العثمانية قبل أن تؤول الأمور إلى ما تسمى بتركيا الحديثة، دخولها الحرب الكونية الأولى، والتي انهزمت فيها وأدت إلى الذهاب بقوتها وهيبة الإمبراطورية، مما أدى إلى امتداد الدول الأجنبية إلى أراضيها واحتلالها ولبيان طبيعة الحياة السياسية في الدولة التركية الحديثة، وتحقيق الأهداف المتوخاة في هذا الفصل فإننا سنتناوله كما يلي:

2-2-1 الدولة التركية: التطور وناظم الحياة السياسية

2-2-2 الدولة التركية: القوى الفاعلة في الحياة السياسية.

2-2-1 الدولة التركية: التطور وناظم الحياة السياسية

إن الدول في العادة كالإنسان تمر في عدة مراحل وهي: مرحلة النشأة، مرحلة القوة ومرحلة الضعف والاندثار، فالدولة التركية كانت بالأمس البعيد إمبراطورية مترامية الأطراف، ثم أخذت مع الأيام تضعف شيئاً فشيئاً، حتى جاءت الحرب العالمية الأولى، وبان ضعفها وتخلت عن كثير من ولاياتها، ليس عند هذا الحد بل إنها قد احتلت من قبل عدة أطراف دولية غربية، نتج عن ذلك كله تخلي الإمبراطورية عن عظمتها واكتفاءها بالأراضي التي باتت تعرف اليوم بالدولة التركية، ضمن حدودها السياسية المعروفة اليوم.

إن الحياة السياسية في تركيا ينظم عملها الدستور، وهذا هو الوثيقة التي تعتبر مرجعية تسير الحياة السياسية في تركيا، وقد عرف الدستور التركي عدة تغيرات، وبالأساس وضع الدستور التركي ليحاكي النموذج الغربي العلماني، وذلك وفق مشيئة مؤسس تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك. وفي هذا التوجه سنبين ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: التطور السياسي للدولة: لقد ولدت الدولة التركية الحديثة عام 1923، على أثر معاهدة لوزان المعروفة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا، والتي أعادت تنظيم العلاقات بين هذه الدول في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، وينظر الأتراك للمعاهدة على أنها وثيقة تأسيس الجمهورية التركية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك وعاصمتها أنقرة.

هذا ولا بد من الإشارة أن تركيا اليوم، تقع كهمزة وصل بين أوروبا وآسيا فالموقع يفصل كل من مضيق البسفور والدردنيل وبحر مرمرة قارة آسيا عن قارة أوروبا، ويحدها البحر الأسود وجمهوريات القوقاز من الشمال، والبحر المتوسط وسوريا والعراق من الجنوب، وبحر أيجة من الغرب، وتبلغ مساحتها اليوم 779452كم^2، وعدد السكان حسب إحصائية عام 2017 حوالي 87,846 مليون نسمة، ونسبة المسلمين فيها (99.8)، وتحتكم للنظام الرئاسي (الهزايمة، 2020: 143).

وفيما يتعلق بالتقسيم الإداري، تنقسم تركيا إلى سبع وستين ولاية، تنقسم بدورها إلى عدد كبير من المقاطعات والمناطق الفرعية، هذا عدا عدد كبير من البلديات التي قدرت بنحو (1719) بلدية في عام 1980، ويلاحظ أنه باستثناء وزارة الشؤون الخارجية تتمتع البلديات بوجود فروع لمختلف الوزارات، ويعتبر الموظفون المحليون مسؤولين بالدرجة الأولى أمام بلدياتهم وبالدرجة الثانية أمام وزاراتهم، الأمر الذي نجم عنه قدر من تضارب الاختصاصات، وحالياً فإن كثيراً من الولاة هم في الأصل من الجنرالات المتقاعدين العسكريين (فنكل، 2002 :166).

لقد مرت الدولة التركية بعد الإعلان عن وجودها كدولة مستقلة بعد مراحل سياسية، شهدت خلالها تقلبات وتغييرات وتحولات، ساهمت كل مرحلة في تشكيل سياسي جديد ويمكننا بيان تلك المراحل بالآتي:

1. مرحلة أتاتورك: وقد بدأت منذ اليوم الأول الذي اعتلى فيه مصطفى كمال أتاتورك سدة القيادة في تركيا عام 1923،: وهو تاريخ ولادة الجمهورية، وامتد لعام 1928 حتى وفاته، واهم ما يميز هذه المرحلة، التوجه نحو الغرب سلوكياً وثقافياً وسياسياً، كما ما يميزها التخلي عن كل ما يمت للإسلام بصلة، ومحاربة كل المظاهر الإسلامية، وذلك باستخدام الحديد والنار ضد أولئك الذين يقتربون من الدين (الموسوعة الجزائرية، 2013: 27)

2. مرحلة الانفراج السياسي: وقد امتدت هذه الفترة من العام الذي مات فيه أتاتورك، وتولى بعده في رئاسة الجمهورية عصمت اينونو عام 1938م، وامتدت المرحلة إلى عام 1960، وقد تميزت هذه الفترة بالتوجه نحو الحكم الديمقراطي، حيث تم قبول تأسيس الأحزاب، وكان الحزب الديمقراطي عام 1946، والذي حظي بتأييد شعبي حيث أنه فاز عام 1950 بالانتخابات، واعتلى عدنان مندريس منصة الحكومة وجلال بايار رئيساً للجمهورية، وانتهت هذه المرحلة عام 1960 بحدوث الانقلاب وإعدام مندريس وزملاء له (العبيدي، 1989: 69).

3. مرحلة الانقلابات العسكرية: لقد أخذت الحياة السياسية عام 1960 في تركيا تدخل مرحلة جديدة، وكانت سمتها المميزة تدخل الجيش بصورة سافرة في الحياة السياسية عنوانها الانقلابات، فحدثت انقلابات ثلاث، كان بين كل منها عشرة سنين وهي انقلاب عام 1960 وعام 1971 وعام 1980، وكانت الذرائع واهية تلك التي تبرر حدوث الانقلابات منها: وضع حد للتطاحن الحزبي ووضع حدا للفوضى، وهذا أدى إلى موجة من الاغتيالات والتوتر وعدم الاستقرار في البلاد (عبد الحكيم، 2013: 113-122).

4. مرحلة الأسلمة: وهي المرحلة التي بدأت بظهور نجم الدين أربكان، وتأسيسه لعدة أحزاب ذات طابع إسلامي، والتي واجهت النفوذ العلماني الأتاتوركي، ومن سار من بعده على نفس النهج، إن مرحلة الطابع الإسلامي امتدت من أربكان حتى تولى حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب أردوغان المسؤولية الأولى في تركيا من عام 2002 وأخذت بالتمدد ولا تزال لغاية الآن.

لقد مرت هذه المراحل بعدة ظروف سياسية صاحبها التوتر وعدم الاستقرار وبعضاً من الفوضىء وأما أهمها على الإطلاق مرحلة التحرر من القبضة الكمالية التي رأت بالدين الإسلامي معوقاً وقف أمام الالتحاق بأوروبا العلمانية.

ثانياً: نواظم الحياة السياسية التركية (الدساتير): لقد شهدت التطورات السياسية مع طول الحقبة الزمنية منذ تأسيس تركيا الجديدة ولغاية الآن، عدة نواظم دستورية عالج كل دستور منها المرحلة السياسية الجديدة التي تختلف عن سابقتها وفي هذا التوجه

سنتناول هذه الدساتير بصورة مختصرة وفاءً لمتطلبات هذه الفقرة ألا وهي (عمرو، 2016: 37-41).

1. دستور عام 1924: لقد أعد هذا الدستور بطريقة غاية في العناية، بغرض تركيز السيطرة الحقيقية في المجلس الوطني التركي، على مقاسات فترة الحكم الكمالي الأتاتوركي، وكان يتم إجراء تعديلات على هذا الدستور لتلائم الأحداث التي كانت تطرأ، وبقي هذا الدستور ينظم الحياة السياسية حتى عام 1961، وقد كان مهيمناً على السلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان والسلطة التنفيذية بمجلس الوزراء، ولم تكن هناك عقبة أمام أتاتورك لسن ما يشاء من قوانين.

2. دستور عام 1961: وهذا الدستور جاء على اثر أول انقلاب قام به الجيش ضد سلطة منتخبة، حيث قام به مجموعة من الضباط عرفوا أنفسهم بأنهم "لجنة الوحدة الوطنية لإدارة البلاد"، وشكلوا مجلساً تأسيسياً لوضع الدستور الجديد عام 1961 حيث أجرى التصويت عليه وتمت الموافقة عليه بنسبة 61.5%، وبحكم الدستور الجديد أصبحت المؤسسة العسكرية تدار من قبل مجلس الأمن القومي، والذي ضم رئيس الأركان العامة للجيش، وإلى جانبه قادة القوات العسكرية الأخرى، وأصبح هذا المجلس وفق الدستور مهيمن ومراقب للمؤسسة الحكومية والسياسية، وهذه الصلاحيات جعلت الجيش حرا يتدخل بشكل فوري في الشؤون السياسية.

3. دستور 1982: جاء هذا الدستور على أثر انقلاب عسكري عام 1980 والذي قاده "كنعان ايفرين"، وقد تضمن صلاحيات واسعة للمجلس العسكري الأعلى، الذي أصبحت مهمته تشمل مراقبة أعمال الحكومة المنتخبة، والتدخل المباشر لقلب الحكومات، التي يرى فيها خطراً شديداً على نظام الحكم العلماني في تركيا، وبهذا يمكن وصفه، بأنه الدستور الذي عطل كل مظاهر الحكم الديمقراطي في البلاد (المؤسسة الدولية، 2017: 11/20).

4. التعديلات الدستورية: شهدت تركيا عدة تعديلات دستورية لتنظيم الحياة السياسية فيها، وهذه التعديلات بدأت عام 2002م، وتعديلات عام 2007م، وتعديلات عام 2010م، وكان يتم الاستفتاء على كل تعديل، وكان لفشل الانقلاب في تركيا في (15) تموز عام 2016 إيذاناً بإطلاق عملية التعديلات الدستورية لعام 2017، حيث كان

حزب العدالة والتنمية يرتب لها من زمن بعيد، وقد تم ذلك من خلال المصادقة على التعديلات، والتي أدت إلى تغيير السمات الأساسية للنظام الجمهوري، بحيث تم تجاوز دساتير الانقلابات السابقة، وأبرز سمات العهد الجديد، انتقال نظام الحكم التركي إلى النظام الرئاسي، وهذه خطوة لم تشهدها الحياة السياسية التركية من قبل (المؤسسة الدولية، 2017: 11/20).

إن هذه النواظم الدستورية تؤرخ للحياة السياسية في تركيا، حيث عالجت كل حقبة دستورية من حقب الحياة السياسية التي شهدتها تركيا، على طول تاريخها السياسي، وقد كانت القوى التي هيمنت على الحياة السياسية، هي الباعث لكل دستور من الدساتير التي نظمت الحياة السياسة في تركيا.

2-2-2 الدولة التركية: القوى الفاعلة في الحياة السياسية

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تتسم بعامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي، ولقد تبنت تركيا الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982، أي بعد سنوات من الحكم العسكري.

ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي، ويتكون المجلس من (550) نائباً يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب. وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الانتخاب، ابتداء من سن الثامنة عشرة، وأعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور، ويوكل رئيس الدولة إلى رئيس الحزب الفائز بالانتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيساً للحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة على أعضاء الحكومة أو رفضهم. (الدغيم، 153:1996)

يتمتع النظام التركي بقدر من توازن السلطات مع ثقل خاص لدور السلطة التنفيذية، ومن مظاهر هذا التوازن، التزام رئيس الوزراء بعرض برنامج حكومته على الجمعية التشريعية للتصويت عليه بالثقة، بحيث إذا لم يكن التصويت بالإيجاب، فإنه لا يمكن تشكيل الحكومة. وفي أعقاب تشكيل الوزارة يستمر التعاون بين السلطتين

التشـريعية والتنفيذيـة، مـن حيـث مناقشـة التشـريعات أو الإجابـة علـى الاستفسـارات الموجهة إليهم. أما عن مظاهر أهمية دور السلطة التنفيذية.فإنها تبدو من حق رئيس الدولـة بحـل البرلمـان، وحقـه فـي تعيين كبـار القضـاة فـي الدولـة وإعفائهم وسيتم بيـان القوى الفاعلة في الحياة السياسة التركية على النحو التالي:

أولاً: المؤسسـات الرسـمية: لقـد تعـددت المؤسسـات الرسـمية الفاعلـة فـي الحيـاة السياسية التركية وتقسم إلى عدة أقسام وهي:

1. المؤسسـة القياديـة ومرجعيتهـا (رئاسـة الجمهوريـة): وينضـوي تحـت مظلتهـا المؤسسات التالية:

أ- مؤسسـة الرئاسـة: يعتبـر رئـيس الجمهوريـة الـرئيس الأعلـى لتركيـا، ويسـتند الـرئيس دائمـاً علـى الدسـتور. الـذي يعطيـه الصـلاحيات والمسؤوليات لممارسـة دوره السياسـي، ولهذا يتطلب بيان مـا طبيعـة دور الـرئيس فـي تركيـا، فـلا بـد مـن اطلاعـه علـى البنـى الدستورية التي يستند إليها الرئيس في ممارسة دوره، حيث ينص الدستور التركي على أن الـرئيس ينتخـب مـن بـين أعضـاء المجلـس الـوطني الكبيـر، وللـرئيس حـق عقـد المعاهـدات التـي تصـبح نافـذة بعـد مصـادقة المجلـس الـوطني، ولـه حـق الاعتمـاد الدبلوماسـي، ومـن اختصاصـاته قيـادة القوات المسلحة، ورئاسـة مجلس الأمـن القومـي، وضـمن لـه دستور 1982 عـدم المسؤولية السياسية عن شؤون الحكم أمـام البرلمـان، ولـيس للبرلمـان الحـق فـي حجـب الثقـة عنـه، ويمـارس الـرئيس دوراً مهمـاً فـي توجيـه السياسـة الخارجيـة، وفق دستور 1982 أيضـاء توسعت صـلاحياته بفعل إسناد الجيش لـه، حيـث يحـق لـه تسـمية الأحـزاب والأشـخاص الـذين يمنعـون مـن مزاولـة النشـاط السياسـي، وكذلك منـع الأحزاب مـن مزاولـة هذا النشـاط أيضـاً وتلعب شخصـية رئيس الجمهورية دور متميزاً في إعداد السياسة الخارجية، ومثال ذلك الرئيس تورغوت أوزال، ولعبه الدور المميز في أزمة الخليج مخالفاً العسكر في توجهاتهم، حيث اعتبر العسكر عدم الاشتراك مع قوات التحالف هو عمل ستنعكس سلباً على تركيا وهذا يتطلب تعديل دستوري فتم استفتاء على ذلك. (فنكل، 2002 : 166).

وقـد أيـد التعـديل الدسـتوري 51.35% فقـط مـن مجمـل الـذين شـاركوا فـي الاستفتاء، حيث بلغت نسبة المشاركة 85.46% من مجمل الناخبين الأتراك بحسب

الأرقام المعلنة في الإعلام التركي، ما يعني أن ما يزيد عن نصف الشعب التركي لا يوافق على هذه الخطوة الاستثنائية في تاريخ البلاد، نظراً للصلاحيات الواسعة التي ستمنح للرئيس، حيث سيصبح إلى حدٍ ما صاحب سلطات شبه مطلقة في كثير من الأمور. وفقاً للدساتير التركية، تناط هذه السلطة برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء في حدود النصوص المحددة بالدستور، وانحصرت السلطة التنفيذية بين كل من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، وباستثناء الفترة من عام (1950 إلى عام 1960)، فلقد جاء كل رؤساء الجمهورية الأتراك من داخل المؤسسة العسكرية، ولعل هذا يفسر أتساع اختصاصات رؤساء الجمهورية الأتراك، ارتكازا إلى أهمية دور الجيش في سياسة البلاد، ومن هنا أصبح النظام التركي يحمل كثيراً من خصائص الجمهورية الفرنسية الخامسة في ظل ديغول، فهو يضم رئيساً قويا لكل من الجمهورية والوزارة (داقوقي، 1997 :120).

ومن بين صلاحيات الرئيس المنتخب بوساطة السلطة التشريعية لمدة سبع سنوات، حقه في تعيين رئيس الوزراء وكبار القضاة والإعلاميين والتربويين ورجال البنوك، وحقه في دعوة البرلمان لعقد دورة استثنائية أو حله، والدعوى لانتخابات جديدة، هذا إلى جانب حقه بالاشتراك مع مجلس الوزراء في إعلان حالة الطوارئ، وتقييد حرية الصحافة والأحزاب والاتحادات التجارية. أما رئيس الوزراء فإنه يختار وزراء مجلسه سواء من داخل البرلمان أو من خارجه، ويتراوح عددهم في العادة بين عشرين وأربعة وعشرين عضواً بخلاف ما يزيد على سبعة وزراء بدون حقائب وزارية، وما بين واحد إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء.

ويقوم رئيس الجمهورية التركية عادة بالتصديق على ترشيحات الحقائب الوزارية.

وبحسب دستور عام 1982، يُعد رئيس الجمهورية مسؤولاً عن ضمان تطبيق الدستور، واتساق وانتظام المهام التنفيذية للجهات الحكومية، ولرئيس الجمهورية أن يترأس جلسات مجلس الوزراء، ويمثل منصب القائد العام للقوات المسلحة التركية نيابة عن المجلس الوطني، وله صلاحية اتخاذ القرار باستخدام تلك القوات، ويعين رئيس الأركان العامة، ويعلن قانون الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ. كما أنه ويصدر قرارات

لها قوة القانون بما يتماشى مع قرارات مجلس الوزراء الذي يترأسه، ويعين أعضاء المجلس الاستشاري للدولة ورئيسه، ويقوم المجلس نفسه بإجراء الاستطلاعات والتحقيقات والتفتيش. فضلاً عن تعيين أعضاء مجلس التعليم العالي ورؤساء الجامعات، يصدر رئيس الجمهورية بموجب المادة (104) من دستور عام 1982، قرار تعيين أعضاء المحكمة الدستورية، و25% من أعضاء مجلس الدولة، ورئيس الادعاء العام ونائبه في محكمة الاستئناف العلياء وكذلك أعضاء محكمة الاستئناف العسكرية العلياء وأعضاء المحكمة الإدارية العسكرية العليا فضل، عن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء ووكلاء النيابة (دستور 1982، المادة 104).

كما يحظى رئيس الجمهورية بصلاحيات تشريعية، فهو يستدعي المجلس الوطني (البرلمان) للانعقاد عند الضرورة، ويدعو إلى إجراء انتخابات جديدة للمجلس نفسه، ويضع القوانين ويعيدها إلى المجلس الوطني لإعادة النظر فيها، وكذلك يطرحها للاستفتاء، وعند الضرورة يُصدر التشريع المتعلق بتعديل الدستور. ويلجأ إلى المحكمة الدستورية بخصوص الإلغاء الجزئي أو الكلي، لأحكام قوانين معينة أو قرارات لها قوة القانون. وهنا لابد من التأكيد بأن هذه الصلاحيات المتنوعة لا يمكن اعتبارها صلاحيات شكلية، لكن طريقة انتخاب الرئيس من قبل المجلس الوطني (البرلمان)، فرضت على الرئيس نوعاً من الحد على بعض هذه السلطات، كونه ينتخب من داخل البرلمان،ء ويخضع لشروط المساومة السياسية بين كتل البرلمان، أما رئيس الوزراء ومجلس الوزراء، فيعدّان السلطة التنفيذية الأساسية في الدولة، إذ يكلف رئيس الجمهورية أكبر الأحزاب التي فازت في الانتخابات البرلمانية بتشكيل الحكومة، والتي عليها أن تأخذ الثقة من البرلمان، وبذلك تناط السلطات التنفيذية بالحكومة، الأمر الذي تصبح بموجبه مسؤولية عن صياغة السياسات الداخلية والخارجية للدولة، وتنفيذها. (داقوقي، 1997 :120).

فكل ما يتعلق بتنفيذ وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والدفاعية والأمنية والسياسة الخارجية فهي من اختصاص الحكومة التركية، والوزارة المختصة،ء بعد إقرارها من البرلمان. كما يترأس رئيس الوزراء جلسات مجلس الأمن القومي التركي، ويعد مسؤولاً أمام البرلمان عن تنفيذ السياسات الداخلية والخارجية.

ب- بنية النظام التركي: يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، والسلطة التنفيذية التي تتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، والسلطة القضائية التي تنقسم إلى ثلاث فئات هي: القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العلياء وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام 1982 من الناحية النظرية، فلن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة التي يحميها الجيش. (باكير، 3:2010).

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة أيّة تغييرات جوهرية، تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولّد خروقاً على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد، إلى أن نجح حزب "العدالة والتنمية" منذ العام 2002م، في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً لطبيعة التفاعلات التي نتجت عنه، وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمَ تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي، فقد أصبح "النموذج التركي" (The Turkish Model) يتمحور حول ثلاثة قيم أساسية هي: الديمقراطية، والعلمانية، والإسلام. وهذا قد يؤدي إلى تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوّة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي فهو يمثل ما يلي (باكير، 5:2010):

1. يمثل أنموذجاً للإسلاميين، لكونهم يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعيّة والبراجماتيّة والاعتدال.
2. يمثل أنموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة، التي تبحث الولايات المتّحدة الأمريكية عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.
3. يمثل أنموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيّف. وتقدير القيم الأساسية في المجتمع، من الحريّة وحكم القانون، والعدالة، والإصلاح، والشفافية.

ج- البنى الدستورية: يقوم النظام السياسي التركي على أساس وجود مجموعة من المؤسسات والسلطات الدستورية التي تعمل على ترسيخ قواعد النظام، وحماية الدولة، وبناء مجتمع دولة المؤسسات، وهذه السلطات هي: (فنكل، 2002: 23).

1- **السلطة التشريعية:** وتمثلها الجمعية الوطنية، ويتم انتخاب أعضائها لمدة (5) سنوات باقتراع نسبي، ويحق للنائب أن يترشح لأكثر من مرة. والمفترض في كل حزب يدخل البرلمان أن يحصل على (10%) على الأقل من الأصوات. وتتكون السلطة التشريعية من مجلس واحد هو المجلس الوطني الكبير وقوامه (550) نائباً وذلك وفقاً لآخر التعديلات التي أدخلت على الدستور في كانون ثاني عام 1987م، وينتخب هؤلاء لمدة خمس سنوات ويفقدون حقهم في تجديد انتخابهم إذا ما غيروا انتماءاتهم الحزبية، وهم يلتزمون باختيار بديل لرئيس المجلس حال خلو مكانه في فترة لا تجاوز ثلاثين يوماً، بحيث إن إخفاقهم في تحقيق ذلك لمدة أربع مرات على التوالي يفرض على البرلمان أن يحل نفسه بنفسه، ولكن دور السلطة التشريعية في صنع السياسة الخارجية التركية يبقى رهن السياسات الحزبية، وهيمنة الجيش على مؤسسات الحكم، والصورة الحقيقية لهذه السلطة هي مفتقدة لدورها، وتحولها في معظم الأحيان إلى مجلس يصادق على برامج السياسة الخارجية المقترحة من مجلس الأمن القومي، حتى وأن عارض أحياناً البرلمان تلك البرامج (النعيمي، 2001 :170).

2- **السلطة التنفيذية:** وتتكون من رئيس الجمهورية الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات بأغلبية الثلثين من الجمعية الوطنية ومن بين أعضائها، ويشترط أن يكون فوق الأربعين من العمر، حاصلا على شهادة جامعية، ويمنعه الدستور من الترشح مرة ثانية.

3- **السلطة القضائية:** تحظى بأهمية كبيرة، ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، حيث أقصت حزب الرفاه ومن بعده الفضيلة بتهمة تهديدهما للنظام العلماني، كما أنها مكلفة بحماية الدستور.

2. المؤسسة العسكرية: وفي مجال الحديث عن المؤسسة العسكرية سنبين دورها في الحياة السياسية والتحديات التي واجهتها على النحو التالي:

أ- **دور المؤسسة العسكرية:** وفقاً لدستور 1961 فقد أنيطت مهمة القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة بالمجلس الوطني الكبير، على أن يقوم رئيس الجمهورية باسم المجلس الوطني بمهام هذه القيادة، بينما يكون مجلس الوزراء مسؤولاً أمام المجلس الوطني في مسائل الدفاع الوطني إضافة إلى أمن الجمهورية، وكل ما له

علاقة بتجهيز القوات المسلحة للحرب. وأعطى الدستور في مادته 66 حق إرسال القوات المسلحة إلى خارج البلاد إلى المجلس الوطني. أما دستور 1982 فقد عزز مهام رئيس الجمهورية في هذا الشأن، وعلى صعيد الواقع، يرشح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة من قبل مجلس الوزراء، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، باعتباره نظرياً هو القائد الأعلى للجيش، أما عملياً فإن رئيس هيئة الأركان هو القائد الفعلي للقوات المسلحة، فهو مسؤول أمام رئيس الوزراء، وعن واجباته ومدى إنجازاته فيها (دستور، 1982: المادة 66):

إن المؤسسة العسكرية واحدة ضمن مؤسسات الدولة غير السياسية، نظراً لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية، قوامها الذود عن أرض الوطن ضد أي أخطار قد تهدد أمنه واستقراره واستمراره، بعبارة أخرى هي مؤسسة إدارية بحته فنية صرفة ينحصر دورها في إدارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب ذاته، ذلك أن قرار الحرب يعد عملاً سياسياً من اختصاص المؤسسات السياسية ولاسيما التشريعية منها، بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين، لذلك يمكن القول أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة إدارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه (حسن، 1985 : 12).

يعد دور المؤسسة العسكرية هام جداً لكونها الظاهرة الأبرز في الحياة السياسية في تركيا، وتنامي هذا الدور أو تقلصه يعتبر هو السمة التي طغت علي المشهد السياسي في تركيا. ونتيجة للتحولات والتطورات التي شهدها الداخل التركي مع دخول القرن الجديد، والتي جاءت بفعل التغيرات في الأوضاع السياسية علي الصعيدين الإقليمي والعالمي، حيث ظهرت مجموعة من القضايا علي السطح لم تكن موضع اهتمام من قبل، ومنها دور الجيش التركي أو المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية.

يتكون المجلس العسكري الأعلى في تركيا من 14 عضواً، هم: رئيس الوزراء (مدني)، ووزير الدفاع (مدني)، واثنا عشر جنرالاً برتبة "فريق"، من بينهم رئيس الأركان وقادة أفرع القوات المسلحة الأربعة (البرية والبحرية والجوية والأمن الداخلي): ويتم اتخاذ القرار فيه بأغلبية الأصوات. والجيش ليس مسؤولاً مسؤولية سياسية عن القرارات الصادرة من المجلس، بينما تُعتبر الحكومة ممثلة في عضويها مسؤولة عن تنفيذ هذه القرارات، ومن ثم يقتصر دور الحكومة وأداؤها داخل هذا المجلس على تحمل مسؤولية تنفيذ القرارات، دون أن يكون لهما أي تأثير في عملية استصدار القرارات. وتتلخص مهام المجلس العسكري الأعلى، في مناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن العسكري، والتصديق على قرارات ترقية العسكريين، واتخاذ القرار بشأن المزمع طردهم من الجيش لتهم أخلاقية أو لانتماءات فكرية، وتُعد قرارات هذا المجلس قطعية غير قابلة للطعن ما عدا القرارات الخاصة بالترقيات، وهو حق ديمقراطي تم اكتسابه بموجب التعديلات الدستورية عام 2010 (الرحماني، 2013 :25).

ب- التحدي الإسلامي: الانبعاث المفاجئ للحركة الإسلامية في السلوك السياسي الداخلي في تركيا، شكل تحديا لسلطة العسكر الذي بيده مفتاح المسيرة السياسية التركية منذ عهد أتاتوراك، لذا بدأ استهداف الاتجاه الإسلامي والذي بدأ وبشكل متزايد في تلك الفترة وهذا ما يؤكد وقوع الانقلاب والذي كان واضحاً في أكثر من مناسبة وقد برر الجيش تدخله في السياسة وبالتالي قلب نظام الحكم بسبب الصراع بين اليمين واليسار فضلاً عن الأزمة الاقتصادية والتضخم في تركيا وذلك لضبط الأمور حتى لا تجنح إلى الفوضى أو تذهب بهيبة الدولة، مما أدى إلى توقف الفعاليات الصناعية، وقد قامت الحركة الانقلابية بحركة تصفية بين المتدينين، إذ تم الكشف عن خلايا في المؤسسة العسكرية ذات توجه ديني، وعلى أثرها تم إلغاء الأحزاب السياسية التي تعتمد الدين في أيديولوجيتها، وألقت ببعض زعماء تلك الأحزاب في السجون العسكرية، وبالإضافة إلى هذا فأن تركيا قد شهدت ظاهرة أخرى تتمثل في ارتداء الطالبات في الجامعات لغطاء الرأس (التوريان): إذ طالبت تلك الطالبات وعبر إضرابات عن حقهن في ارتداء الحجاب في الجامعة، وهذه كانت من مظاهر الحركة الإسلامية، والتي من شأنها أن تهدد مبادئ أتاتورك العلمانية، وكذلك تحريم بعض الجامعات للطلاب من

دخولهم بلحى كاملة واعتبارها علامة التدين، ومن يعارض يوجه له إنذار وبعده فصله من الجامعة وبالتالي طرده منها، وقد بررت المحكمة الإدارية التركية قرار تحريم ارتداء غطاء الرأس، باعتبار ارتداءه لا يتناسب مع النظام الغربي للجمهورية (النعيمي والجميلي، 2016 : 680 – 679).

إن أبرز المنعطفات السياسية بعد تأسيس الجمهورية التركية عام منذ 1923، طمس المشاعر الدينية الإسلامية، وقد تمثلت بالانقلابات العسكرية المتكررة كما هو الحال في انقلابات (1960– 1971– 1980)، والتي بطريقة غير معلنة كانت من أجل إقصاء الإسلاميين ومحاصرتهم، كما فعلت بعدنان مندريس ورفاقه، لقد مثلت تدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا، نموذج خاص تتلخص في تاريخية الثقافة العسكرية، والمتأصلة في الشخصية التركية الممتدة وعبر حقب تاريخية متوالية منذ العهد الانكشاري إلى العهد الجمهوري (الرحماني، 2013 :19). ولهذا فإن الفترة الممتدة ما بين عام 1960 – 1980 تميزت بظاهرة عدم الاستقرار السياسي، لأن المؤسسة العسكرية أخذت تحس وتتوجس من الانبعاث الإسلامي، الذي أخذ طريقة نحو الظهور العلني بطابع التحدي، واتسمت تلك الظاهرة إلى انتشار العنف ما بين اليسار التركي واليمين التركي، وتمت صياغة دستور لتركيا بعد انقلاب عام 1980، وهو دستور عام 1982، وأكد على المبادئ الكمالية كما هو الحالة مع دستوري 1924 و1961، ومع هذا فإن بعض الأحزاب قد خرقت هذه المبادئ مثل حزب الرفاه والذي كان بمثابة تحدي للعلمانية ومبادئ أتاتورك، وذلك بفوزه في الانتخابات عام 1995، الأمر الذي أدى إلى إلغاء الحزب بقرار من المحكمة الدستورية ومحاكمة بعض قادته، وعليه فإن التحدي الأكبر الذي وقف في وجه قادة الجيش، هو اختراق الأحزاب الإسلامية المبادئ الأتاتوركية ولأول مرة بصورة واضحة، وبالتالي فإن التوجه الإسلامي الذي حصل كان بمثابة إعلان حرب على تلك الأحزاب الإسلامية، والتي كان من نتائجها أن أجبر أربكان على التنازل عن حكم البلاد بقوة العسكر عام 1997. ولهذا فإن هناك دورا ملموسا للمؤسسة العسكرية في تركيا، وهذا الدور تمثل بشكل جدي في الانقلابات العسكرية، لأن المؤسسة العسكرية كانت تعتبر نفسها حامية للمبادئ الديمقراطية (السامرائي: 2008).

3. مجلس الأمن القومي: أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي، هو موقع المؤسسة العسكرية التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية منذ عهد الرئيس أتاتورك، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية، أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي، التركي. وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي ليوفر للجيش قناة قانونية تعطيه صلاحية التدخل في الشأن السياسي، ويتألف هذا المجلس من رئيس الأركان والقادة الأربعة: الجيش والبحرية والجوية وقائد الجندرما إلى جانب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخارجية والداخلية، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء ورئيس الأركان. وأجاز الدستور دعوة الوزراء أو غيرهم إلى الاجتماع لسماع آرائهم إذا دعت الحاجة.

ووظيفة المجلس أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها (الرحماني، 2013: 8-9).

يمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً في الحياة السياسية أشبه بحكومة ظل، وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية وان اختلفوا في توصيفه، ويدرك الساسة الأتراك تماماً أن المجلس بصيغته التي تعطي للجيش فرصة التدخل في الحياة السياسية، يشكل عائقاً أمام دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو ما أشار إليه الاتحاد الأوروبي عام 2000، "بأن الجيش التركي أصبح متهماً من بعض الأطراف الخارجية والداخلية، بأنه لا يريد لتركيا أن تلتحق بالاتحاد الأوروبي، كي لا يخسر نفوذه السياسي"، وهو ما نفاه الجيش بشكل قاطع وربط دوره بأمن تركيا ورفاهيتها.

والواقع أن الحفاظ على العلمانية، وإثارة الخوف من يقظة التاريخ الإسلامي التركي للإمبراطورية العثمانية،ء تشكل أهم المبررات التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما دفع مسعود يلماظ الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء، وكان مسؤولاً عن الملف التركي في الاتحاد الأوروبي إلى أن يقول: "إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول

الأوروبية، وان عملية تغيير وضع دور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتًا إذ لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها" (حنفي.2003).

ثانياً: المؤسسات غير الرسمية: هناك عدة مؤسسات غير رسمية ذات تأثير على السياسة التركية وتتمثل هذه بالتالي:

1. المؤسسة الحزبية: برز نظام الحزب الواحد في تركيا في المرحلة الممتدة من عام 1924 وحتى عام 1945، بعدها حلت التعددية، محل الشمولية، وظهرت أحزاب عديدة، وكان أهمها تاريخي، ظهور الحزب الديمقراطي الذي أسسه الرئيس التركي (جلال بايار)، وفاز في انتخابات 1950، وبقيت تجربة الأحزاب السياسية في تركيا رهن إسطنبول وامتدادات الجيش ونفوذه، داخل مؤسسات الدولة، وبرزت عدة أحزاب سياسية، وكانت تلك الأحزاب في غالبيتها حتى عام 1990 أحزاباً علمانية مع وجود بعض الأحزاب الأخرى المعارضة كاليسارية والإسلامية، إلا أن بروز حزب الرفاه الإسلامي قد ساهم بوجود صراع سياسي علني منظم بين علمانيين وإسلاميين، ومهما يكن من أمر، فإن هذه الأحزاب السياسية لعبت دوراً محورياً في العملية السياسية، وان كانت في بعض الأحيان يفرض عليها إتباع سياسات معينة تتماشى مع العقيدة السياسية للدولة (فنكل.2002)

وهنا رصد لأبرز الأحزاب التركية الناشطة في العمل السياسي (صالحه: 2011: 2):

أ- حزب الشعب الجمهوري: حزب الشعب الجمهوري أسسه مصطفى كمال أتاتورك عام 1923، وهو أول الأحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية. ويتبنى المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية وأهم أسسها العقائدية والفكرية. وفقاً لدستور 1924 وبعد استقالة الزعيم السابق لحزب الشعب الجمهوري التركي (دنيز بايكال) عقد جناح القوميين المعارضين آمالهم على (كمال كليجدار أوغلو) الذي شارك في الانتخابات الأخيرة عام 2011.

ب-حزب الطريق القويم (أو الصحيح): أسسه الزعيم السياسي سليمان دميرال: وهو حزب يميني محافظه يعد نفسه امتداداً للحزب الديمقراطي الذي أسسه عدنان مندريس، الذي أعدم شنقاً في أعقاب انقلاب 1960 في تركيا. ويقود الحزب محمد أغار وترقى

إلى منصب محافظ ثم مدير للأمن الداخلي، وانتخب نائباً لأكثر من مرة، ثم وزيراً تسلم أكثر من حقيبة. ومعروف عنه تشدده في المسائل القومية. تسلم قيادة الحزب من تانسو تشيللر التي تلقت هزيمة في انتخابات 2002، انسحبت على أثرها من العمل السياسي. ويمثله اليوم في البرلمان نائبان فقط ودمج الحزبين –حزب الطريق القويم والحزب الديمقراطي– قبيل الانتخابات 2002، تحت علم "الحزب الديمقراطي"، محاولاً قطع الطريق على "حزب العدالة"، في احتلال مركز الوسط في القاعدة اليمينية التركية المحافظة.

ج–حزب الحركة القومية: حزب يميني قومي متشدد أسسه الضابط التركي "الب أرسلان توركش" الذي قاد عام 1960 الحركة الانقلابية، وقد دخل الحزب أكثر من ائتلاف حكومي خصوصاً مع الأحزاب اليمينية، أقام عام 1991 ائتلافاً انتخابياً مع حزب الرفاه الإسلامي حتى استطاع دخول المجلس النيابي، غير أنه فشل عام 1995 في تجاوز عقبة العشرة بالمائة من مجموع الأصوات.

د– حزب السعادة: أسسه نجم الدين أربكان الزعيم الإسلامي والشخصية الكاريزمية المعروفة، وقد أغلق لاحقاً بقرار من المحكمة الدستورية العليا التي أتهمته بمحاربة النظام العلماني، ومحاولة إقامة دولة دينية. شكل أربكان حزباً آخر باسم حزب السلامة الوطني عام 1972، والذي حل هو الآخر تارك مكانه لحزب الرفاه، حيث برز حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان الذي يمثل الجناح التجديدي في الحركة، بينما أنشأ الجناح الآخر المقرب إلى أربكان حزب السعادة الذي كان يمثل الجناح التقليدي ويقوده نجم الدين أربكان، وقد انتخب أعضاء الحزب رجائي قوطان زعيما لهم.

هـ–حزب الوطن الأم: أسسه الرئيس التركي السابق "تورغوت أوزال" بعد الانقلاب العسكري عام 1980، وهو حزب يميني معتدل يجمع الميول الدينية والفكرية في تركيا، حصد نتائج كبيرة على مدى (10) سنوات، حملت أوزال إلى الرئاسة، وترك الحزب بين يدي مسعود يلمظ الذي فشل في حماية إرث الحزب، فضعف الحزب، وتراجع شعبياً. (باكير، 7:2010)

و-حزب اليسار الديمقراطي: هو امتداد لحزب الشعب الجمهوري، أسسه مجموعة من السياسيين اليساريين تحت فكرة اليسار الوسط، وقادته زوجة السياسي المخضرم (بولند أجاويد) لمدة طويلة خلال تواجده في السجن، ومنعه من ممارسة العمل السياسي. تسلم أجاويد فيما بعد قيادة الحزب حتى وفاته. شهد الحزب حركة صعود وهبوط دائمين في مساره السياسي، وكان أكبر فوز حققه عام 1999 بحصوله على (922) من مجموع الأصوات، هو الحزب الأتاتوركي العلماني المتشدد، وقد أنعكس ذلك في أعقاب انتخابات 1999، عندما وقف في وجه مروة قواكجي النائبة الإسلامية، التي حاولت أداء قسم اليمين من على منصة البرلمان وهي محجبة، فمنعت من ذلك أدى ذلك إلى أزمة سياسية حادة تفجرت في البلاد حينها (صالحه، 3:2011).

ز- حزب العدالة والتنمية: هو حزب سياسي تركي، يصنف نفسه بأنه يتبع مسار محافظاً ليبرالياً، معتدل، غير معادٍ للغرب، يتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي،: وهو ذو جذور إسلامية وتوجه إسلامي. لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، ويقول أنه حزب محافظ ويصنفه البعض على أنه يمثل تيار "الإسلام المعتدل"، وهو الحزب الحاكم حالياً في البلاد، يرأسه الآن رجب طيب أردوغان.

وصل الحزب إلى الحكم في تركيا عام 2002، تم تشكيل الحزب من قبل النواب المنشقين من حزب الفضيلة الإسلامي، الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان: بعد أن تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيلة. (موقع ويكيبيديا، 2011)

من هنا يخلص الباحث إلى أن النظام السياسي التركي الآن، من الأنظمة الديمقراطية في المنطقة، وقد استطاعت تركيا بناء دولة مؤسسات سياسية واقتصادية، واستغلال الإمكانيات الكبيرة المتوافرة لديها وتوظيفها في تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية، في ظل قدرة حزب العدالة والتنمية على التعامل مع المشكلات الداخلية، للانطلاق بخطوات فعلية حقيقية نحو المجتمع الدولي.

2. المؤسسات الدينية: تتعدد المؤسسات الدينية فهي من مؤسسات المجتمع المدني التركي والتي في جانب كبير منها انعكاس لما سبق رصده من تيارات سياسية، فمنها ما هو ذو طابع إسلامي، وما هو ذو طابع علماني. وتتمثل أهم مظاهرها في:

أ- المؤسسات الوقفية: التي تتصدر قائمة مؤسسات المجتمع المدني في تركيا، ولها دورها الحيوي في خدمة المجتمع التركي في مختلف العهود. ومن أهم المجالات التي تعمل فيها المؤسسات الوقفية: التربية والتعليم، الثقافة والفنون، الرياضة والصحة، التضامن الاجتماعي، التكنولوجيا، البحث العلمي، الإعلام، والبيئة.

ب-الجماعات الدعوية: تتسم خريطة الجماعات الإصلاحية الدعوية التركية بالتنوع، ومن أكثر الجماعات شهرة في تركيا وهي (Karpat, 2010: 256):

1. السليمانيون: التي عملت على الحفاظ علي العلوم الإسلامية والحروف العربية وتحفيظ القران الكريم. وقد أيدت الحركة الحزب الديمقراطي وحزب العدالة حتى انقلاب عام 1980، كما ساندت حزب الرفاه في الانتخابات المحلية عام 1994، أي أن هناك أثراً كبيراً لها في العمل السياسي، وان كان غير مباشر حيث يأتي عن طريق التصويت، وقد أصبحت هذه الحركة الآن أكثر انفتاحاً نتيجة ما منّ بها من تحولات.
2. النورسيون أو جماعة النور: وينتمون إلى "بديع الزمان سعيد النورسي": وهو مفكر له مكانة مهمة في مجال الإيمان والعقيدة والدعوة الإسلامية. وقد عاصر كيانين مختلفين هما، الدولة العثمانية والجمهورية التركية، وانتقد السياسات الحكومية العلمانية إزاء معاني التحديث.

وتفرعت حركة النور إلى عدة مجموعات منها: مجموعة "الجيل الجديد أو آسيا الجديدة، ومجموعة "وقف الزهراء"، ومجموعة "شورى ء مجموعة "فتح الله جولنَ"، والأخيرة تعد أكبر مجموعات جماعة النور، وهي من أكثر الجماعات تأثيرًا على المستوى السياسي. ومؤخرًا برزت بعض التكوينات الصغيرة إلى ساحة العمل السياسي، مثل جماعة "إسماعيل باشا"، التي أبدت تأييدها لحزب العدالة والتنمية إبان انتخابات عام 2015. (بولاج، 2011 :43).

ويمكن إجمال التأثير السياسي للجماعات الدعوية في الحشد للتصويت، والدعم المالي، والمساعدة في تنفيذ السياسات، خاصة ذات الطبيعة الاجتماعية أو الاقتصادية، وهو ما تتميز به الحالة التركية، ولا يجب إغفال الطرق الصوفية، وأثرها السياسي، وإن كان تأثيرها يبدو غير مباشر في كثير من الأحيان، ومن أهم نقاط التأثير التأسيس القيمي للأفراد. حتى أن نسبة كبيرة من السياسيين الأتراك ينتمون للطرق الصوفية، ومن أهم الطرق في هذا السياق، الطريقة النقشبندية، وقد وصل التأثير القيمي السياسي للنقشبندية إلى وصف النموذج التركي بالنموذج النقشبندي.

3. جمعيات رجال الأعمال: هناك العديد من الجمعيات التي تلحق برجال الأعمال، ومن أهمها: التوسياد (الجمعية التركية لرجال الصناعة والأعمال) ذات التوجه العلماني: والموصياد (جمعية رجال الأعمال الأتراك المستقلين)، ذات التوجه الإسلامي. كما أن لأصحاب المهن تنظيماتهم الخاصة: مثل جمعيات الأطباء، والمهندسين، والمعلمين، والمحامين، والزراعيين،ء وغرف التجارة: والصناعة، ويتمثل التأثير السياسي لهذه الكيانات في: دعم هذا الطرف أو ذاك سواء ماديا أو إعلاميّاً، والتأثير في حركة السياسية الخارجية بما يحقق مكاسب اقتصادية (صالحه، 2011، 4).

وأخيراً إن ما سبق في هذا الفصل ما يؤطر إلى التعريف المفاهيمي للقيادة السياسية، وواقع الدول التركية من الناحية السياسية، التي تطغى على كل النواحي المتعلقة بالدولة التركية، وذلك رؤية بيان ما كانت عليه وما أصبحت عليه بعد تولي حزب الرفاة والتنمية دفة القيادة السياسية في بلد، كانت دولة هامشية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي بفعل سطوة العسكر على الحياة السياسية، والدور الريادي التي تلعبه تركيا على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي حقق حزب الرفاة مطالب المواطنين فوقفوا إلى جانبه وأفشلوا الانقلاب عام 2016 وهذه علامة دالة، وعلى الصعيد الخارجي أصبح لتركيا دور الندية لدور الدول الكبرى الأخرى، وهذا ما تعج به الأخبار التي تصل إلينا من أبواق الإعلام التي نسمعها كل يوم وتلك التي نتدارسها على صفحات الكتب والمجلات.

الفصل الثالث

التأصيل النظري لبروز العنصر القيادي التركي

مرت الدولة التركية عبر مسيرة التاريخ بأحداث مهمة، ففي الوقت الذي كانت به تركيا تحكم ما يقارب ربع مساحة العالم تحت مسمى الإمبراطورية العثمانية، والتي دام حكمها قرابة أربعة قرون ونيف، تقوقعت على نفسها بسبب ضعف السلاطين وتزايد المشكلات الداخلية، وطمع الأعداء في ممتلكاتها، وتحولت إلى دولة ضعيفة تخلت عن الكثير من ممتلكاتها وأصبحت رهينة للقوى الدولية، وبعدها دخلت تركيا في طور جديد فبعد أن كان تشريعها يقوم على أساس ديني، اعتمدت منهجاً يقوم على أسس علمانية وتحولت من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، وقد بقي أتاتورك طيلة حياته يمارس سلطاته وفقا للمرتكزات المعارضة للمبادئ الإسلامية، رافضاً لتشكيل أي حزب سياسي وذلك من أجل إبقاء قبضته قوية على مفاصل الدولة.

ودخلت الدولة التركية بعد وفاة أتاتورك عهداً جديداً تمثل في التصريح لإقامة الأحزاب، وكان هذا بمثابة الخروج من الحكم المستبد، إلى حكم ديمقراطي، وقد تم ذلك من خلال انتخابات عام 1950م وفوز مندريس بالحكم، ثم تعاقبت الأحداث السياسية وأخذت الصراعات الحزبية تأخذ دورها على الساحة التركية، وتحكم العسكر بمفاصل الحياة السياسية التركية، منذ أن تولى حكم مصطفى أتاتورك، وحتى عهد حزب العدالة والتنمية الذي قام بالحد من دور الجيش في الحياة السياسية في تركيا.

وفي هذا الفصل فإننا سنتناول مدى التغيير الذي طال مؤسسات الدولة، ونقلها إلى طور جديد أكثر انفتاحاً لم تعهده تركيا من قبل، منطلقين من العنصر القيادي الذي قاد التغيير، وإظهار تركيا بمظهر قوي مختلف، وصولاً إلى ما وصلت إليه تركيا الحديثة، من لعبها لدور سياسي بارز على الساحة الدولية، ولتحقيق أهداف هذا الفصل، فإننا سنتناوله في محورين رئيسيين هما:

3-1 السيرة الذاتية للعنصر القيادي التركي.

3-2 العنصر القيادي والنهوض الحزبي.

3-1 السيرة الذاتية للعنصر القيادي التركي:

برز على الساحة التركية السياسية عدة عناصر قيادية، منذ أن نشأت تركيا الحديثة عام 1923 بزعامة مصطفى أتاتورك حتى يومنا هذا، ولكل زعيم حزبي قيادي له خصائصه وميزاته الذاتية، التي كان يختلف بها غيره، إلا أنه من الزعامات التي شهدتها تركيا داخل إطار تطور السلطة في تركيا من منظور سياسي، سواء في داخل تركيا أو خارجها، أكثر مما هو واقع في عهد حزب العدالة والتنمية، بقيادة زعيمه ومؤسسه رجب طيب أردوغان، الأمر الذي جعل من حزبه ظاهرة سياسية لم تألفها تركيا من قبل.

إن ما سبق يوجب الوقوف على مسيرة العنصر القيادي للحزب الذي وصفناه بظاهرة جديدة لم تألفها تركيا من قبل، وهذا يقودنا إلى الوقوف على الشخصية الذاتية لمؤسس الحزب أولاً، لأنه كافح سنوات من أجل بلوغ أهدافه، التي أصبحت فيما بعد تمثل أهداف الحزب الذي أنشأه ودونت كميثاق للحزب الذي آلت قيادته إليه. إن الوقوف على السيرة الذاتية لأي شخص يقودنا إلى مكوناته الشخصية، والعوامل التي أثرت وشكلت تلك الشخصية، والتي أخذت أدواراً بارزة على الصعيد الذي استهوته، وأخذت تمارسه على صعيده الأفكار التي أمن بها.

إن الزعيم رجب الطيب أردوغان، هو ذلك العنصر القيادي التركي الذي تتجه إليه الأنظار في تركيا والعالم الإسلامي والعالم، والذي قاد تركيا بزعامة حزبه إلى أطوار أصبح القاصي والداني يتحدث عن رجب أردوغان، وما حققه حزبه على الصعيد الداخلي والخارجي التركي، الأمر الذي أوجب الوقوف على شخص الزعيم من خلال سيرته الذاتية. ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

3-1-1 أردوغان: النشأة والمكتسبات التعليمية.

3-1-2 أردوغان: وأسرار الصعود السياسي.

3-1-1 أردوغان: النشأة والمكتسبات التعليمية.

لاشك أن الظروف التي تحيط بالفرد منذ نشأته يكون لها بالغ الأثر في تشكيل شخصيته، والسبب أن ذاكرة الإنسان عندما تكون بكراً فإن ما يخط عليها يكون من الصعوبة فيما بعد محوها، وهذه شكلت في المجال السياسي قناعات ستتمحور فيما بعد إلى عقائد سياسية، وإذا ما أصبح صانع قرار في الحكم يقوم عندها بإسقاط المعتقدات على قراراته السياسية.

لذا نحن مطالبين في الوقوف على شخص الزعيم كعنصر قيادي، لتجلي مظاهر النجاح التي حققها، وكسب ثقة الجماهير التي وقفت إلى جانبه زمن الانقلاب العسكري الذي كان. وسيتم عرض ذلك كما يلي:

أولاً: أردوغان: النشأة والتكوين: يعد "رجب طيب أردوغان" الشخصية السياسية البارزة التي حققت نجاحات وإسهامات فارقة في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، بل إن اسمه بات محفوظاً في ذاكرة العالم العربي والإسلامي، لمواقفه مع قضايا الأمة الإسلامية، وتصريحاته التي صنعت له شعبية كبيرة، وجعلت منه بطلاً وقائداً يُحتذى به ليس في تركيا وإنما في العالم الإسلامي، حيث تعود أصول رجب طيب أردوغان لمدينة طرابزون شمال شرقي تركيا، وولد في 26 شباط 1954 في إسطنبول، وأمضى طفولته المبكرة في محافظة ريزا على البحر الأسود ثم عاد إلى إسطنبول وعمره (13) عاماً، وتلقى تعليمه الابتدائي في مدرسة حكومية في حي قاسم باشا، حيث هاجر والده أحمد أردوغان إلى اسطنبول بحثاً عن فرص عمل له ليستطيع الوفاء بمتطلبات المعيشة ويخرج من دائرة الفقر، هذا يعني أن أردوغان الابن عاش في ظروف حياتية صعبة علمته الشدة والصبر، ومنذ بواكير تعليمه الابتدائي جلب أنظار المدرسين إليه، حتى أن مدير المدرسة استدعى والده يوماً، وتحدث إليه عن أخلاق ولده وهمته التعليمية، وأوصاه أن يوفر لولده سبل العلم، هذا وقد تفرد على زملائه بالخطابة وإتقان لعبة كرة القدم، كما تفرد أيضاً بشعوره بالمسؤولية في بواكير أيامه، حيث كان يستثمر أيام العطل في العمل والكسب، وكان ينفق معظم ما يحصل عليه من أموال في شراء الكتب، ومساعدة والده، لذلك توفرت لديه مكتبه علمية إلى جانب المشاركة في قضاء حاجات العائلة المنزلية. (الشديفات، 2020: 18).

نشأ أردوغان في أسرة فقيرة فقد قال في مناظرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه: "لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية، كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي، فقد كان والدي فقيرًا". (المهدي، 2016 :al3asemanews.net)

وقد تعلم مبادئ التجارة والاقتصاد والاعتماد على النفس، كما تعلم مبكراً مهارات كسب العيش والجد والاجتهاد، وأعطاه ذلك تجربة الاندماج في الحياة وسط الناس وفهم نوازعهم والقدرة على التعامل الفعّال معهم، وأعطاه قدرة على مواجهة الصعاب وصلابة في الحياة والتي ظهرت كلها في أسلوب ممارسته للسياسة، وقد كانت عائلة أردوغان عائلة متدينة، جعلت همها أن ينشأ ابنها متديناً محافظاً، ولهذا أرسلته إلى ثانوية الأئمة والخطباء، وتولى رجب طيب أردوغان دوراً بارزاً في المنظمة الطلابية للاتحاد الوطني للطلبة الأتراك، والمنظمات الشبابية في سنة 1976، وانتخب رئيساً للمنظمة الشبابية لحزب السلامة الوطني بمنطقة "بايوغلو" التابعة لمدينة إسطنبول، وبقي في هذين المنصبين وغيرهما إلى عام 1980 (بسلي، وأوزباي، 2011: 109).

أما الجانب الآخر من حياة أردوغان وهو الجانب الأسري حيث كان يسعى إلى الارتباط بشريكه حياة، حيث أنه في أحد اجتماعات حزب السلامة الوطني الذي كان ينتمي إليه رجب أردوغان في شبابه، وتحديداً في عام 1977، حيث أحس بشعور عاطفي انتابه تجاه فتاة كانت ترقبه عن كثب، فأعجب بها ألا وهي (أمينة غولبران)، والتي بدورها وضحت مشاعرها بالقول: "ونحن أيضاً شعرنا به في عالم الحب"، هذا وقد تم اللقاء بينهما في عقد زواج شرعي عام 1987، وقد أنجبت له أربعة أطفال (بنتان إسراء وسمية، وولدان أحمد براق ونجم الدين بلال)، وقد سمي الأخير على اسم أستاذه الحزبي نجم الدين أربكان، وكان من أشد المحبين له، لقد كان لزوجته الأثر البالغ في شد أزره ودفعه لمواصلة العمل نحو تحقيق أهدافه (بسلي وأوزباي، 2011: 310).

ومما يجدر ذكره أن بعض المصادر تشير إلى انضمامه لطريقة إسماعيل أغا النقشبندية الصوفية، إلا أن بعض المقربين منه ينفون هذا، وربما يكون النفي لكون الطرق الصوفية ممنوعة قانوناً، وإن نشأة أردوغان وبيئته تدل على أنه نقيض للنظام التركي السائد، فهو ابن الطبقة التي عانت من توجهات السياسة التركية العلمانية المدنية النخبوية، كما تفتحت مواهبه القيادية عبر مراحل حياته، وكان كثير القراءة محبا للشعر، لاسيما لمحمد عاكف أرصوي صاحب المجهود الدعوي المشهور والملقب بـ "شاعر الإسلام" في تركيا، ونجيب فاضل قيصاكورك الملقب بعميد الأدب الإسلامي في تركيا (Rabasa and Larabee, 2008: 32).

ومن خلال استعراض نشأة حياة الزعيم أردوغان نستخلص ما يلي:

1. أن الفطرة التي جُبل عليها أردوغان من ذكاء وحسن خلق، كما شهد له بذلك معلميه جعلته إنساناً محبباً لقلوب الناس.
2. إن صعوبة الحياة التي مر بها جعلته يدرك مشاعر المحتاجين والتقرب منهم فمالت له قلوب تلك الفتة من الناس.
3. إن حياته الأسرية الهادئة جعلت منها، حافزاً للتفرغ إلى للحياة العامة وهذه من نعم الله على الإنسان.

ثانياً: أردوغان: والمكتسبات العلمية: تعتبر المكتسبات العلمية التي يجنيها الفرد سواء كانت من دور العلم أو من البيئة التي تكتنف الفرد ويعيش فيها، من أهم المؤثرات في حياته المستقبلة، وخصوصاً تلك التي يكتسبها في بداية حياته، لأنها تستقر في ذاكرته التي لا زالت بكراً من هنا تصبح تلك المكتسبات مرجعية لا يستطيع تخطيها أو تناسيها إلا بصعوبة بالغة.

إن ما يميز حياة الزعيم أردوغان الثقافية، أنه عاش في بيئة ذات طابع ديني وخصوصاً البيئة الضيقة ألا وهي بيئة الأسرة، ومن ثم تلقي العلم في معاهد دينية مما أكسبته بُعداً جديداً كان له أكبر الأثر في حياته السياسية والعلمية، ثم اكتسب تعليما آخر حيث التحق بجامعة مرمرة وتخرج من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

وتأثرت شخصية رجب طيب أردوغان إلى حد كبير بالتعليم الديني والشرعي، مما أنعكس بشكل عام على تكوين شخصيته: حيث أنه التحق بمعهد الأئمة والخطباء،

لينهي المرحلة الثانوية بتفوق في عام 1973، وتعلّم هناك الفقه والعقيدة والتجويد، فتهذب أسلوبه في الكلام والتفكير أكثرّ فأكثر، وهذه المعاهد أو المدارس تُعطي دروساً، في المواضيع الإسلامية، وتجمع بين العلوم العصرية والعلوم الدينية، وقد تأثر أردوغان بتعليمه الديني كثيراً مما انعكس على شخصيته بشكل بالغ، حيث يؤكد دائماً أنّ الإيمان والأخلاق الإسلامية والاقتداء بأخلاق وسنة الرّسول صلى الله عليه وسلم هي السبب الرئيس وراء النجاح (بسلي، وأوزباي، 2011: 109).

وأتم أردوغان دراسته العليا في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية بجامعة مرمرة في إسطنبول، حيث تخرج عام 19851، وتولى خلال دراسته الثانوية والجامعية مهام فعلية في فرع الشبيبة باتحاد الطلبة الوطني، وفي عام 1976 تولى رئاسة فرع الشباب لحزب السلامة الوطنية في منطقة بيوغلو في إسطنبول، ثم انتخب لرئاسة تنظيم الشباب لإسطنبول حتى انقلاب عام 1980، حيث أغلقت الأحزاب السياسية كافة، فتحول إلى القطاع الخاص مستشاراً وإدارياً، ويؤكد أردوغان أن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هو قدوته الأولى، وأنه تأثر أيضاً بالزعيم التركي نجم الدين أربكان الذي منحه الثقة، وأعطاه الفرصة ليصل إلى منصب رئيس فرع حزب الرفاه وهو في (35) من عمره، ثم إلى منصب رئيس بلدية إسطنبول، أكبر بلدية بتركيا عام 1994، كما تأثر بكتابات الشاعرين محمد عاكف (توفي عام 1936) ونجيب فاضل (توفي عام 1985) وقد أدت هذه الخلفية الدينية لأردوغان إلى شعوره بالتناقض ما بين الماضي الذي شيده العثمانيون عبر القرون الماضية، ولا تزال آثاره باقية في المساجد والميادين والقصور، ورموز الحداثة التي قامت عليها الجمهورية التركية (تغيان، 2011 :17).

لقد أضاف الزعيم الطيب أردوغان إلى ثقافته المكتسبة من المعاهد والجامعة ثقافة جديدة أخرى، ألا وهي الثقافة الحزبية، والتي لها الدور الكبير في الأداء الحزبي اليوم، حيث أخذ من تلك التجربة الحزبية دروساً وعبر، اختصرت له الطريق الموصلة للأهداف، بالإضافة إلى تفادي الكثير من الصعاب الحائلة بينه وبين أهدافه، ومهما يكن من أمر تأثر أردوغان بشدة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية التي تعرض لهاء إذ تخرج من مدارس "إمام خطيب" الإسلامية الدينية، وكانت بداية عمله السياسي ضمن التيار الديني في تركيا الذي كان يمثله، آنذاك نجم الدين أربكان، حيث كان عضواً

فاعلاً في حزب السلامة الوطنية، ثم حزب الرفاه والفضيلة اللذين شكلهما أربكان، وتعرض أردوغان للسجن بتهمة الكراهية الدينية والمنع من العمل في الوظائف الحكومية عام 1998، وبسبب اقتباس أبيات من شاعر تركي تصف المساجد بثكنات الجنود والمآذن بالحراب، كما قصد أردوغان حينها وصف أنصاره بأنهم "جيش مقدس يحرس الدين"، ويكشف ذلك عن اعتياد أردوغان على التوظيف السياسي للدين، منذ مراحل التنشئة المبكرة لحشد التأييد السياسي لصالحه (بسلي، وأوزباي، 2011: 111).

إن شخصية أردوغان هي شخصية كارزميّة، شعبيّة، سريع البديهة، وهو حاد الطباع يمكن استفزازه بسرعة، شديد القرب من نبض الشارع، ويعود ذلك إلى الطريق الصعب الذي سلكه في حياته، والمحطات المهمّة والمفصليّة التي أَثَّرتَ عليه في شبابه (1994–1998). ويمكننا أن نبين في نهاية استعراض بعضاً من جوانب مكتسبات أردوغان كما يلي: أن الثقافة الدينية التي اكتسبها أردوغان، أدت لإكسابه مصداقية بالعمل ذات بعد أخلاقي، بالإضافة إلى أن التجربة الحزبية فتحت عيونه باكرا على العمل السياسي، مستفيداً من الأخطاء التي وقع بها معلمه الأول نجم الدين أربكان، وأن مكتسباته العلمية الجامعية جعلته أكثر دراية بأمور الحياة العلمية ومتطلبات الناس.

3-1-2 أردوغان: وأسرار الصعود السياسي

مما لاشك فيه أن الزعيم رجب أردوغان له مكانة كبيرة لدى المجتمع التركي، وهذه المكانة تعدت حدود تركيا إلى خارجها، ولابد من عوامل دفعت الناس لتولي أردوغان الثقة الجماهيرية، ولتفتح الأذان لتصغي لما يقول، وتستجيب لكل دعواته التي يدعو إليها، لأنه من العبث القول أن لأردوغان أداة سحرية ليستقطب الرأي العام في بلاده وخارجها، ويكتب له القبول في نظر الناس، فلا بد من أقوال وأفعال حتى تكون له هذه المكانة، وسيتم بيان أسرار صعود الزعيم رجب الطيب أردوغان من خلال الفقرات التالية:

أولاً: الصعود الداخلي (الشعبوي): استطاع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تحقيق إنجازات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية كبيرة لتركيا خلال سنوات حكمه، مستنداً في ذلك إلى حزبه "العدالة والتنمية" الذي يتمتع بشعبية كبيرة في تركيا، فضلاً عن تمتعه بكاريزما قوية وعقلية براغماتية سياسية مميزة، وهناك عدة أسباب أدت إلى إبراز أردوغان كلاعب على صعيد الحياة السياسية، وأهم ما يمكن الإشارة إليه على الصعيد الداخلي، وبروز أردوغان من عالم اللامعروف إلى عالم الساحة الداخلية التركية حيث تركزت الأسباب أو العوامل على ما يلي (مركز أبحاث التاريخ، 1999: 45-47):

1. تبني الخطاب السياسي الوطني: وهذا مستمد من كون الحياة الفكرية الثقافية التركية بكل أبعادها، ما هي إلا استمرارية للفكر الإسلامي التقليدي، من حيث المذاهب والرصيد الفكري، والتي كانت قد تشكلت قبل تأسيس الدولة العثمانية، فانعكست بذاتها أيضاً على الفكر العثماني بعد قيام الإمبراطورية العثمانية، والتي أخذت بالدين وفعلته في كل مجالات الدولة، واستخدمته في تقوية وتعزيز التركيبة السكانية داخل الإمبراطورية، حيث شكل الدين بمثابة فهماً روحياً صبغ نظام الإمبراطورية بالصفة الإسلامية (مركز أبحاث التاريخ، 1999: 260-261).

لقد أدرك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أهمية ومكانة الدين لدى الشعب التركي، مما أسعفه في إدراك الأهمية الثقافية الدينية التي اكتسبها في بواكير أيامه. وخصوصاً وهو يرى أن الأقاليم التركية على امتداد جغرافيتها، ومدى تمسك الشعب التركي بالقيم والشعائر والتقاليد الإسلامية، التي ورثتها عن الإمبراطورية التي كانت في الأصل تحتكم لما يسمى بالخلافة الإسلامية، وهو التقليد الإسلامي الموروث عن عهد الخلفاء الراشدين، فالعقائد والسلوكيات الاجتماعية في شتى مجالات الحياة التركية، على الرغم من النهج العلماني الذي جاء به مصطفى كمال أتاتورك وأستمر لعدة عقود زمنية على التطبيق الصارم للقيم العلمانية، وبالمقابل محو القيم الإسلامية لقطع أي رباط لتركيا الحديثة بتراثها العثماني الإسلامي، وأن سيادة الإسلام على الحياة التركية جعلت من كلمة "تركي" في الفهم الغربي مرادف لكلمة "مسلم" حتى كان يقال للأوروبي الذي يعتنق الإسلام بأنه تحول إلى تركي (السراج، 2018: 3-9).

وجاء أردوغان بخطاب يتماشى مع فطرة الناس، ليؤكد على التمسك بكل شعائر الإسلام، الذي وافق فطرة الشعب التركي المتمسك هو بدوره بالإسلام، مما ولد لدى الجميع التأييد وأولوه الثقة في تبوء مركز الزعامة في الحكم.

2. تبنى شعار محاربة الفقر: يعد الفقر من الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على حياة المواطنين، ضمن تأسيس حزبه ما يفيد ذلك بالقول: "أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب "العدالة والتنمية" لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، وأن الشعب التركي العظيم يستحق ذلك" (عبد القادر، 2007: 5/16)، وذكر الزعيم رجب طيب أردوغان أنه أفضل من يحارب الفقر بالقول: "أننا ننفق يوميا (4.5) مليون ليرة، وما يقدر (1.7) مليار ليرة سنوياً في هذا السبيل"، وأردف في يوم مكافحة الفقر القول: "نحن أفضل من يكافح ضد الفقر، لقد أنفقنا (55) مليار ليرة لتقديم المساعدات الاجتماعية للشعب التركي" (تركيا الآن: 2020: 3-9).

لقد وعى رجب طيب أردوغان حالة الفقر المتفشية في صفوف الشعب التركي عن دراية ومعاينة الواقع بأم عينيه، وذلك من خلال جولات لادُسر وخاصة في شهر رمضان، حيث كان يقوم بجولاته قرب موعد الإفطار دون إعلام الأسرة المنوي التوجه إليها، وذلك لعدم التسبب في إحراج لهاء أو يثقل كاهل الأسرة بالاستقبال، فيقوم بمشاركتهم الإفطار مهما كان نوعه،ء فيتعرف من خلال ذلك، على أوضاعهم المادية، من خلال ما يقدموه من إفطار لهم، ويتعرف على مساكنهم كل ذلك ولد لدى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فكرة كاملة عن أوضاع الشعب ولمسها بيده، دون أن يقدم له أحد تقريراً عن أوضاع الأسر، وعلينا أن نضيف أن الأسر التي كان الزعيم يقوم بزيارتهم تندهش، لكونها لم تر من قبل زعيم يزور مثل هذه الزيارات، وتسعد الأسرة بكاملها بمجرد رؤية الرئيس ومشاركتهم إفطارهم (بسلي وأنباري، 2011: 210-212).

إزاء مشاهدات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وما شاهده على أرض الواقع، بذلت حكومته جهوداً كبيرة في إطار مكافحة الفقر، وذلك بغية تحقيق التوازن الاجتماعي بين المواطنين، حيث تم إعداد برامج خاصة لهذه الغاية أطلق عليها برامج الدعم والمساعدة الاجتماعية، وشملت فئات تستحق ذلك الدعم وطالت الأطفال والمسنين والمعاقين، حتى أنها تستحق إلحاق وصف بها (برامج الدعم الشاملة)، وهذا

أدى إلى تقليص الفجوة بين فئات الشعب العليا والدنيا، بمعنى أخذت الطبقة الوسطى تتنامى بفضل ما تقدمه البرامج الخاصة بالمساعدات، وهذا ما مكن تركيا، الانتقال من مرحلة "مكافحة الفقر المطلق إلى حالة أخرى جديدة وهي محور التنمية البشرية"، وذلك بفضل العدالة التي تم تنفيذ، مشروعات برامج المساعدة والدعم الاجتماعي المتبناة (عبد المولى، 2013 :53).

إن ما قامت به الحكومة في عهد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في هذا التوجه، اكسبها حالة من الرضى وخاصة وأنها تتوقع المزيد من بقاء ودوام الحكومة إذ تتطلع الفئات الدنيا التي أصابها الفقر إلى وضع أفضل في الأيام القادمة، لذا فقد باتت تقف وراء الحكومة وتشد من أزرها طمعاً في وضع أحسن في المستقبل.

3. سياسة الانفتاح: لقد بدأ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مسيرة حكمه، بسياسة تقوم على الانفتاح على كافة قطاعات الشعب، وهذا ما يدلل عليه انضمام عدد لا بأس به من الممثلين والفنانين والصحفيين والأدباء لحزب العدالة والتنمية، حيث أنهم رأوا في خطابه الحزبي الاعتدال والتوازن الذي لا يقصي أحد أو التعصب خطاب مفتوح نال رضى الجماهير، وفي نفس الوقت لقي سخط الحكومة على أبيات شعرية لم ترق للحكومة، ودخل السجن على أثرها، وأنضم إلى صفوف الجماهير كمواطن (الشديفات، 2020: 20).

4. الإدارة الناجحة: لقد أدت إدارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الناجحة وهو عمدة لمدينة إسطنبول، التي حببته إلى الناس: حيث تبوء كرسي العمادة عام 1994، وهي واحدة من التي مهدت الطريق للوصول إلى سدة الحكم، حيث بدأ نجمه بالصعود نتيجة ما قام به لصالح المدينة وانتشالها من وضع كان في حقيقة الأمر غير لائق، حيث ما قام به يعد سابقة لم تذكر من قبل، فأول ما بدأ به وضع تشخيص للمشكلات المزمنة التي تعاني منها المدينة، والتي يمكن وصفها بأنها أهم المدن في الشرق والغرب، وبفضل خبراته الإدارية والمتنوعة والتي اكتسبها من تجربته الحزبية وبعض المناصب الإدارية التي شغلها، أسبقته في وضع حلولاً بديعة وناجحة، وقد أعطى المشاكل التي تعاني منها المدينة بعد التشخيص أولويات بدأ بمشكلة المياه. وهي التي يؤرق نقصها السكان بكافة فئاتهم، فقد مد الأنابيب الموصلة للماء من مناطق نبعها

حتى خزانات المدن، وفي مجال التخلص من ظاهرة الازدحام وتقليص الوقت على المواطنين في تنقلهم، فقد أنشأ (50) جسرا ونفقاً وطريقاً سريعاً لتجاوز معضلة المرور والتنقل، وتخلص من مديونية المدينة والتي قاربت ملياري دولار أمريكي، ولم يقف عند هذا الحد بل قام باستثمارات ضخمة قيمتها (4) مليارات دولار. (الشديفات، 2020: 19-20).

وبعد هذا يمكننا القول: أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان فتح صفحة جديدة في تاريخ المدينة، وعادت اسطنبول مدينة لها بريقها الحضاري، مما انعكس على رضا السكان ونال ثقتهم من جهة وأصبح مثالا وقدوة حسنة لرؤساء البلديات الأخرى من جهة أخرى.

إن ما حققه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من أسباب الصعود على الصعيد الداخلي تجلى في تبني الخطاب الديني، وجاء يتماشى مع فطرة الناس، وأعادهم إلى ما كانت عليه الإمبراطورية العثمانية من المنعة والقوة، يوم أن كان الإسلام دين السلطان، وشعائره تحاط بالقدسية، الأمر الذي استقر في أذهان الناس أن العودة للدين يعني العودة إلى ما كانت عليه دولتهم الأولى من المنعة، والعودة للدين عودة إلى قوة الدولة وبعث الهيبة لها في نفوس الآخرين، وأما تبني شعار محاربة الفقر وأن أكثر ما يعنيه العيش في حال رغيد بدل العوز، والخروج من دائرة الجوع إلى دائرة الاكتفاء عملا بقوله تعالى: "الذين أطعمهم من جوع وأمنهم من خوف" (سورة قريش، آية 4)، كما حملت سياسة الانفتاح على الأقليات طابع الأنصاف بإعطاء الحقوق والبعد عن التمييز والتعصب وهذا بدوره كان عاملاً يدفع نحو التأييد والمؤازرة له.

أن تولي الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مسؤولية بلدية اسطنبول، وما قدمه تجاه المدينة ينم عن إدارة جيدة سبق غيره فيها، وهذا كان بمثابة رسالة لكل الأتراك أن ما فعله أردوغان في اسطنبول، والذي تجلى بإعادة بريقها التاريخي، ويمكن أن يفعله في تركيا ليعيد لها دورها التاريخي، وهذه الأسباب التي كانت وراء ظهوره كزعيم على الصعيد الداخلي، والتي جعلته موضع ينال ثقة الجماهير التركية في تولي مسؤولية تركيا الحديثة.

ثانياً: الصعود الخارجي (السياسي): هناك دائرتان ذات أبعاد وخصوصية عند قراءة أسرار صعود الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، فالأولى ذات أبعاد تتعلق بالماضي المجيد للإمبراطورية العثمانية ألا وهي الدائرة الإسلامية، وأما الثانية فيتعلق بالساحة السياسية ذات الصيغة العمومية التي تتعلق بالدول الأخرى غير الإسلامية، وعلى هذا الأساس سنتناول ذلك في فقرتين فرعيتين كالتالي:

1. الصعيد الإسلامي: تشير العديد من تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وسياساته الفعلية حول علاقات تركيا بالدول العربية والإسلامية، إلى وجود رغبة حقيقية لديه في مد جسور التواصل مع الدول العربية والإسلامية، واعتبر أردوغان أنه: "كان هناك نقص في الاتصال بين تركيا والعالم العربي، ولذلك فقد قمنا بأنشطة عدة بهدف التواصل مع العالم العربي، وعلى سبيل المثال، فإننا قمنا بإنشاء قناة "تي آر تي" (TRT) للتواصل مع العالم العربي ونقل الأحداث وصوت كل منا للآخر" (نور الدين، 2012: 105).

وأوضح أردوغان أن تركيا ليست لديها أي أطماع في النفط العربي، وعلى سبيل المثال، فقد ذكر أن "هناك أكاذيب يتم طرحها باسمنا، ومن بينها أننا يمكن أن نفعل أي شيء من أجل الاستفادة من آبار النفط في ليبيا والخليج، نحن لا نريد أن يكسب تجار الأسلحة من ضرب إخوتنا بعضهم بعضاً، نحن مع العدالة والسلام والحرية والديمقراطية والأخوة والحقوق المشروعة، ويجب أن يكون شعارنا المشترك هو المزيد من الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لأن لا أحد يستطيع الادعاء أن شعوبنا لا تستحق أن تنظر إلى المستقبل بأمل" (باكير، 2010 :19).

وأما الأسباب التي رفعت سمعة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وكتبت له القبول لدى الجماهير الإسلامية، مواقفه السياسية والمعبر عنها بتصريحاته وأقواله سواء كان ذلك في المؤتمرات وغيرها فنجده يقف إلى جانب الحق الإسلامي ويندد بالأعداء ويمكننا أن نسوق عدة أمثلة للتدليل إلى ما ذهبنا إليه:

أ- تصريحات بشأن اعتداءات دولة الكيان الصهيوني على غزة وذلك عام 2008م حيث كان موقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تلقاه الشارع العربي بالثناء، ويعد موقفه متميزاً عن بقية قادة المسلمين جميعاً، حيث أدان عندما كان رئيساً للوزراء بشدة

الغارات الصهيونية على القطاع وأعتبرها "جريمة ضد الإنسانية" ووجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطابه لوزير الحرب الصهيوني "ايهود باراك"، ووزيرة الخارجية "تسيبي ليفي" قائلاً: "اتركوا عنكم حسابات الدعاية الانتخابية سيحاسبكم التاريخ، وسيذكر أفعالكم على أنها بقعة سوداء في تاريخ البشرية" ثم تابع القول محرجاً ساسة الغرب حيث قال: "في أزمة جورجيا سارعته بالتدخل، أما في العدوان على المدنيين في غزة لم تحركوا ساكناً هذا تصرف غير مقبول وغير مبرر"، هذا وقد أوضح أن فلسطين ليست ملكاً لليهود الذين كانوا في شتات الأرض وآواهم العثمانيون (عيسى. 2009: 9).

إن ما ينبعث من كلمات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن هناك الفضل للعثمانيين المسلمين الذين استقبلوهم من الشتات وأعطوهم السلم والأمان والحرية للعيش في بلاد المسلمين وبين ظهرانيهم وهذه أخلاق المسلمين، وهناك فرق شاسع بين أخلاق المسلمين وأخلاق اليهود الذين أذاقوا المسلمين في غزة وغيرها الحرب والخوف والحصار، وهجوم الكيان الصهيوني على غزة في 27 كانون الأول عام 2008، كان هجوماً تحت سمع العالم وبصره، وهذا يعني أن موقف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وتصريحاته وصلت إلى مسامع العالم وقياداته.

وأما بخصوص المدينة المقدسة القدس فقد أوضح أردوغان أمام المجلس النيابي التركي، بأن القدس ذات أهمية بالنسبة للأتراك فهي ليست كأي قضية جيوسياسية، ويرى بأن القدس "البلدة القديمة" بمظهرها وأسوارها وأسواقها ومبانيها أنها بنيت في عهد السلطان سليمان القانوني، وكانت لها مكانتها عبر العهود العثمانية، فالقدس على حد تعبير أردوغان "مدينتنا" كما أن المسجد الأقصى أولى القبلتين وقبة الصخرة من المساجد الرمزية للعقيدة الإسلامية (كنان، hafryat.com/ar:2020).

إن مثل هذه التصريحات التي تصدر عن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تلامس صدور المسلمين، وتجعل منه بطل إسلامي، في الوقت الذي لم يسمعوا بمثل هذه التصريحات والمواقف من قادة الدول الإسلامية.

ب- التنديد بالمؤتمرات والدفاع عن القضية الفلسطينية: وبرز ذلك في 29 كانون الثاني عام 2009 وأمام ممثلي العالم في مؤتمر (دافوس) عندما دخل أردوغان في

مواجهة ساخنة مع رئيس الكيان الصهيوني يومها "شمعون بيريز" حيث كانت المفاجئة الكبرى أن رئيس المؤتمر بل والحضور صفقوا "لبيريز" عندما قال: "أن حماية الإسرائيليين من الهجمات الصاروخية كان أمراً مطلوباً"، وجيشه الذي ارتكب مجزرة بحق أطفال ونساء غزة، بعد أن ألقى اللوم على حماس (عيسى، 2009: 11).

وعندما أخذ أردوغان الكلمة بناء على طلبه بعد خطاب "بيريز" وجه كلامه للجمهور قائلاً: "عار عليكم أن تصفقوا لهذا الخطاب بعد أن قتل آلاف الأطفال والنساء على يده في غزة"، وعند محاولة "بيريز" الرد عليه بصوت مرتفع قال له أردوغان: "إن السبب الذي يدفعك لرفع صوتك هو سيكولوجية الشعور بالذنب"، أن الوصية السادسة في التوراة تقول: "لا تقتل.. وحين يتعلق الأمر بالقتل، فأنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون، وأنا أعرف جيد كيف قتلتم أطفالاً على الشواطئ"، وحاول رئيس الجلسة وقفه عن الكلام إلا أنه صمت ولملم أوراقه وقال: "أنتم تمنعوني عن الكلام لقد تحدث "بيريز" لمدة خمس وعشرين دقيقة، ولم أحصل على نصف هذا الوقت، لقد انتهى هذا المنتدى، بالنسبة لي، ولا أعتقد أني سآتي مرة أخرى إلى دافوس" (عبدالرحمن، 2009: 18-20).

لقد قال أردوغان ما قال أمام سمع العالم وبصره وأمام عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية، والسيد "بان كي مون" الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة، وعيون مئات ملايين المشاهدين حيث هدف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى تلقين رئيس الكيان الصهيوني مجرم الحرب الحائز على جائزة نوبل للسلام درساً في المواقف الإنسانية.

لقد عبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عن المشاعر الحقيقية لعشرات الملايين من المواطنين الأتراك الشرفاء المتعاطفين مع الشعب الفلسطيني المسلم المظلوم والقضية العربية العادلة، كما عبر عن المشاعر الحقيقية لمئات الملايين من المسلمين في كافة أنحاء المعمورة (حداد، 2009: 9/3).

لقد اكتسب أردوغان بعد سياسي، ومكانة عالية في نفوس المسلمين بغض النظر عن أمصارهم وأماكن تواجدهم: ولا أدل على ذلك الاستقبال الكبير الذي استقبل به أردوغان عند وصوله لمطار اسطنبول، حيث تجمع الآلاف من الأتراك والمسلمين

على اختلاف جنسياتهم، ممن تواجدوا على الأرض التركية، ولوحوا بلافتات التي كتب عليها "مرحبا بعودة المنتصر في دافوس" ومرددين شعارات معادية لدولة الكيان الصهيوني (الدستور، 2009: 1/31).

أن صنيع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مؤتمر دافوس، والذي دافع عن غزة وفلسطين المسلمة، وأعطته مكانة رفيعة وشعبية عالية في نفوس المسلمين، أينما كانوا في بقاع الأرض، لآن ذلك تناغم مع مشاعرهم العاطفية الإسلامية التي تعتبر القاسم المشترك بين الجميع.

ج- النهوض الإسلامي وكشف حقيقة الآخرين: ينشغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى وضع الدول الإسلامية في مصاف غيرها من الدول الغربية، وهذا يمكن التدليل عليه من خلال حشده التأييد لفكرة حصول دولة مسلمة على مقعد دائم في مجلس الأمن، والناظر في فكرته لا يجد مناص من الاعتقاد أن تركيا هي تلك الدولة المرشحة لهذا المقعد، إن أفكاره التي توصف بالإسلامية ما هي إلا موجهة إلى رجل الشارع المسلم داخل تركيا وخارجها حيث يصل الصوت المسموع إلى كل مسلم أينما كان. وأما كشفه عن حقيقة الآخرين (الغرب) ففي هذا التوجه استغل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري "كومسيك" المنعقدة في اسطنبول بتاريخ 27 شباط 2014 تحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي، حيث قال في كلمته أمام الحضور: "صدقوني، أنهم لا يحبوننا (الدول الغربية) أنهم يظهرون في صورة الصديق، لكنهم يرغبون في قتلنا، إنهم يحبون رؤية أولادنا يموتون" (جونز، 2015: ar.qantara.de/node). والملاحظ أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وكأنه يتكلم عن شعوب العالم الإسلامي على اختلاف أقطارها، وهذه بمثابة رسالة إلى كل أبناء العالم الإسلامي، أن أردوغان يحمل همهم ويتكلم نيابة عنهم، ولعله يرى أنه لو فوض الأمر للناس، فإنهم سيباركون له بزعامة العالم الإسلامي.

د- أردوغان والأقليات الإسلامية: لقد كان للأقليات الإسلامية في فكر الرئيس أردوغان أهمية بالغة، فقد أولى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ وصوله للسلطة عام 2002، اهتماما كبيراً في حمل هموم الأقليات الإسلامية في العالم، وذلك بقصد رفع الظلم عنهم ورعاية شؤونهم وفي هذا نجد (علي، 2019: 9/25):

1. الأقلية المسلمة في بلغاريا: لقد سعت الحكومة التركية بالدخول في مفاوضات مع الحكومة البلغارية عام 2012، والهدف منها تحقيق الحماية الرسمية لمساجد المسلمين هناك، وقد نجحت المفاوضات بتعهد الحكومة البلغارية عدم تحويل مساجد المسلمين إلى مطاعم وملاهي والحفاظ عليها، وقبول العرض التركي بترميم المساجد مقابل السماح لبلغاريا بترميم كنيسة الأقليات البلغارية في اسطنبول وافتتاحها عام 2018.

2. الأقلية اليونانية: لقد استخدمت تركيا عدة وسائل ضغط على اليونان، التي هي من بين الدول الأوروبية التي لا تسمح يفتح المساجد في أثينا العاصمة، وبالجهود التركية لدعم الأقليات المسلمة التي توجت بفتح مسجد عام 2019، أضف إلى مصادقة البرلمان اليوناني على منح الأقلية المسلمة حق الانتخاب والاختيار بين الشريعة الإسلامية والقانون المدني اليوناني، فالشريعة الإسلامية في مجال العبادات والشعائر الإسلامية، والقانون المدني فيما يتعلق في الخلافات العالقة بين الأقلية المسلمة في مسائل الميراث والأسرة والطلاق والزواج وغيره، والسماح لأبناء الأقلية المسلمة للدراسة في تركيا بعد ضغوطات تطبيق السلطات التركية عليها في هذا المجال.

3. الأقلية المسلمة في الفلبين: حيث تكللت الجهود التركية في إنجاح اتفاق السلام بين جبهة مورو المسلمة والحكومة الفلبينية، والذي أفضى إلى إقامة حكم ذاتي للمسلمين، وقيام تركيا بفتح عدة مشاريع خيرية في مناطق الأقلية المسلمة هناك، شملت بناء المساجد والمدارس ودور الأيتام، وذلك للنهوض بمستوى الأقلية المعيشية والثقافية.

4. الأقلية في بورما والصين: لقد تعرض مسلمو بورما إلى حملات إبادة وفي مجال الإغاثة، فيحضرنا إغاثة مسلمي الروهينجا (بورما)، حيث أرسلت تركيا في عام 2017 أربع سفن للمنطقة بغرض الإغاثة العاجلة، على أثر تفجر حملات الإبادة التي قامت بها بورما تجاه مسلمي الروهينجا، كما قام الجيش التركي بتوزيع المساعدات داخل بورما عبر طائرات الهليكوبتر، وذلك بموافقة سلطات بروما، وأقنعت تركيا حكومة بنجلاديش باستضافة (600) ألف لاجئٍ من بورما، مقابل توفير سبل الرعاية الطبية والإنسانية من مسكن ومأكل لهم، كما كان لمسلمي الأيغور في الصين نصيباً في

الرعاية التركية حيث بذلت الحكومة التركية جهوداً دبلوماسية لرفع الظلم عن هذه الأقلية، وقد تم الإفراج عن الآلاف من مسلمي الأيغور وتم السماح للجنة مراقبة تركية بتفقد أمورهم.

5. الأقلية في البلقان: لقد أدركت تركيا ما جرى للمسلمين في البلقان، وحتى لا تتكرر مأساة البوسنة والهرسك مرة أخرى، فقد عملت الحكومة التركية عدة مشاريع استثمارية في كل من ألبانيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو، فضلاً عن (400) شركة تركية في صربيا، وهذا يبعث على الحيلولة دون تشرذم شعوب هذه المناطق في ظل التنافس الأوروبي الروسي على هذه المناطق، بالإضافة إلى دفع المصالح الاقتصادية بين تركيا ودول البلقان لإعادة التقارب الحضاري والثقافي الذي كان في ظل الإمبراطورية العثمانية.

هـ- إشادة الرموز الإسلامية: لقد سعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لوضع تركيا في قلب العالم الإسلامي، وذلك عبر سياسة النهج الذي لا يدع لرجل الشارع شك أن تركيا هي الدولة الوحيدة بين دول العالم الإسلامي التي تنهض بالإسلام خارج حدود الديار الإسلامية، وبذلك يتبني تركيا إقامة المساجد خارج هذه الديار، ففي زيارته لكوبا أبدى رغبته بالسماح ببناء مسجد في هافانا العاصمة الكوبية عام 2015 وكان له ذلك، أضف أن البرنامج التركي لبناء المساجد عمم، حيث تقوم تركيا ببناء أكثر من (25) مسجداً كبيراً حول العالم من الصومال في أفريقيا وحتى كازخستان في أسيا (كنان، hafryat.com/ar: 2020).

إن الاهتمام ببناء المساجد، ما هو إلا دليل على أن ينظر لتركيا بقيادة أردوغان، على أنها لاعب على المستوى العالمي، خلفها ملايين المسلمين الذين انتزع منهم أردوغان الثقة بسبب أعماله ذات الأبعاد الدينية، وأنه الشخص الذي يعمل على النهوض بالإسلام كونه يعمل لصالح الإسلام والمسلمين.

و- المشاركات الإسلامية التكريمية: أبرز هذه المشاركات والتي سمحت بمساحة إعلامية كبيرة تلك التي قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بحضور جنازة بطل الملاكمة العالمي المسلم والناشط الحقوق "محمد علي كلاي"، حيث توجه إلى الولايات المتحدة لهذا الغرض، وأبلغ مسبقاً عائلة محمد علي عزمه على الحضور،

وذلك خلال اتصال هاتفي مع زوجة محمد علي (لوني علي) معزياً بوفاة زوجها، ومعرباً عن حزنه البالغ الذي انتابه لدى تلقيه خبر الوفاة، وأكد لها أن محمد علي يحتل مكانة استثنائية لدى مسلمي العالم بوجه عام، ولدى تركيا بوجه خاص (ترك برس، 2016: 6/6).

أن الحضور اللافت للأنظار للرئيس التركي رجب طيب أردوغان جنازة رجل مثل محمد علي الذي يتردد أسمه على ألسنة معظم سكان العالم بسبب انتصاراته المتكررة على حلبة الملاكمة، والذي تكرر فوزه (3) مرات ببطولة العالم للوزن الثقيل ورفضه المشاركة في حرب فيتنام ومعارضته لهاء ودفاعه عن حقوق المسلمين السود، وحل اعقد المعضلات، حيث استنجدت به الولايات المتحدة لإطلاق سراح الرهائن في العراق، وقد نجح في ذلك عند الرئيس العراقي الراحل صدام حسين، وشخصيته الكاريزمية خارج الحلبة وفي السوق بين الناس، هذا التكريم ألحق بالرئيس أردوغان نظرة إعجاب من المسلمين الذين شاهدوا التلفاز أو سمعوا بالأخبار عن هذه المشاركة، وخصوصاً لأنه الرئيس المسلم الوحيد بين رؤساء الدول الإسلامية، الذي شارك في حضور جنازة رجل مسلم له بين الناس اعتبار.

ومما يجدر ذكره أن ما قام به الرئيس أردوغان لا تعني رغبة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في التقارب مع الدول العربية والإسلامية بالضرورة أن لديه رغبة في الابتعاد عن الغرب، فقد تطرق خلال الكلمة الافتتاحية لاجتماع منتدى إسطنبول عام 2009 إلى مسألة ابتعاد تركيا عن الغرب، نافياً حدوث تحولات جذرية في سياستها الخارجية التركية، حيث أكد أن "موضوع انحراف محور السياسة الخارجية التركية ليس وارداً، وتصاعد تأثير تركيا في جنوبها وشرقها وفي محيطها القريب منها هو لصالح تخفيف أعباء الاتحاد الأوروبي، وهناك شعور بالافتقار إلى الدور الأوروبي في المنطقة، ولتركيا أهمية للاتحاد الأوروبي، باعتبار تركيا قوة إقليمية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، بما يمكن أن يعود بالنفع على الاتحاد الأوروبي، ويتأسس الدور الإقليمي التركي على اعتبارات موضوعية وذاتية وليس على ارتباطات عقائدية (اللباد 2010 :97).

لقد عمل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على حماية مصالح تركيا، وسعى لتعظيم دورها الإقليمي والدولي، متخذاً مواقف إيجابية من القضية الفلسطينية، ومتصدياً لصفقة القرن، ورافضاً للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الصهيوني.

2. الصعود الدولي: إن الصعود الدولي للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يمكن ملاحظته بسهولة من أقوال الزعماء الذين عاصروه وتعاملوا معه، من خلال الاجتماعات التي جمعت الأطراف، والسياسات التي أعجبوا بها، وهذه لمحة من التصريحات التي قيلت فيه من قبل النظراء الذين تعاملوا معه. ويمكن الإشارة إلى ما يلي:

أ- شهادة الزعامات العالمية: وتبرز سمات الزعامة للرئيس أردوغان من خلال رؤية نظراءه له وفي هذا نجد:

في ألمانيا نجد أنجيلا ميركل المستشارة ألمانية قالت: "الرئيس التركي يمتلك هيبة لم يسبق لي أن رأيتها عند أي من زعماء العالم"، وهذا الزعيم الروسي فلاديمير بوتين قال فيه: "عندما أقابل أردوغان كأنني أقابل رئيس كوكب وليس رئيس دولة فهو لديه كاريزما عالية وأيضاً فهو يتكلم الروسية بطلاقة ولديه ثقافة واسعة"، والرئيس الأمريكي دونالد ترامب قال: "أنه عندما أتيت للسلطة افتكرته رئيسا ككل رؤساء الدول الإسلامية، ولكن البيت الأبيض نبهني أن أردوغان مختلف، وانه عصبي شيئًا ماء وحاسم ولا يقبل أن يعامل بدونية"، في حين هذا ملك تايلاند في عرض لحادثة وقعت معه في تركيا حيث قال: "كنت مرة في تركيا مع حاشيتي وجلبنا فتاة تركية للنظافة، وقام فرد من عندنا بضرب تلك الفتاة، وذهبت للشرطة، لا أعرف كيف عرف أردوغان بالأمر، فطردنا جميعاً، وأرسل لي رسالة كتب فيها، (إذا أتيت لتركيا فيجب أن تحترم الأتراك أو ترحل بدون رجعة)، وفي معرض ذلك نجد رئيس وزراء دولة الكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين بنيامين نتنياهو قال: "ولا خوفنا من ردة فعل أردوغان لتم احتلال غزة وأنهينا حماس، والجيش الإسرائيلي قادر على ذلك"، وأما رؤية الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون فقال: "إنه يصعب التعامل مع أردوغان، لأنه يضع مصلحة الإسلام والمسلمين قبل كل المسائل الأخرى"، وهذه رئيسة كرواتيا: "التقيت به مرات

عديدة وكانت معجبة جدا بكلامه وهيبته التي تكسبه الاحترام أين ما حل" (rattibha. Com, 2020: 9/25).

ب- النشـاط الدبلوماسـي الخـارجي: وفـي المجـال الدبلوماسـي بلـغ عـدد البعثـات الدبلوماسية لتركيا في عام 2018 حول العالم (240) ممثليه، وتُصنّف تركيا بذلك كخامس دولة تملك أكبر شبكة بعثات دبلوماسية حول العالم، فيما يوجد في تركيا (273) بعثة دبلوماسية أجنبية على أراضيها، ولعل هذا الترتيب وهذا الرقم المرتفع يشير، إلى أن البعثات التي تعتبر من أهم أدوات السياسة الخارجية التركية، تعبر عن وجود أهداف كبرى للسياسة الخارجية التركية، كما أن الارتفاع المطرد في عدد هذه البعثات خلال السنوات القليلة الماضية، يشير أيضاً إلى سباق مع الزمن لتفعيل السياسة الخارجية التركية في مناطق جديدة من العالم (الدالاتي، 2019: www.noonpost.com).

وقد حدد أردوغان توجهات السياسة الخارجية التركية في إطار علاقاتها الدولية، بما يأتي (نور الدين، 2012 : 106):

1. أن تصبح تركيا ملتقاً مركزياً وجسراً يربط منطقة الشرق الأوسط بأوروبا.
2. القيام بدور تركي فعال في منطقة البلقان، وذلك لترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة، وتعزيز العلاقات مع دولها.
3. مواصلة دعم جمهورية شمال قبرص التركية، ومحاولات إقناع العالم بالاعتراف بها، وتحقيق السلام والاستقرار في الجزيرة.
4. إلغاء تأشيرة الدخول لبعض الدول، بدءاً بالدول المجاورة، ثم الدول القريبة، وبعدها بقية دول العالم، بالإضافة إلى تكثيف الجهود المبذولة لرفع تأشيرة "شنجن" الخاصة بالاتحاد الأوروبي.
5. استمرار العلاقات الوطيدة مع أذربيجان وتطويرها، ومساعدتها على تحقيق الاستقرار السياسي والتطور الاقتصادي، لأهمية ذلك في إحلال السلام في المنطقة، ومواصلة المساعي لحل مشكلة "ناجورنو كاراباخ" من خلال المباحثات والطرق السلمية.

6. مواصلة السعي لنيل عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي، كهدف استراتيجي لتركيا، على الرغم من معارضة بعض دول الاتحاد لهذه العضوية.
7. التوسع في أعمال المقاولات التركية في الخارج، ومضاعفة حجم الصادرات التركية المصنعة للخارج.
8. تشجيع الجامعات التركية على فتح جامعات فرعية لها في الخارج.
9. تطوير علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات كافة، وكان حزب العدالة والتنمية قد وفر للولايات المتحدة الأمريكية "نموذجا" لما يُسمى "الإسلام المعتدل" مباشرة بعد هجمات 11 أيلول2001، وفرصة لتبرير الولايات المتحدة حربها على "الإسلام غير المعتدل" كتنظيم القاعدة، لذا كانت الإدارات الأمريكية تدعم سلطة حزب العدالة والتنمية، بل تذهب إلى تقويتها، وكان ذلك من أولويات إدارة الرئيس الأسبق "جورج بوش" ومن ثم الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما".

ج- الرؤيا المستقبلية للعالم: عبّر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة، عن المعاني المتعلقة برؤية تركيا للنظام الدولي من منظور أزمة كورونا، فقد قال في خطاب له في 25 آذار2020: "يتجه العالم عقب هذا الوباء نحو مرحلة لن يكون فيها أي شيء كما كان من قبل، وسنشهد بناء نظام عالمي جديد على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتركيا تدخل هذه المرحلة الجديدة بمزايا كبيرة وبنية تحتية قوية"، وقد عاد أردوغان في 10 نيسان 2020 خلال اجتماع المجلس التركي الذي ضم رؤساء الدول الناطقة بالتركية عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، ليؤكد على هذا المعنى بأن العالم مقبل على واقع جديد، وفي 20 نيسان 2020 وخلال افتتاح أكبر مستشفى في أوروبا في إسطنبول، أعلن أردوغان "عزم حكومته الارتقاء بتركيا إلى المكانة التي تستحقها في النظام العالمي الجديد المرتقب الذي سيظهر عقب تفشي وباء كورونا الجديد" (وكالة الأناضول، www.aa.com.tr/ar/vg:2020).

وقد لبت تركيا طلبات للمساعدات الطبية من (100) دولة، وقدمت حتى مساعدات لحوالي (53) منها، وقد حملت المساعدات دلالات عدة، فقد شملت هذه الدول دولا كبرى مثل الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وكانت تركيا أول دولة من

دول حلف الناتو تقدم المساعدات لدول الحلف المتضررة مثل إيطاليا واسبانيا، حتى استحقت شكر إدارة الناتو لتقديمها المساعدات لدول الحلف، وكانت مساعدة تركيا لبريطانيا وإيطاليا واسبانيا، رسالة ذات دلالة معنوية مفادها. أن تركيا ليست من الدول الاستعمارية بل هي من الدول التي تقدم المساعدات للدول المصابة بالمرض لكونها دولة من دول الأسرة الدولية ترى بقمة الأخلاقيات المساهمة في مساعدة الدول المحتاجة، وعلى الصعيد الإنساني لم تمنع تركيا وصول المستلزمات الطبية لدول على خلاف معها مثل (إسرائيل) وأرمينيا، وفي سعي لتكريس صورة القوة الناعمة كتبت تركيا على طرود المساعدات الطبية عبارة لجلال الدين الرومي تقول: "هناك الكثير من الآمال خلف اليأس، والكثير من الشموس بعد الظلمة" (الرنتيسي، 2020: 12).

وكانت مجلة "فورين أفيرز" الأمريكية قد وصفت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنه: "سلطان العالم الإسلامي"، وقالت المجلة في تقرير لها عن تركيا، كتبه باحث بمركز واشنطن لدراسات الشرق الأدنى: "إن سقوط دولة الخلافة العثمانية، ظل عامل توازن لتركيا، بين الجانب الإسلامي من هويتها والجانب الآخر العلماني القومي، الذي يقود سياستها الخارجية، غير أن حزب العدالة والتنمية الحاكم قد أخل بهذا التوازن وجعل تركيا تبحث عن دور جديد في الشؤون العالمية"، كما أنه يمكن إرجاع نجاحات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى عاملين مهمين، ضمن عوامل أخرى، وهما خلافه مع إسرائيل بعد هجومها على سفينة "مافي مرمرة"، وتمكنه في فترة ما من إقناع إيران بالجلوس إلى طاولة المفاوضات حول برنامجها النووي (تغيان، 315:2011).

إن تركيا أصبحت قوةٍ إقليمية ودولية، فدول العالم أجمع أصبحت ترى، دولة تركيا لاعب أساسي على المسرح الدولي، وهذا نابع من الإنجازات والأنشطة السياسية التركية، فلا تدع مجالاً من المجالات إلا لتركيا دور فيه، بمعنى أصبحت دولة مؤثرة في السياسات الدولية، ولا يمكن بأي حال تجاهلها، ومن هنا اكتسب الرئيس الطيب أردوغان شعبية على الصعيد الداخلي واحترامً على الصعيد الخارجي، كل ذلك ينسب لتركيا الدولة في عهد حزب العدالة والتنمية.

3-2 العنصر القيادي والنهوض الحزبي

يختلف القادة السياسيون في مفهومهم لإمكانية اضطلاعهم بدور مؤثر في سير العملية التاريخية والتطور الاجتماعي، حيث يرى بعض القادة أن العملية التاريخية تسري طبقاً لإرادات وقوانين معينة، بحيث إن القائد السياسي لا يستطيع أن يؤثر في تلك الإرادات والقوانين، بينما يرى بعضهم الآخر إمكانية التأثير في التطور التاريخي، وبالمثل، يختلف القادة في مفهومهم لدورهم في التأثير في التطورات السياسية والاجتماعية في مجتمعاتهم (سليم، 2005: 28).

ويعتقد أردوغان أن التاريخ يتحرك في شكل أنماط يمكن التعرف إليها، من بينها النمط الدائري لصعود الدول والحضارات وهبوطها، وأن الفرصة مواتية بعد عام 2012 لتركيا للصعود الحضاري والتحرك باستقلالية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعلى سبيل المثال، ذكر أردوغان أن "تركيا ليست بلدا يُحدد له جدول أعماله، بل بلد يحدد بنفسه جدول أعماله ويسهم في تحديد وجهة الأحداث المحيطة به، وتحولت تركيا إلى بلد ذي ثقل وتأثير، وإلى لاعب مؤسس للنظام الإقليمي والدولي، وهذا لم يعد مجرد خيار، بل حتمية تاريخية" (تغيان، 311:2011).

وانطلاقا من هذه النظرة ذات الأبعاد السياسية المستقبلية لتركيا، فإن التوجه إلى قيام حزب جديد ذا أبعاد وأهداف جديدة، يمكن أن يحقق نظرته المستقبلية، وبعد خروج الرئيس التركي رجب طيب أردوغان من السجن قرّر تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أب 2001 ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

3-2-1: أردوغان والتجربة الحزبية (التجربة الأربكانية)

3-2-2: منهج الحزب في التغيير في تركيا

3-2-1 أردوغان والتجربة الحزبية الأربكانية

أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كان من الذين انضموا إلى نجم الدين أربكان، حيث جمعت القيادتين التشابه في وجهة النظر في العمل السياسي، وجمعت بينهما التوجهات ذات الأبعاد الدينية، مما أدى إلى التقارب بين الشخصين، وهذا التقارب جعل منهما يداً واحدة في العمل من أجل بناء تركيا الحديثة، وهذا لابد له من العمل السياسي المتصف بالمرونة.

إن الطريق التي جمعت أردوغان وأربكان طريق ليست بالسهلة بل طريق مليئة بالصعاب، لأن العهد الأتاتوركي أصبح متأصل في نفسية الأتراك، والمؤثرات الخارجية ترتفع من أجل استمراري هذا العهد، وسيتم عرض التجربة الحزبية الأربكانية في فقرتين رئيسين هي:

أولا: أربكان ومسعاه الحزبي: لقد كانت البدايات الأولى الجادة لنشاط أربكان الحزبي عام 1970 حيث انضم إلى حزب النظام الوطني وترأسه واختار شعاراً للحزب "إصبع الشهادة" ليعبر مدى ارتباط الحزب بالدين، وهذا أقلق مضاجع العلمانيين، وأشاعوا أن العلمانية باتت في خطر (شاكر، 1993 :118)، لكن الحزب تم حله على أثر انقلاب عام 1971 نتيجة ما ساد تركيا حالة من عدم الاستقرار والاضطراب السياسي، إلا أن أربكان عاد عام 1972 بتشكيل حزب السلامة الوطني، وأكد على أهمية الأخلاق الإسلامية في ميثاق الحزب، ودخل انتخابات عام 1973، وحصل الحزب على (48) مقعداً من أصل (450) مقعداً في البرلمان، وتمكن أربكان من تشكيل حكومة ائتلاف وتولى نائب رئيس الحكومة (الصالح، 2012: 96)، إلا أنه في انتخابات 1977 تراجع الحزب وحصل على (24) مقعداً بعد أن كان له (48) مقعداً في الانتخابات السابقة، رغم هذه النتيجة إلا أن الحزب دخل الحكومة وتسلم نائب رئيس الوزراء للمرة الثانية، إلا أن الحكومة لم تدم طويلاً، فشكلت حكومة جديدة عام 1978 استبعد أربكان من المشاركة فأصبح عندئذ في صفوف المعارضة: إلا أنه عام 1980 أعلن سحب الثقة من حكومة سليمان ديميريل، فانهارت الحكومة وقام انقلاب عسكري، وتم زج أربكان في السجن بتهمة تجاوزاته ضد العلمانية وتحريض الجماهير على ارتكاب جرائم (الصالح: 2012: 156).

وبعد مرور ثلاث سنوات على الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال كنعان إيفرين، الذي أصبح رئيساً لتركيا، وفي 24 نيسان 1983 رُفعت معظم القيود عن النشاط السياسي، ثم سُمح للأحزاب السياسية بالتشكيل من جديد، وكان من اللافت للانتباه بدرجة كبيرة، مع عودة الأحزاب أنها جميعاً وبلا استثناء حرصت بدرجات متفاوتة، على مراعاة الشعور الديني الإسلامي عند مخاطبتها للجمهور، فمنها من اكتفى بالتلميح، ومنها من أدرج في برامجه السياسية صراحة ارتباطه بالدين في خططه

المستقبلية، وبمقدار التصاق الحزب بالإسلام يكون مقدار ما يمنحه الأتراك من أصواتهم (القطوري، 2006 :445).

وكان من بين الأحزاب التي شكلت في هذه الفترة "حزب الرفاه الإسلامي"، الذي تقدم المحامي علي توركان بطلب إلى وزارة الداخلية التركية في 9 آب 1983 لتأسيسه، وذلك بتنسيق مع زعماء حزب السلامة، ومراعيّاً أن يكون برنامجه الإسلامي أكثر غموضاً من برنامجي النظام والسلامة، وتم قبول الحزب، وما إن رُفع الحظر عن السياسيين التابعين لحزب السلامة بزعامة أربكان، إلا وسارعوا بالانضمام لحزب الرفاه في أيلول 1987، ليتم اختيار نجم الدين أربكان رئيسّاً للحزب في 11 تشرين الأول 1987 (رضوان: 2006 :229).

وما إن تم الإعلان عن تأسيس حزب الرفاه الإسلامي، إلا وبادر أردوغان بالانضمام إليه، ليعود مرة أخرى إلى مزاولة نشاطه السياسي والاجتماعي بِقَرّة وإصرار، وسرعان ما أصبح أردوغان أهم شخصيات الحزب، وأقوى قياداته في مدينة إسطنبول، التي كان يريد انتزاعها من يد الأحزاب الأخرى. لأهميتها وموقعها التنظيمي الشعبي بالنسبة إلى الحزب وقواعده، فلم يمر عامان إلا وتولّى أردوغان منصب رئيس فرع حزب الرفاه في مدينة إسطنبول، وبالفعل أدار أردوغان فرع الحزب بكفاءة كبيرة، إضافة إلى نجاحه في توسيع قاعدة الحزب بشكل ملحوظ في إسطنبول خاصة بين قطاع الشباب، وذلك إلى جانب تركيز جهوده على زيادة المشاركة السياسية للمرأة في تركيا، بما شكّل مع مرور الوقت دفعة شعبية هائلة للحزب في أنحاء إسطنبول (الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 2020).

كذلك فقد شهدت هذه الفترة صعود أردوغان ليُصبح أحد أعضاء المجلس المركزي لحزب الرفاه، بما أتاح له المشاركة في اتخاذ القرارات، ولم يكن هذا التألق بمعزل عن رعاية الزعيم أربكان وعنايته بأردوغان، حيث صرّح أربكان (بأنه يرى في أردوغان خليفته)، وذلك لما يراه في تلميذه من إيمان وتصميم وتضحية، بل واللافت للانتباه في هذه المرحلة أن أربكان كان يصف نفسه بالواقعية، بينما كان ينظر إلى أردوغان على أنه متشدد وكثير الحماسة (نور الدين، 2005: :arabrenewal.info).

واستطاع حزب الرفاه بزعامة أربكان تحقيق فوز كبير في انتخابات 1989م المحلية بحصوله على نسبة (9.8%) من إجمالي الأصوات، وكذلك نجح أردوغان في تحقيق نصر كبير بفوزه بموقع رئاسة حي بيوجلو (Beyoglu) التابع لمدينة إسطنبول، ولم يكن الأمر سهلا، فقد شهدت الحملة الانتخابية مشادّات ومشاحنات بين المرشحين وصلت إلى القضاء، بل واصطدم أردوغان بأحد القضاة حين رفض القاضي طلب أردوغان بمراجعة مسألة انتخاب أحد منافسيه على رئاسة بلدية بيوجلو، حيث قال له أردوغان: "لا يمكنك أن تصدر قراراتك وأنت مخمور"، وقد كلفه هذا القول السجن لمدة أسبوع كامل، ونجح أردوغان في هذه الانتخابات، وتسلّم رئاسة البلدية، ليقوم بعمل حملة واسعة للنهوض بهذا الحي الصغير، ليصبح فيما بعدُ نموذجاً تسعى كافة البلديات في تركيا للاحتذاء به (شاكر، 2000: 153).

أصبح أردوغان أحد أشهر قيادات حزب الرفاه، ومن ثم قام الحزب بترشيحه لعضوية البرلمان التركي في عام 1991. إلا أنه لم يستطع الفوز بالمقعد، ولكن هذا الإخفاق لم يثنه عن مسيرته الإصلاحية، التي تخطت ثمارها حدود بلدية بيوجلو، لتنتشر في سائر أحياء إسطنبول، وعُرف أردوغان في كافة أنحاء إسطنبول بالجد والاجتهاد ومراعاة مطالب أبسط فئات الجمهور، فضلاً عن طهارة يده، وتعفّفه عن المال العام، وقد تبدّت معالم هذه الثقة وتكللت بفوز أردوغان في 1994 برئاسة بلدية إسطنبول، هذه المدينة الكبيرة العريقة بما تحمله من مكانة تاريخية في نفوس الأتراك، إضافة إلى أهميتها الجغرافية والسياسية في الساحة التركية، وكان هذا الانتصار في إطار الانتخابات التي استحوذ فيها حزب الرفاه على نسبة (18%) من إجمالي الأصوات في الانتخابات المحلية التي أجريت في آذار 1994، وفوزه برئاسة البلديات العامة في (6) مدن كبرى على رأسها أهم بلديتين في تركيا إسطنبول وأنقرة (باكير، 2010 :19)، وفوز أردوغان بمقعد رئاسة بلدية إسطنبول يُعد حدثاً فارقاً في مسيرته السياسية، فقد أصبح رئيساً لإسطنبول التي تُعد إحدى مدينتين تُصنع فيهما قرارات الدولة التركية، فالقرارات السياسية تصدر من العاصمة الرسمية أنقرة، بينما القرارات الاقتصادية تصدر من إسطنبول، العاصمة الاقتصادية (صحيفة الشرق الأوسط اللندنية 2007: 10/20).

ولما انهار التحالف بين حزبي ""الطريق القويم" و"الشعب الجمهوري". أجريت انتخابات مبكرة في كانون الأول عام 1995، فاز فيها الحزب بنسبة (21.38%) و(155 مقعداً)، وفي ظل عجز الأحزاب الكبرى في تركيا عن التفاهم صار أربكان نائباً لرئيس الوزراء ثم رئيسا للوزراء على رأس حكومة ائتلافية مع حزب الطريق القويم برئاسة "تانسو تشيرلر"، حيث صارت تركيا لأول مرة تحت إدارة إسلامية (أوغلو، 2011 :142).

وبدأ نجم الدين أربكان بمرحلة طريق جديد لتغيير تركيا، فاتخذ خطوات جريئة من أهمها: تأسيس مجموعة الدول الصناعية الإسلامية الثمانية تمهيداً لإنشاء سوق إسلامية مشتركة، واعتماد سياسة اقتصادية وطنية تفتح تركيا في وجه الاستثمارات الغربية وتمنع الاقتراض من الخارج، وحاول إنهاء السير في طريق الانضمام للاتحاد الأوروبي كما حاول الترويج لاستعمال العملة الذهبية (الدينار الإسلامي)، إلا أن حزب الطريق القويم "شريكه في الائتلاف" أبلغه أن قضيتيْن غير قابلتين للمناقشة في تركيا هما: عضويته للناتو وصك الدينار، ولم تفلح محاولاته التماهي مع السياسات المستقرة كمواصلته الدعم اللوجيستي للقواعد العسكرية الأمريكية في تركيا أو موقفه من مسألة قبرص أو ما يجري في المسألة الكردية أو إبقاء العلاقات مع إسرائيل أو الحظر المفروض على الحجاب (كابلان، 2015 :349).

وحدث انقلاب في (28 شباط 1997م) والذي أدى إلى استقالة أربكان، وهكذا امتدت رئاسته للحكومة رسمياً ما بين (28 حزيران 1996 – 30 حزيران 7 وأسس أربكان حزب "الفضيلة" برئاسة صديقه محمد رجائي طوقان،، واعتمد خطابا أهدأ من خطاب الرفاه، ولكن لم يحصل في انتخابات نيسان عام 1999 سوى على (15.4%) فاتجه إلى المعارضة ثم صدر قرار بحل الحزب عام 2001، فأسس حزب السعادة، ومن بين كثير من الإنجازات للحركة الإسلامية بزعامة أربكان، يعد الإنجاز الرئيسي لها هو نقل الكتلة الإسلامية من ساحة المقهور المغلوب الذي يؤيد الأقل سوءاً بين الساسة إلى ساحة الفاعل الذي يطرح نفسه كبديل سياسي في تركيا، وهو ما فتح الطريق أمام سائر طاقات المتدينين من الشباب للبحث في مسائل الإسلام والسلطة والدولة، وتجارب الجماعات الإسلامية في العالم، وترجمة أدبياتهم، مما جعل فترة

السبعينات فترة ازدهار فكري إسلاميّ، أتكئ عليها لتأسيس حالة إسلامية تعيد اكتشاف ذاتها وتسعى لإعادة المجد القديم وتنظر للحقبة العلمانية في تاريخ تركيا على أنها حقبة انهيار لا حقبة بعث جديد، وأن هذا الوضع يحتاج إلى تصحيح (الصالح، 2012 :48، 49).

إن التجربة الأربكانية الحزبية كانت مليئة بالأمور السياسية المعقدة، وكانت هذه التجربة تحت سمع أردوغان وبصره وهو الذي قال فيه: "إني أرى أردوغان خليفتي". لقد كان أردوغان مطيعاً لأستاذه أربكان أخذ منه الكثير عاين الأخطاء التي وقع فيها أستاذه: وعرف كيفية تصحيحها، ولاحظ نجاحاته وكذلك أسلوبه في المحاورة والإقناع حتى باتت هذه التجربة بمثابة الخبرة التي أنطلق منها أردوغان عندما وكُل الأمر إليه.

ثانياً: شهرة الإدارة المحمودة: إن الجانب الآخر في التأصيل هو ما واكبه أردوغان من شهرة أثناء رئاسته لبلدية إسطنبول، وبالفعل نجح أردوغان في تحقيق ما يشبه المعجزة في المدينة، ففي فترة أربع سنوات استطاع أردوغان معالجة وإصلاح مشكلات المدينة المزمنة، ونجح في تغيير شكلها تماماً فأصبحت مثالاً للنظافة والنظام، وانتشرت فيها المساحات الخضراء والمتنزهات، لقد قدّم أردوغان نموذجاً جديراً بالاحترام لأداء الإسلاميين في الحكم، وهو الأداء الذي جعل من أردوغان نجماً ساطعا في سماء إسطنبول، لا بشعارات إسلامية وحسب، بل ببرامجه وإنجازاته، التي جعلت الماء والكهرباء والخبز تصل إلى كل بيت، والطرقات معبّدة ونظيفة، وعشرات الآلاف من الطلبة يتمتعون بالمنح، وخزائن البلدية فيها فائض، بعد أن كانت مثقلة بديون تبلغ عدّة مليارات من الدولارات، وهو ما فرض على النخبة السياسية أن تُسلم أنه لا أحد قادر على منافسة الإسلاميين في إدارة شؤون البلديات فضلا عن التسليم بحقيقة أخرى أن هناك رصيداً للإسلاميين في الحكم، وحل مشاكل الناس، ليس مجرد شعارات تدغدغ المؤمنين، وتعدُهم بالجنة، وتخوفهم بالنار، على أهمية أثر ذلك لو حدث، وإنما برامج عملية لحل مشكلات معيشية، فشل أحزاب العلمنة في حلها، بسبب انفصالها عن ضمير الشعب، وما تلوث به من مفاسد (الغنوشي، 2007: 10/7):

لقد أيقظ أردوغان من خلال إدارته للموارد البشرية والشؤون المالية المشاعر الايجابية لدى أبناء إسطنبول، وأعاد لهم الثقة بأنفسهم وبقدرتهم على النهوض

بمدينتهم، فحل مشكلة القمامة لما لها من آثار نفسية محبطة، فضلاً عن آثارها الصحية، كما عالج مشكلة تلوث هواء إسطنبول التي كانت تؤرق سكانها، واتخذ العديد من التدابير لضمان استخدام أموال البلدية بحكمة، وحارب الفساد بكل قوة، فسدد ديون إسطنبول التي جاوزت المليارين من الدولارات عند تسلمه رئاسة المدينة، بل ووفر فائضاً نقدياً استثمره لصالحها بلغ أربعة مليارات دولار (الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية، 2020).

وعادت الحياة للمدينة التي تضم بين جنباتها مسجد محمد الفاتح وآيا صوفيا، والمسجد الأزرق، فإسطنبول بالنسبة للأتراك هي المثال الذي تتطلع إليه باقي المدن التركية. حتى باتت كلمة "إسطنبولي" وصفا لكل ما هو جيد وراقي المستوى وان الانجاز الذي حققه أردوغان في إسطنبول واضح للعيان، وشهد به الجميع حتى الخصوم السياسيين، ولم يقف هذا التقدير عند المستوى المحلّي فقط، بل تعدّاه إلى المستوى الدولي، حيث تم تكريم أردوغان من قبل الأمم المتحدة على ما قدمه لإسطنبول خلال فترة ولايته (صحيفة تركيا اليوم، 2011: www.unhabitat.or).

ففي زيارة قام بها أردوغان إلى محافظة سيرت الواقعة في جنوب شرق تركيا في 12 كانون الأول 1997، تضمن خطابه أبياتاً من الشعر تحمل بعض المعاني الحماسية نذكر منها: "مساجدنا ثكناتنا، قبابنا خوذاتنا، مآذننا حرابنا، والمصلون جنودنا، هذه الجيش المقدس يحرس ديننا"، فتسببت هذه الكلمات في إدانة أردوغان بتهمة التحريض على الكراهية الدينية، وحكمت عليه محكمة أمن الدولة بمدينة ديار بكر بالسجن لمدّة عام، وحرمانه من ممارسة جميع الأنشطة السياسية مدى الحياة (تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1999).

وبعد خروج رجب طيب أردوغان من السجن قرر تأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 آب 2001 في أنقرة، وتم إشهار الأعضاء المؤسسين والذي بلغ عددهم (74) شخصا، أي من أعضاء البرلمان عن حزب الفضيلة، ربما قصد أردوغان ذلك حتى لا يكرر التجربة السابقة، فيضمن بأن الحزب هو ارتداد لحزب الفضيلة أو لحزب الرفاه من قبله، قال أردوغان في كلمته التي استمرت (40) دقيقة: (أنه ورفاقه قاموا بتأسيس هذا الحزب لمحاربة الفقر والجوع في تركيا، معلناً أن شعب هذا البلد العظيم لا يستحق

ذلك فهذا ليس قدره ولا مصيره، وأشار إلى أن الحزب يؤيد عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي، فعلى الصعيد السياسي الداخلي، رفض البرنامج سياسة الإقصاء والمشاريع الموجودة على التفريق ما بين أبناء الشعب، أساساً للعرق أو الجنس أو المذهب، وقد قال أنه من المهم بل من الضروري مواكبة العصر والتحديث بنهج الحياة السياسية، وذلك بتقوية وتعزيز روح الديمقراطية ودولة القانون، وهو ما يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا) (بسلي، وأوزباي، 2011: 323).

هذا ويمكننا التعريف بحزب العدالة والتنمية وفق الفقرات التالية:

أ- الصورة العامة للحزب: إن الاسم المختصر للحزب هو "AK PARTi" ومقره الرئيسي في شارع سويوت اوزو رقم (2)، جانقايا- نقرة، أما بالنسبة لشعاره الخاص فهو على شكل مصباح كهربائي يتشكل من اللونين الأصفر والأسود ويمثل الحزب رقم (39) في تركيا (عبد الجليل، 2009 :18).

وقد اكتسب مؤسسو حزب العدالة والتنمية بمن فيهم زعيم الحزب ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، خبرة من حزب الرفاه الذي كان حزبا إسلاميا صريحا في توجهه، حيث يعادي الغرب بقوة ويعادي السامية ويناهض الديمقراطية والعلمانية (كاجابتي، 2009 :20).

لقد وصل الحزب إلى سدة الحكم في تركيا في 3 تشرين الثاني 2002، بعد أن تم تشكيله من قبل النواب المنشقين عن حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه أربكان عام 1998م، والذي تم حله بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في 22 حزيران 2001، وكانوا يمثلون جناح المجددين في حزب الفضيل، ويعتبر حزب العدالة والتنمية حزباً مشكلاً من ثلاثة تيارات رئيسية وهي حزب الفضيلة صاحب المبادرة، والتيار القومي المنشق عن حزب الحركة القومية، والتيار الليبرالي المنشق عن أحزاب ليبرالية مختلفة، وما يجمع تلك التيارات الثالثة هو الرفض غير المعلن لقدسية الأيديولوجية اللادينية السياسية، وهيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، حيث يتضح ذلك من خلال تركيز الحزب على عملية الإصلاح السياسي، والعمل على تجذير الديمقراطية وتحويلها إلى ثقافة شعبية، وتفعيل مفهوم دولة المؤسسات، وعدم التراجع عن مشروع تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي، الذي يعتبره حزب العدالة

والتنمية الحاكم صمام الأمان لإصلاحاته السياسية الهادفة لتقليص هيمنة المؤسسة العسكرية على القرار السياسي، فعندما دخل الحزب في أول امتحان وتحدي مع المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة، لجأ إلى الشعب واستخرج الإذن من جديد ليعبر من البرلمان ورئاسة الوزراء إلى مؤسسة الرئاسة نفسها بتفويض جديد لخمس سنوات أخرى (رشوان، 2006 :58).

وقد بلغ عدد الأعضاء المؤسسين للحزب (74) شخصاً، بالإضافة إلى بعض العناصر البارزة في حزب الفضيلة المنحل من أمثال (عبد الله غول، وبن علي يلدرم وعلي باباجان)، ضمت أيضاً كوادر من الأحزاب التركية الأخرى، كحزب الوطن الأم والحزب الديمقراطي التركي، وشرائح من التكنوقراط وخريجي الجامعات وعدد من الممثلين والفنانين والصحفيين والأدباء، وعدد من النساء من بينهم نساء غير محجبات، وللحزب برنامج شامل لأهم القضايا المتعلقة بالأوضاع الداخلية والخارجية لتركيا تم صياغته بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أجريت للتعرف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقعاتهم من الحزب (خولي: 2011 :9).

وقد أشارت المادة (2) من النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية بأن: "حزب العدالة والتنمية هو تنظيم سياسي تأسس من أجل القيام بالعمل الحزبي والأنشطة السياسية طبقاً للائحته وبرنامجه في إطار دستور الجمهورية التركية، والمواثيق الدولية المصدقة عليها من قبل البرلمان التركي" (عبد الجليل، 2011: www.akparti/org).

وجاء شعار المؤتمر التأسيسي للحزب الذي انعقد في آب 2001 تحت عنوان "العمل من أجل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع"، وأستهل نشاطه انطلاقاً من ضريح مصطفى كمال أتاتورك، في إشارة إلى القبول بالعلمانية أساساً لنظام الحكم، وجار في وثيقة "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية لعام 2023" بأن الحزب محافظ ديمقراطي، وذكرت المادة (2) من دستور تركيا لعام 1982 المعدل بأن: جمهورية تركيا هي دولة ديمقراطية علمانية اجتماعية تحكمها سيادة القانون".

وأكثر من ذلك فإنه وبموجب المادة (4) من الدستور التركي فإن حكم المادة (2) لا يعدل ولا يقترح للتعديل (قنديل، 2011 :17).

وكـان حـزب العدالـة والتنميـة ومنـذ بدايـة تأسيسـه يسـعى إلـى التأكيـد علـى المحافظـة، وتمثيلـه لمختلـف شرائح المجتمـع التركـي، والتزامـه بالنظـام العلمـاني للدولـة، لكن وفق تصور خاص، إذ بين أردوغان تصور حزبه لمفهوم العلمانية في الكلمة التي ألقاها في المؤتمر التأسيسي للحزب بالقول: "إن العلمانية تعني حياد الدولة إزاء الدين والمعتقد، وهي ليست علمانية رجعية وإنما علمانية تقدمية تؤمن استقلال الفرد بمعتقداته الدينية، وهي الأساسي المعتمد في السلم الاجتماعي". وبالعودة إلى النظام الداخلي لحزب العدالة والتنمية وبرنامجه السياسي وتركيبته، وبناء على نصوص الدستور التركي، يمكن القول أن حزب العدالة والتنمية لم يطرح نفسه ولا يمكنه قانوناً بوصفه حزباً دينياً إسلامياً، ولكن الجذور الإسلامية واضحة في تكوينه وخطابه السياسي وممارسته السياسية الداخلية والخارجية (مسلط.ء 2008: 259).

ب- أهداف حزب العدالة والتنمية: يهدف الحزب بشكل عام لتقديم الخدمة العامة أجميع شرائح المجتمع التركي، وإيجاد الحلول المثلى للازمات التي تواجه تركيا، ورفض حزب العدالة والتنمية البرامج التي تقوم على الأيديولوجية وتبنى البرامج التي تقوم على أساس المفهوم التعددي، وإشراك جميع فئات المجتمع التركي في أخذ القرار أي تأكيد الديمقراطية ونشر مفاهيمها، وفيما يلي تقسيم لهذه الأهداف هي:

1. **الأهداف العامة للحزب:** اتبع الحزب سياسة ذكية لفرض الحزب نهجه وخطته العامة في المشروع السياسي الإصلاحي، وخاصة محاولة تذرع حزب العدالة والتنمية من خلال الالتزام بشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تكون لدى أردوغان أجندة انتقام وتصفية حساباته مع القوى الأخرى، وخصوصاً العلمانية، وذلك بسبب تجاربه السابقة من خلال انشغاله بمنصب مدير البلدية لإسطنبول، إضافة إلى ذلك أن المشروع السياسي الإصلاحي يعتبر مبادرة جريئة قامت الحكومة بتخطيها داخل المجلس الوطني التركي الكبير، وهي ما تهدف إلى جس نبض القوى العلمانية، والتي تسيطر على قنوات صنع القرار السياسي الأساسية مثل: رئاسة الجمهورية والمحكمة الدستورية بالإضافة إلى المؤسسة العسكرية، ومن خلال ذلك فقد فسرت القوى العلمانية ذلك المشروع على أنه خطوة من قبل الحزب الحاكم من أجل توسيع البنية التحتية إلى الفكر الديني، بحيث

يسمح لخريجي المعاهد الدينية إمكانية الدخول بالوظائف العلياء واعتبرت هذه الخطوة بمثابة مناورة هدفت لجس النبض لفتح الباب أمام تعديلات جوهرية أخرى، مثل الحجاب واعتبار يوم الجمعة عطلة رسمية بدلا عن الأحد (تقرير الاستراتيجي العربي، 2009 :19).

2. **الأهداف العسكرية للحزب:** أبدت المؤسسة العسكرية كافة مخاوفها من إمكانية استغلال الحزب الحاكم الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي ومنها: رفع سقف الحريات، وتقليل دور المؤسسة العسكرية في الحكم، وتدعيم التوجهات الإسلامية وقبول الفدرالية في تركيا، ولم يتأخر رد فعل المؤسسة العسكرية وذلك من خلال توجيه إنذار لرئيس الأركان السابق (حلمي أوزكوك) بأن الجيش التركي لا يتسامح مع كافة التوجهات، بهدف إضعاف النظام السياسي العلماني بتركيا، قائلاً: "يجب أن لا يتوقع أحد من القوات المسلحة التركية أن تكون محايدة في قضايا العلمانية والحداثة"، وعارض حزب الشعب الجمهوري المعارض بالوقت نفسه وزعيمه (دنيز بيكال)، وخاصة تلك السياسات المتعلقة بأكراد تركيا، واعتبرها مدعاة لإثارة الخلافات الإثنية في تركيا.

مرت تركيا الحديثة بالعديد من المراحل الرئيسية خلال مشاركة التيار الإسلامي بالحياة السياسية التركية، في مرحلة الحكومة الائتلافية، لحزب "الطريق الصحيح" بزعامة تانسو تشيلر (1996–1997) والتي مهدت لظهور حزب العدالة والتنمية وممارسة التيار الإسلامي الحكم بشكل مباشر، الأمر الذي صعد حدة الاحتقان السياسي، بسبب رفض القوى العلمانية ما حققه حزب الرفاه من نجاح، في الانتخابات البرلمانية وإدارة البلديات، على الرغم من قصر عمر حكومة الرفاه، بالإضافة إلى الأجواء المضطربة التي عاشتها تركيا في تلك الفترة (الرحماني، 2012: 51).

3. **الأهداف السياسية للحزب:** وتنقسم هذه الأهداف إلى قسمين هما:

1. السياسة الداخلية: كان لحزب العدالة والتنمية القدرة على طرح مشروعه السياسي، وخصوصاً في مجال الإصلاح السياسي لتحقيق نوع من التوازن السياسي بين الاتجاهات المتنوعة بتركيا، مع الأخذ بالاعتبار على ضرورة تطبيق كافة الأهداف الاستراتيجية لإخراج تركيا من مأزق الائتلافات (كمال، 2017: 24).

2. السياسة الخارجية: كان الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي من الأهداف المهمة لحزب العدالة والتنمية، فقد كان الأوروبيون يقوموا بوضع العديد من الشروط من أجل دخول تركيا وانضمامها للاتحاد الأوروبي، حيث يدرك قادة الحزب أن الانضمام ليس سهلاً ويواجه العديد من الصعاب والعقبات الاقتصادية والسياسية والثقافية، فالاقتصاد التركي اقتصاد متعثر لا يفي بمتطلبات إعادة الهيكلة، وكافة مستلزمات الحصول على قروض أوروبية، حيث أن هذا الأمر أدى إلى حدوث العديد من المشاكل في تركيا، وتتضمن تلك المشاكل ضرورة العمل على خصخصة القطاع العام، والتقليل من النفقات العامة، ولكن من ناحية السياسة الخارجية للحزب، أنه في حال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيجبرها على التراجع عن سياستها نحو مصادرة كافة حقوق الشعب الكردي، والتي كانت مستخدمة منذ سنوات عديدة، وعليها القيام بإتباع سياسة عمل جديدة أساسها الاختلاف في ما سبق من ممارسات في كافة السياسات السابقة هذا من جهة، إضافة إلى أن دخولها مع الاتحاد الأوروبي سيدعم تركيا في نزاعها مع اليونان أو قبرص من جهة أخرى، وعمل حزب العدالة والتنمية على محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي، ولكن الرفض الأوروبي العلني قام على وضع جهد الحزب أمام طريق مسدود، وللانضمام للاتحاد الأوروبي يجب توفر عدة شروط كان أهمها: وجود قدرة لدى الدولة على الالتزام بشكل سياسي واقتصادي، ومحاولة اعتناق الدولة الحرية والديمقراطية، والعمل على احترام حقوق الإنسان، ولكن التيار الشعبي المعارض للانضمام للاتحاد الأوروبي بدأ بالضغط على الحزب، وذلك لأن تركيا ستعمل على فقد استقلالها، ومن ثم ستجعلها عبارة عن تابع للعديد من الخيارات المتعلقة بالاتحاد الأوروبي، سيؤدي ذلك الأمر لحدوث تعارض مع مصالح تركيا (مطاوع، 2004: 106-113).

واتبع حزب العدالة والتنمية العديد من الاستراتيجيات الذكية، الهادفة للحد من دور الجيش التركي في التدخل في القضايا الداخلية التركية، وهو ما أدى لتقليل التهديدات والانقلابات العسكرية، والتي مثلت خطر مستمر على كل التجارب الديمقراطية السابقة بتركيا، فلقد استطاع أردوغان أن يقلل من سيطرة الجيش التركي على الحكم في تركيا فبعد أن كان رئيس أركان الجيش التركي هو الحاكم الفعلي

لتركيا، استطاع أردوغان أن يعزل الجيش التركي تماما عن ممارسة أي دور سياسي، وذلك عبر مراحل متدرجة (الدويري، 2020: 11/7).

4. **الأهداف الدستورية:** اقترحت الأحزاب القومية تعديل المادة (10) من الدستور، لإضافة جزء، خاص يمنح المساواة من خلال الحصول على الخدمات العامة بالإدارات والمؤسسات العامة، وأعتبر حزب العدالة والتنمية الأخذ بتلك الفقرة لا تعد كافية من أجل حل المشكلة، وتعتبر قرارات المحكمة الدستورية بموضوع حظر الحجاب من القرارات التي ترتبط بمبدأ العلمانية، وليس بمبدأ المساواة، حيث بالإمكان الطعن على ذلك التعديل بالمحكمة، وقد اقترح الحزب تعديل دستوري يدل على وضوح مشكلة الحجاب حيث اقترح تعديل جديد نص من خلال مادتين (13) و(14) من الدستور، تشير على أنه: "لا يمكن حرمان أي إنسان من حق الحصول على تعليمه العالي بسبب الزي". وأنه "لا يمكن الحد من الحريات والحقوق بموجب ذلك القانون، وفي ضوء مبادئ الوثيقة الأوروبية لحقوق الإنسان تم في تركيا تعديلات دستورية أخرى لصالح المواطن التركي، إضافة إلى شعوره بالأمن والاطمئنان على كل ما يخصه ويخص حريته وحرمة مسكنه، ومن لحظة تولي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002، وارتفع دخل الفرد وقلت نسبة التضخم وأسعار الفائدة إلى مستويات تاريخية، ولقد أصبح عجز الميزانية ونسبة الدين العام الضئيلة، وهو ما كان غير متوقع في تقديرات دول عديدة من الاتحاد الأوروبي غير المستقرة اقتصادياً (حسين، 2003 :203).

وهناك عدة عوامل استطاع القائمون على الحزب استثمارها، حتى أعطت النتائج التي رغبوا بها، وأهم عوامل نجاح الحزب في هذا الصدد ما يأتي (أورخان: 2010: 31):

1. المرونة والحكمة التي تحلى بها قادة الحزب: عندما أثارت الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى موضوع اشتراك زوجة رئيس المجلس النيابي "بلند آرنج" (وهي محجبة) في مراسيم استقبال رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر عند عودته من زيارة رسمية خارجية، حيث أثارت وسائل الإعلام ذلك واعتبرته خرقاً للمحافل الرسمية في

الجمهورية، وأن مبادئ الجمهورية باتت في خطر، حيث قرر قياديو الحزب عدم اصطحاب زوجاتهم في مثل هذه المراسيم الرسمية (كمال، 2017: 27).

2. لإصلاحات القانونية والحقوقية: إصدار قانون العفو عن الأكراد التائبين من الذين التحقوا بحركة حزب العمال الكردستاني الانفصالي، وهو ما أشاد به العديد من الكتاب العلمانيين المحايدين (عبد الفتاح، 5:2009).

لعل أهم ما قام به الحزب هو نجاحه في إرجاع معدلات النمو تدريجياً إلى الاقتصاد التركي في فترة قصيرة، حيث كان الاقتصاد التركي في سنة 2002 يأتي في المرتبة (26) على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى لحكومة حزب العدالة والتنمية في المرتبة (17) على مستوى العالم، فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين G-20 (ايشلر، 2011: 4).

3-2-2 منهج الحزب في التغيير في تركيا

يعد مشروع أهداف الحزب عبارة عن مشروع يقوم على أساس تحقيق المصالح التركية، بما يتوافق مع تاريخها وهويتها، وذلك من خلال استبدال علمانية متطرفة إلى معتدلة، وهي بذلك الأقرب إلى النوع الأوروبي، وهو ما يغطي عليه الحيادية من ناحية المسألة الدينية، وذلك بالاستفادة من عدة تجارب سابقة، ألا وهي التجارب الأربكانية التي ورثها أردوغان واستفاد منها، ومن ثم الاعتماد على مرونة أكبر بخدمة المشروع ذاته وذلك بما يحفظ جوهره، وكل ذلك فتح أبواب التطور التركي من ناحية بعيدة عن أسباب التصادم مع الجهات الأخرى.

واعتبر البعض أن مشروع حزب العدالة والتنمية، هو عبارة عن تنازل عن مشروع الحركة الإسلامية، وان أنصار مؤسس المشروع "أربكان" يرون أنه إيثار لمركز السلطة، إضافة إلى العيش تحت الأضواء، ومن ثم إرضاء العسكر ومؤسسة المال والإعلام والأمريكان، وإضافة إلى تنازل العديد عن جوهر المشروع الإسلامي ومن ثم استسلام للعلمانية، فهو بذلك يعد انتصار واضح للعلمانية، ومن الثابت من حزب العدالة والتنمية بزعامة أردوغان، أنه قد استطاع على كسب شعبية كبيرة داخل التيار الإسلامي، من خلال استقطاب قطاع واسع من جهة اليمين العلماني المحافظ، وهو ما

كان لأحدهم أن يتخلى عن أحزابهم التقليدية، ومن ثم جعلها تنهار نتيجة فسادها وعجزها عن عملية تقديم حلول للمشاكل الكبرى، ومحاولة جذب والحصول على استقطاب القليل من الفئات من جانب ذلك اليسار (نايف، 2014: arabi21.com). وهذا وسنتناول منهج التغيير من خلال ما يلي:

أولاً: الإصلاحات الشمولية: في هذا المقام سنشير إلى الإصلاحات التي طالت كل جوانب الحياة التركية بصورة مقتضبة جداً، لأننا سنتعرض إليها بالتفصيل فيما سيأتي، لقد تعددت الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية حتى طالت كل جوانب الحياة التركية، فلم يترك قائد الحزب شأناً لم تطاله يد الإصلاح، ففي الشأن السياسي قام بتعديل الدستور، في واحدة من أهم الإصلاحات السياسية (عطاالله، 2017 :17). وفي المجال الاقتصادي فتح أسواقاً جديدة أمام الصادرات التركية، وشجع آليات الإنتاج للسلع التركي بمواصفات عالية الجودة (خليل، 2012 :47–49): وفي المجال الاجتماعي أشاع روح الطمأنينة بين صفوف الشعب التركي، وخصوصاً ذلك القطاع العريض من الشعب الذين كانوا يخشون السلطة بسبب توجهاتهم الدينية (الدويري، 2020: 11/7)، وفي المجال العسكري، حقق الهيمنة لهذا القطاع فبدلاً من اللعب في شؤون الحكم ألزم هذا القطاع البعد عن السياسة والالتزام بحماية البلاد وصون الاستقلال (مبروك، 2020 :53). إن هذه الإصلاحات كانت أكثر مما يلفت الانتباه، ويؤطر إلى سمعة شعبية عنوانها الرضى عن مسيرة حزب العدالة والتنمية في قيادة البلاد.

ثانياً: المؤازرة الشعبية: هناك دلائل على صعود الحزب في المجتمع التركي، وهذه الدلائل لها علامات تدل عليها، في مقدمتها مدى رضى الشعب عن الحزب، فإذا كان الرضى تحقق من خلال الانتخابات التي هي علامات المؤازرة الشعبية، لقد حقق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، بصفته رئيساً لحزب العدالة والتنمية، فوزاً كبيراً في الانتخابات التشريعية التي أجريت في 22 تموز 2007 بنيل حزبه (46.6%) من مجموع الأصوات، وقام بتشكيل الحكومة الستين للجمهورية التركية، ونال ثقة الرأي العام التركي (مصطفى، 2019: 11/25).

وجدد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان انتصاره بزيادة أصوات حزبه إلى (49.8%) في انتخابات 12 حزيران 2011، وتمكن من تشكيل الحكومة الحادية والستين، وفي 10 آب 2014 انتخب أردوغان رئيساً للجمهورية التركية فصار الرئيس الثاني عشر في تاريخ تركيا، وعقب اعتماد التعديل الدستوري في استفتاء بتاريخ 10 نيسان 2017 وتمهيد الطريق لإمكانية انتماء رئيس الجمهورية إلى حزب سياسي، أعيد انتخاب رجب طيب أردوغان في المؤتمر الاستثنائي الثالث الذي عقد بتاريخ 21 أيار 2017، رئِيسًا لحزب العدالة والتنمية الذي يعد أحد مؤسسيه (الحاج، 2017: 5/13)، كما انتخب رئيسًا للجمهورية مجددًا بنسبة (52.59%) من الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أجريت في 24 حزيران 2018، هذا وقد كان الحزب يتلقى كثير من التأييد على المستوى التشريعي وفي هذا نرى:

1. الانتخابات التشريعية التركية عام 2011: تعتبر انتخابات عام 2011 مختلفة عن سابقتها، والتي أثرت في الانتخابات على المشهد السياسي التركي وتوجهات تركيا الداخلية والخارجية، وشارك في الانتخابات (20) حزب و(166) مرشح مستقل، وقد تمكن حزب العدالة والتنمية من تحقيق نسبة تصويت ما يقارب من (49.8%) واستطاع الحزب بسهولة تشكيل حكومة بمفرده، وهذا يدل على أن الحزب ليس إسلاميا كما كان يرى البعض، ولكنه كان يعبر عن كافة أطياف المجتمع التركي، وأنه يتمتع بقاعدة شعبية لكافة مكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية، فقد حصول على (327) مقعد، ولكنه لم يصل لنسبة الثلثين المقدرة (377) مقعد، والتي لو كان فاز بها لكان تمكن من تغيير الدستور (الحاج، 2017: 5/13).

2. الانتخابات التشريعية التركية عام 2015: تعد الانتخابات التشريعية التركية لعام 2015 لها أهمية استثنائية، ودور مهم تجاه الحياة السياسية التركية، ومستقبل حزب العدالة والتنمية الحاكم، وذلك لأن انتخابات 2015 كان من الممكن أن يفقد الحزب أغلبية البرلمان، وبالتالي لن يتمكن من تشكيل الحكومة، وسوف يجبر على تشكيل حكومة ائتلافية، كما وكان من الممكن أن تشكل أحزاب المعارضة ائتلاف حكومي وإقصائه من الحكم، والأسوأ ألا يستطيع الحزب إقرار الدستور الجديد، والتحول إلى النظام الرئاسي الذي يعطي رئيس الجمهورية صلاحيات أكبر، ولكن بعد أن ظهرت

النتائج تقدم حزب العدالة والتنمية بما يزيد عن (50%) من الأصوات، وهذا يدل على فوز الحزب بالأغلبية وتشكيل الحكومة، وقال أردوغان أمام الآلاف من أنصار الحزب بعد رصد النتائج، "أدعوا كل الأحزاب التي دخلت البرلمان إلى وضع دستور وطني ومدني جديد فلنعمل معا نحو تركيا، لا يوجد صراع وتوتر واستقطاب ويعيش فيها الجميع بسلام" (سعد الدين، 2017 :47-56).

أ- توزيع أعضاء البرلمان في الانتخابات: لقد جرت عدة انتخابات في تركيا ويمكن إلى بعض منها:

جدول (1)

تركيبة البرلمان الـ (25) (2011) ولعام (2015)

الحزب		البرلمان التركي ال25 (2011)		البرلمان التركي ال26 (انتخابات نوفمبر 2015)
		عند بداية المجلس	عند نهاية المجلس	عند بداية المجلس
-	حزب العدالة والتنمية	258/550	259/550	317/550
-	حزب الشعب الجمهوري	132/550	131/550	134/550
-	حزب الشعوب الديمقراطي	80/550	80/550	59/550
-	حزب الحركة القومية	80/550	79/550	40/550
-	مستقلين	0/550	1/550	0/550
المجموع		550	550	550

بعد انتخابات يونيو، إحسان أوزكير عن حزب الشعب أصبح مستقل، وطغرل تركش عن الحركة القومية ذهب للعدالة والتنمية.

المصدر: سعد الدين، ريهام أحمد لتغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002: 2016، مجلة السياسة الدولية، ع38، 2017، ص. ص47.

لقد فاز الحزب بالانتخابات التشريعية في 12 حزيران 2011 وذلك بعد حصوله على (59.4%) من الأصوات، متقدما على حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، وحصل الحزب على (317) مقعداً من أصل (550) مقعد في البرلمان، إلا

أن ذلك لم يخوّله بتنفيذ مراده في تعديل الدستور دون الرجوع للمعارضة، الأمر الذي يتطلب ثلثي مقاعد البرلمان أي (367) مقعد (المنوفي: 2017: 12: 13).

كما فاز الحزب بأغلبية غير ساحقة في مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى في انتخابات 7 حزيران 2015: حيث حصل على (258) مقعد من جملة (550)، وحصل على (40.87%) من الأصوات، وكان يجب عليه تكوين حكومة تحالفات مع أحزاب أخرى، ولكن لم يحصل اتفاق وبقيت حكومة أحمد داوود أوغلو الثانية حكومة مؤقتة حتى انتخابات حزيران المبكرة، وفي انتخابات 1 حزيران 2015، فاز الحزب بأغلبية ساحقة في مقاعد الجمعية الوطنية الكبرى حيث حصل على (317) مقعد من جملة (550)، وتحصل على (49.5%) من الأصوات، ولديه القدرة لتكوين حكومة وحده (شقدان، 2016 :15).والجدول التالي يبين الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002–2015)

جدول (2)

الأداء الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خلال الفترة (2002–2015)

تاريخ الانتخابات	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
الجمعية الوطنية الكبرى				
2002	10 808 229	%34.28	363/550	في الحكم
200	16 327 291	%46.58	341/550	في الحكم
2011	21 399 082	%49.83	327/550	في الحكم
يونيو 2015	18 864 864	%40.87	258/550	في الحكم
نوفمبر 2015	23 669 933	%49.48	317/550	في الحكم

المصدر: سعد الدين، ريهام أحمد لتغيرات السياسة التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2002: 2016، مجلة السياسة الدولية، ع38، 2017، ص50.

جدول (3)

الانتخابات الرئاسية

تاريخ الانتخابات	المرشح	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	النتيجة
رئيس جمهورية تركيا				
2007 غيـــر مباشرة	عبد الله غل	339 نائب	%80.1	فاز بالرئاسة
2014 مباشرة	رجـــب طيـــب أردوغان	21 000 143	%51.79	فاز بالرئاسة

جدول (4)

الانتخابات البلدية

تاريخ الانتخابات	عدد الأصوات	نسبة الأصوات	عدد المقاعد	النتيجة
محافظات تركيا				
2004	13 477 287	%41.67	58/81	أغلبية المحافظات
2009	15 353 553	%38.39	45/81	أغلبية المحافظات
2011	17 802 976	%42.87	48/81	أغلبية المحافظات

المصدر: رضوان، رضوي حسنين (2017)، التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2016، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ص6.

3. التعديلات الدستورية: توجه حزب العدالة والتنمية ثلاث مرات إلى الشعب، من أجل إجراء تعديلات دستورية، والتغلب على حالة الشلل التي أصيبت بها آلية عمل الدولة، بسبب قوى الوصاية والكيان الموازني (منظمة فتح الله غولن الإرهابية)، اللتين سعتا للسيطرة على الدولة وخطف قرارها وتحييد الإرادة الشعبية، وفي المرة الأولى، عرض حزب العدالة والتنمية في 12 أيلول 2010 (في الذكرى السنوية الـ 30 لانقلاب 12 أيلول 1980) على الشعب التركي الاستفتاء من أجل تعديل بعض المواد الدستورية التي تحول دون محاكمة منفذي ذلك الانقلاب، وبعض المواد الأخرى المتعلقة بقانون الأحزاب والقضاء، ووافق الشعب التركي بنسبة (58%) على الاستفتاء والتعديلات الدستورية المقترحة، وفي المرة الثانية،ء عرض الحزب على الشعب عام 2014 الاستفتاء من أجل تعديل بعض المواد الدستورية التي تتيح انتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من قبل الشعب. عوضا عن انتخابه من قبل البرلمان، وهو ما جرى فعلاء حيث انتخب أردوغان رئيسًا للجمهورية، والمرة الثالثة كانت في 16 نيسان 2017 حيث شهدت تركيا استفتاء على التعديلات الدستورية، صوت خلالها أكثر من نصف المشاركين ب "نعم"، وفتحت هذه التعديلات الباب أمام تركيا للانتقال إلى النظام الرئاسي (رضوان، 2017 :11).

جدول (5)

استفتاء على التعديلات الدستورية 2017

تاريخ الاستفتاء	نعم	النسبة	لا	النسبة	موقف الحزب
2007	19 422 417	%68.95	8 744 947	%31.05	التصويت بنعم
2014	21 789 180	%57.88	15 854 113	%42.12	التصويت بنعم

المصدر: رضوان، رضوي حسنين (2017). التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 الي2016، رسالة ماجستير غير منشورة،: جامعة القاهرة، ص6.

وأجرت في تركيا في 24 حزيران 2018، انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة اعتبرت الأهم في تاريخها الحديث، لما ارتبط بها من سياقات متعلقة ببدء تطبيق النظام الرئاسي الذي أقر في استفتاء نيسان 2017،، والتحالفات الانتخابية التي ميزتها والظروف التي صاحبتها خصوصاً في مجالي الأمن والاقتصاد، وقد أسفرت الانتخابات عن فوز الرئيس الحالي رجب طيب أردوغان مرشح العدالة والتنمية وتحالف الشعب بالرئاسة من الجولة الأولى، بينما أعطت تحالف الشعب المكوّن من العدالة والتنمية والحركة القومية أغلبية بسيطة ولكنها مريحة في البرلمان، وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية لعام 2018 نحو (87%) من أصل نحو (59.354) مليون ناخب تركي، وقد جاءت نتائج الانتخابات على النحو التالي (أحمد، 2020 :54).

1. الانتخابات الرئاسية: لقد شهدت تركيا انتخابات رئاسية عام 2018 وفاز مرشح تحالف الشعب (حزبي العدالة والتنمية والحركة القومية) الرئيس التركي أردوغان بولاية رئاسية ثانية بحصوله على (52.5%) من أصوات الناخبين، بنحو (20) مليون صوت، وتمكن أردوغان من حصد الأغلبية في نحو (63) ولاية تركية من أصل (81) ولاية، وقد جاء مرشح حزب الشعب الجمهوري الذي يعد أكبر أحزاب المعارضة "محرّم إنجه" في المرتبة الثانية بنسبة (30.7%)، بنحو (15.2) مليون صوت، ونجح في حصد الأغلبية في نحو (8) ولايات تركية من أصل (81) ولاية، تقع غالبيتها في القسم الأوروبي غرب تركيا، وصلاح دميرطاش في (10) ولايات، بينما لم يتصدر الباقون بما فيهم ميرال أكشنار أي محافظة، كما تقدم أردوغان في (23) "مدينة كبرى" من أصل (30)، وإينجة وفاز في (3)، ودميرطاش في (4)، والشعب الجمهوري في (4)، والشعب الديمقراطي في (3)، وباقي المرشحين الرئاسيين والأحزاب السياسية لم يحرزوا المركز الأول في أي منها، كما تقدم العدالة والتنمية على باقي الأحزاب في كافة المناطق الإدارية السبعة بما فيها مناطق الأغلبية الكردية، بينما تقدم أردوغان في (6) منها، وتقدم إينجة في منطقة واحدة (بحر إيجة)، ورَفْعَ أردوغان نسبة التصويت له تقريباً في كل المحافظات، وبلغت نسبة المشاركة (87.5%)، وحققت في الخارج رقم قياسياً هو (50%)، وحل مرشح حزب الشعوب الديمقراطية الكردي "صلاح الدين

ديمرتاش" في المرتبة الثالثة بنسبة (8.3%)، بنحو (4) ملايين صوت، ونجح في حصد الأغلبية في نحو (10) ولايات تركية، وهي في غالبيتها الولايات ذات الغالبية الكردية الواقعة جنوب شرق تركيا، وقد جاءت مرشحة حزب الخير "إيي"، "ميرال أكشينار"، في المرتبة الرابعة بنسبة (7.3%)، بنحو (3.6) مليون صوت، ولم تنجح في تحقيق الأغلبية في أي ولاية تركية. وحل مرشح حزب السعادة الإسلامي المحافظ "كرم ملا أوغلو"، في المرتبة قبل الأخيرة بنحو (439) ألف صوت. وجاء مرشح حزب الوطن اليساري "دوغو بارينجاك"، في المرتبة الأخيرة بنحو (97) ألف صوت (أحمد، 2020: 55-57).

2. الانتخابات البرلمانية: لقد شهدت تركيا عام 2018 معركة انتخابية قوية، استحوذ تحالف الشعب الذي يضم حزبي العدالة والتنمية الحاكم (محافظ) والحركة القومية (قومي – يميني) على الأغلبية البرلمانية بنحو (343) مقعدًا من أصل (600) مقعد، بحصوله على نسبة (53.6%) من أصوات الناخبين. وقد جاءت نسبة حزب العدالة والتنمية بنحو (42.49%) و(293) نائبًا، في حين جاءت نسبة حزب الحركة القومية بنحو (11.13%) و(50) نائباً، وحل تحالف الأمة الذي يضم أحزاب الشعب الجمهوري (علماني – يساري) والخير (قومي – يميني منشق عن حزب الحركة القومية) والسعادة (إسلامي – محافظ)، في المرتبة الثانية بنسبة (34.1%) من الأصوات و(190) مقعدا، وجاءت نسبة حزب الشعب الجمهوري (22.7%) و(146) مقعدا، وجاءت نسبة حزب الخير (10.01%) و(44) مقعدًا، بينما لم يتمكن حزب السعادة من الحصول على أية مقاعد بعدما حل في المرتبة الأخيرة بنسبة (1.35%)، وقد حصل حزب الشعوب الديمقراطية الكردي الذي يخوض الانتخابات منفردًا دون الدخول في أية تحالفات انتخابية، على نسبة (11.6%) من الأصوات و(67) مقعدًا، ليحتل المرتبة الثالثة في الانتخابات بصفة عامة بعد حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري.

وخلاصة القول: يمكننا القول بأن الرئيس رجب طيب أردوغان قد حقق الكثير من طموحاته في الحكم،ء حيث كان مسلكه السياسي قريب إلى طموحات الشعب التركي، ويمكننا بيان أهم محطات نجاحه في مسيرته السياسية ألا وهي:

1. الاستفادة التامة من التجربة الحزبية الأربكانية، حيث حاول تفادي السلبيات التي وقع فيها أستاذه أربكان، وضخم الإيجابيات التي عايشها خلال المرحلة على طول علاقته مع أستاذه أربكان، وهو يصارع قوى الظلام المتمثلة بالعلمانية البغيضة، التي حكمت تركيا.

2. المرونة إزاء المواقف التي كانت تحول بينه وبين تحقيق أهدافه، هذه المرونة كانت كثيراً ما يستند من خلالها على القانون والشعب في آن واحد.

3. الإصلاحات التي قام بها أردوغان أدت إلى كسبه ثقة شعبيه كبيرة، هذه الإصلاحات التي عجزت القيام بها تلك الأحزاب التي مارست الحكم واعتمدت على إرثها القديم علمانية أتاتورك.

4. سياسة عدم الإقصاء الذي أنكرها وأستبعدها منذ بواكير حياته السياسية – الرئيس أردوغان– بل جعل الباب مفتوح للجميع من أجل المشاركة في بناء تركيا، وهذا لم يكن معمولاً به سابقاً.

الفصل الرابع

القائد والصعود السياسي بالدولة

عند الحديث عن الصعود السياسي للدولة، يجب أن لا نقصر النظر على البعد السياسي فقط، فهناك جوانب أخرى تردف الصعود السياسي، وإذا كان أحد هذه الجوانب سلبياً، فإن ذلك ينعكس على النظام السياسي فيراوح النظام مكانه، بلا صعود وربما إلى هبوط، لأن حركة الحياة مستمرة بلا توقف، فالصعود السياسي يلزمه اقتصاد، فالدولة ذات الاقتصاد المريح تستطيع أن تفتح آفاق في المجال السياسي، على سبيل المثال لا الحصر تتوسع في فتح السفارات في الخارج، وهذا عنوان من الأبعاد السياسية، والدولة التي تستطيع بناء سياسة اجتماعية كأن تقف على بعد متساو من كل الأطياف الاجتماعية على اختلافها، تجعل من البيئة الداخلية قوة تركز عليها في مسعاها الخارجي، وبالتالي فالسياسة الداخلية ذات علاقة وطيدة بالسياسة الخارجية، وهذه العلاقة طردية، فكلما كانت الجبهة الداخلية قوية، كان مسعى الدولة الخارجي قوي، وخلاف ذلك صحيح، كما أن الدولة التي تجعل من العسكر ذا طابع مهني تقتصر مهمتهم في الحفاظ على استقلال البلاد وحمايتها السياسي، وتجعل الجيش بعيداً عن التصرف بشؤون الحكم، وخلاف ذلك يتعدى العسكر صلاحياتهم فيعبثون في شؤون الدولة، من خلال سلطتهم، فتبقى أعينهم متطلعة على كرسي الحكم، فتتعدد الانقلابات المتكررة بأسباب واهية، ويخضع عندها النظام السياسي للذين جاءوا على ظهور الدبابات، وينتفي الحكم الديمقراطي عن النظام السياسي لتلك الدولة، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في أربع محاور رئيسية علماً سنشير إلى الصعود بمصطلح الإنجازات، وهذه المحاور هي:

4-1: إنجازات الصعود على الصعيد الاقتصادي.

4-2: إنجازات الصعود على الصعيد الاجتماعي.

4-3: إنجازات الصعود على المستوى العسكري.

4-4: إنجازات الصعود على الصعيد السياسي:

4-1: إنجازات الصعود على الصعيد الاقتصادي.

كان وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا نقطة تحول في مسيرة تركيا السياسية، حيث أن الحزب كان يحاول تقديم نفسه في قالب محافظ ديمقراطي وعصري، من خلال السعي للقيام بإصلاحات جذرية في بعض تكتيكاته السياسية. وقد استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية في بسط السيادة المدنية على المؤسسة العسكرية، وتقوم الكوادر السياسية للحزب باتخاذ جميع القرارات الحكومية بما في ذلك صياغة وتنفيذ سياسة الدفاع والأمن القومي وفي الوقت نفسه تأخذ بعين الاعتبار آراء العسكريين. ولم يكن وصول الحزب إلى السلطة مجرد تناوب روتيني بين أحزاب متنافسة بل جاء وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بمشروع وطني شامل، على المستوى الداخلي والخارجي، والذي يمكن تعديله تبعاً للممارسة والظروف التي تشهدها تركيا، واستطاع الحزب تصفية الصراعات العسكرية والمدنية والسياسية والاقتصادية بعد وصوله للحكم في تركيا عام 2002 وجعل السلطة في يد الشعب، وقطع مسافة كبيرة في طريق إقرار الديمقراطية والمشاركة، وكان الهدف الأساسي الذي حققه هذا الحزب يكمن في إيجاد التنظيمات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والمؤسسية الداعمة للتحول الديمقراطي، وذلك إلي جانب دعم الحراك المجتمعي والارتقاء بالقطاعات السكانية التي لم تحظ بالرعاية من قبل، وإشراكها في القرارات الاقتصادية والسياسية، فقد كانت العشر سنوات ما بين عامي (2002- 2011) مرحلة التغير بالنسبة للتجربة السياسية التركية أما المرحلة من (2012- 2021) ما هي إلا مرحلة التحول الديمقراطي وأهم مجالات التحول المنظم والممنهج في عمليات التحول السياسي في تركيا.

ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

4-1-1 التعديلات الدستورية.

4-1-2 تحييد القوى المهيمنة (الجيش)

4-1-3 الالتزام بالنهج الديمقراطي.

4-1-4 الانجازات على مستوى السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية.

4-1-1 التعديلات الدستورية.

تميز النظام السياسي في تركيا قبل 2002، بتدخل مباشر قوي للمؤسسة العسكرية في السياسة التركية الداخلية والخارجية، هذا التدخل كان يتم بصور غير مباشرة، وأخرى مباشرة في هيئة انقلابات عسكرية، وساهم دور المؤسسة العسكرية التركية في بناء الدولة وحماية المبادئ الأتاتوركية التي تتمثل في ست مبادئ رئيسية هي: (الجمهورية، القومية، العلمانية، الدولية، الشعبية، الثورية). وقد شكلت هذه العناصر عقيدة النخبة الكمالية التي أشبعت بأفكار كمال أتاتورك وعملت على حمياتها (شالوخ، 1975: 196)، من خلال الدساتير لتقوية مكانتها في معادلة الحكم، وترسيخ موقعها ضمن الإدارة المدنية والسياسية للشؤون الداخلية والخارجية في تركيا، أو عن طريق تعديل وإضافة قواعد دستورية وقانونية تحمي القادة الانقلابين وتمنحهم الحصانة من المسائلة القانونية (عبد الجليل، 2013 :80-81).

لقد شهدت تركيا العديد من الحكومات الائتلافية، نتيجة عجز الأحزاب السياسية عن تحقيق الأغلبية البرلمانية، غير أن الفترة الممتدة من (2002 إلى 2011) مثلت محطة بارزة في الحكم في تركيا، إثر فوز حزب العدالة والتنمية، بعد الانقلاب عام 1997، حيث تم إصدار قرار ينص على أن حزب الرفاه الذي أسسه نجم الدين أربكان كان حزباً إسلامياً، فكان هذا دافعاً نحو تشكيل حزب الفضيلة، إلا أن مدة نشاطه كانت قصيرة جداً نتيجة لإغلاق الحزب من قبل المحكمة الدستورية في 2001، وهو ما حفز أردوغان وجماعته أصحاب الفكر التجديدي الديمقراطي.

وهذا لا يتم إلا بتعديلات تطول الدستور كي لا تجعل لأي جهة طامعة مسوغ قانوني تتكئ عليه، وعلى هذا الأساس جعل أردوغان من تأسيس حزب العدالة والتنمية، فيما إذا ما تولى حكم البلاد القيام بالتعديلات التي من شأنها تحقيق العدالة والمساواة، وتمنع التعدي (Aydin, 2007: 65).

لقد خاض حزب العدالة والتنمية أول مواجهة سياسية بعد تأسيسه عام 2002 للاحتكام للشعب في أول انتخابات له، وأستطاع الحزب أن يفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان، وهو ما مكنه من الانفراد بتشكيل الحكومة (الحجاحجة، 2017 :42) ليدخل النظام السياسي التركي مرحلة جديدة في تاريخه الحديث، من حيث إعادة هيكلة

مؤسسات الحكم، ودفع النخبة العسكرية العلمانية إلى التكيف مع التغيرات الداخلية الجديدة (O. Varol, 2013:746).

لم تكن الطريق ممهدة أمام حزب العدالة والتنمية في إجراء التعديلات الدستورية، لكون تركيا شهدت في تاريخها ستة استفتاءات شعبية، وقد اختلفت مضامينها بين عرض دستور جديد في عامين (1961: 1982)، وتعديل وإضافة مواد أخرى لدستور 1982، فمحتوى المشاريع التعديلية الثلاثة الأولى، توضح مكانة المؤسسة العسكرية في النظام السياسي، نتيجة لجوء هذه المؤسسة للدستور لتقوية صلاحياتها وتوسيعها وفي حين ضم استفتائي 2007 و2010 جملة من الإصلاحات السياسية، التي تهدف إلى تقوية مؤسسة الرئاسة على حساب المؤسسة العسكرية، ومن هنا بدأ التفكير جلياً في التحول إلى النظام الرئاسي، وسن دستور حديث يلغي الوصاية العسكرية على مؤسسات الدولة في تركيا.

لقد قامت حكومة حزب العدالة والتنمية بإجراءات دستورية جديدة، تعد صياغة جديدة لدساتير كانت تصاغ تحت تأثير العسكر، وكانت هذه الدساتير في مضمونها تصاغ بشكل يحفظ لهم امتيازات على طول العهود القديمة، منذ بداية عهد مصطفى كمال أتاتورك حتى مطلع القرن الحادي والعشرين، ويمكننا عند النظر في التعديلات التي تم تعديلها في عهد حزب العدالة والتنمية أن نبين واقعها بالآتي:

أولاً: دوافع التعديلات الدستورية: إن الرغبة في تبني النظام الرئاسي في تركيا تعود إلى فترة حكم "تورغت أوزال"، الذي تولى رئاسة الوزراء عام 1983، بعد الانقلاب العسكري 1980 بقيادة الجنرال "كنعان إفرين"، حيث تولت المؤسسة العسكرية وجهازها الاستشاري المتمثل في مجلس الأمن القومي الحكم في تركيا إلى غاية 1983، ومن ثم عادت الحياة السياسية إلى مجراها، بعد عقد الانتخابات البرلمانية، وتولي "تورغوت أوزال" تشكيل الحكومة ورئاستها عقب فوز حزبه الوطن الأم بالأغلبية: وتقلد منصب الرئيس عام 1987، حيث لم يرد "أوزال" الدخول في صراع مباشر مع المؤسسة العسكرية، إلا أنه عمل على تقليص سطوة السُّلطة التنفيذية لرئيس الوزراء آنذاك "كنعان إفرين" Kenan Evren (TRT word research center, 2020: trtworld.com).

كما سادت رؤية مشتركة لدى مختلف الأطياف السّياسية والمجتمعية في تركيا، لتبني دستور حديث قائم على الإرادة المدنية، لأن عهد الوصاية العسكرية قد انتهى، وهو ما يعكس حاجة الدولة إلى اعتماد دستور جديد يتكيف مع المتغيرات الحديثة، فالأوضاع التي صيغ أثناءها دستور 1982 ليست الظروف التي تعيشها تركيا بعد عام 2002، فمنذ وصول نخبة حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، تمكن الحزب من عرض مشروع تعديل الدستور للتصويت في البرلمان، وانتهت العملية بحصد (339) صوت لصالح قبول تمرير المشروع للاستفتاء الشعبي تطلب تمرير مشروع الدستور للاستفتاء ما يقارب (330) صوت، غير أن نواب حزب العدالة والتنمية في البرلمان التركي لا يتجاوزون الـ (316) عضو، وهو الأمر الذي دفع الحزب إلى التحالف مع حزب الحركة القومية، الذي يضم (40) عضواً للوصول إلى عدد الأصوات الواجب توافرها (Melda Cetiner Karagoz, 2020) وقد يتمحور مشروع التعديل حول (18) تعديلاً من بينها: توسيع صلاحيات السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، إلغاء المحاكم العسكرية، إلغاء منصب رئيس الوزراء وتولي الرئيس تعيين مجلس الوزراء، رفع عدد نواب البرلمان من 550 إلى 600 عضو، الاحتفاظ بالانتماء الحزبي للرئيس، وغيرها من المقترحات التعديلية التي تجعل الجهاز التنفيذي والرئيس في موقع السلطة المطلقة (Kareem, 2017: theguardian.com).

ويكمن الدافع الشخصي للرئيس أردوغان في التخلي عن النظام البرلماني لصالح النّظام الرّئاسي، في إبعاد معارضيه خصوصاً النخب العلمانية، التي ترفض عودة تركيا إلى تاريخها الحضاري الإسلامي، فلا يمكن لتركيا حسب رؤية أردوغان أن تحظى بمكانة مركزية دون المزج ما بين الأصالة والمعاصرة، وفي هذا السياق قد وضع حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تمتد إلى غاية 2023، ويطمح أردوغان في جعل تركيا قوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط (Jeffrey, 2017: 2). لذا أراد من التعديلات الدستورية ما تخدم به أهدافه التي تمتد لغاية 2023، وتؤسس لما بعد هذا التاريخ، وتكون بمثابة حجر الزاوية للانطلاقة السياسية فيما بعد.

ومن أهم الإصلاحات السياسية الداخلية لحكومة رجب طيب أردوغان في بدايات عام 2003م، أطلق حزماً قانونية صادق عليها البرلمان في 2003/7/30م، بهدف إعادة هيكلة المؤسسات الحكومية في تركيا، وقد أعطت هذه التعديلات الدستورية دفعة قوية للحياة السياسية للبلاد، هذا وقد انطلق الحزب في معركته للتعديل الدستوري من قضيتين أولهما تعزيز فرص الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عبر تحقيق معايير كوبنهاجن، والثانية التطلع إلى ترتيب البيت الداخلي في إطار مسيرة إصلاح سياسي واسعة (باي، 2014 :247).

إن حزمة الإصلاحات الدستورية التي باشرتها حكومة رجب طيب أردوغان في اتجاه المنطلقات السابقة، كان لها أثراً كبيراً في تعزيز الديمقراطية بتركيا، وهذا ما جعل ستيفان فولي مفوض التوسع بالاتحاد الأوروبي، التأكيد في أعقاب الإعلان عن نتائج الاستفتاء: "أن انتصار الاستفتاء يظهر استمرار التزام المواطنين الأتراك بالإصلاحات، في ضوء تعزيزهم حقوقهم وحرياتهم، وأنها تسير في الاتجاه الصحيح الذي يهدف إلى ترسيخ الديمقراطية" (إلهامي، 2016 :5).

وأهم المواد التي تم تعديلها من قبل حزب العدالة والتنمية، مع الإشارة أن هناك مواد أخرى تم تعديلها، لكن سنحاول الوقوف على أبرزها وأهمها:

1. المادة (4): من قانون مجلس الأمن القومي لتقتصر مهامه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائهم، ثم ينظر ما يسند إليه من مهام، ليقوم بتنفيذها ومتابعتها، وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحولا إلى مجرد جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيته التنفيذية (كشان، 2013 :194).
2. المادة (5): تم تعديل هذا المادة من قانون مجلس الأمن القومي ليصبح اجتماع المجلس مرة كل شهرين بدلا من كل شهر.
3. المادة (13): من قانون مجلس الأمن القومي لتنفيذ أمانته العامة ودورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرار مجلس الأمن القومي، ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات، لتصبح مهمة أمانته تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام.

4. المادة (15): من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة فألغيت الفقرة الخاصة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق، لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية منصب الأمين العام للمجلس، وبالفعل عين محمد البوجان، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي (خولي، 2011: 26).
5. المادة (30): من قانون الجهاز المحاسبي التي تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.
6. المادة (54): نصت هذه المادة على أنه: يتاح أمام العمال والموظفين الاحتجاج على فرض الضرائب، والقرارات الصادرة من الحكومة التي تمس أعمالهم ومداخيلهم، وسيمنح دور أكثر فاعلية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
7. المادة (125): ووفقاً لهذه المادة لم يعد بإمكان أي مؤسسة تفويض وتحجيم حقوق السلطة، ولا تتغير قراراتها بحجة المحاكمة في مكان الاقتصاص.
8. المادة (131): الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث ألغيت عضوية الجنرال العسكري داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، كما ألغيت الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون، منها مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام دون وجود أي رقيب عسكري.
9. المادة (145): نصت هذه المادة على حصر مهام المحاكم العسكرية، بالنظر في العمليات العسكرية والعسكريين فقط، ومقاضاة المتهمين بتهديد وحدة البلاد، واستهداف الدستور التركي أمام المحاكم المدنية.

وقد شملت التعديلات الدستورية والقانونية السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم في الجرائم التي ارتكبوها، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني فقط وتحت إشراف السلطة المدنية، وضمنت التعديلات قيام لجان المجلس الوطني الكبير التركي (البرلمان) ووزارة مالية بالرقابة على نفقات المؤسسة العسكرية، وهو ما لم يكن مسموحاً به من قبل، إلى جانب التعديلات المتعلقة باختصاص المحاكم المدنية

بمحاكمة العسكريين بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صفوف القوات المسلحة (كشان. 2013 :195-196).

إن النتائج الايجابية التي حققتها حكومة حزب العدالة والتنمية داخليا وخارجياً، ساهمت في إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي وتقليص سلطاته التنفيذية:

مما أدى إلى الحد من الدور الكبير للجيش لصالح الحكومة المدنية، بعد ما كان طوال العقود الماضية هو من يعطي الأوامر للحكومة على شكل توصيات ملزمة التنفيذ عبر مجلس الأمن القومي (القفاري، 2010: 2010/9/20).

بدأ حزب العدالة والتنمية بقيادة يجب طيب أردوغان في مطلع سنة 2011م بإثارة الحديث مجدداً عن الدستور الجديد وطرح البرلمان مشروع إصلاحات دستورية رافقتها حملة إعلامية دعائية كبيرة في الإعلام التركي والعربي والعالمي على أن تركيا مصممة على سن دستور مدني ديمقراطي جديد، حيث أن الدستور المعمول به قبل تعديل الدستور والذي صاغه قادة الانقلاب سنة 1982، الذي تضمن (177) مادة أساسية لم تطال التعديلات الأردوغانية للدستور سوى (26) مادة فقط، وإلى جانب المواد التي تم تعديلها التي ذكرناها آنفاً نجد المواد (144 و159) فيما يتعلق بتأطير دور وزير العدل في حالات التحقيق والتفتيش التي تطال موظفي الوزارة والمحاكم والتفتيش (كشان، 2013 :197).

وقد واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي فعدلت بعض مواد الدستور لتوطيد أمنها ولتعزيز دعائم الديمقراطية على النحو التالي (طاهر، 2016 :91):

1. تجري انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كل أربع سنوات بدلا من خمس سنوات.
2. ينتخب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، ممن أتموا الأربعين من العمر ويحملون شهادة دراسية علياء أو من بين المواطنين الأتراك يحملون نفس الصفات والمؤهلين لانتخاب المجالس النيابية.
3. تكون مدة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلا من سبع سنوات ولمدتين على الأكثر.

4. رفع أعضاء المحكمة الدستورية من (11 إلى 17) عضوا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدلا من تعينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
5. رفع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من (7) أعضاء إلى (22) عضواً واختيارهم بطريقة اختبار من أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها.

لقد ساهمت معركة التعديل الدستوري جدلاً متفاقماً بين حزب العدالة والتنمية وبين القوى العلمانية، فهذا التعديل ليس مجرّد تعديل بعض المواد، وإنما يعتبر قضية مصيرية لطرفي الصراع، إذ يتعلق الأمر بنظريتين مختلفتين أيديولوجياً للدولة والمجتمع وآليات إدارة البلاد وخياراتها السياسية، فالمعارضة العلمانية ترى فيها بمثابة انقلاب أبيض على إدارة البلاد، والإرث السياسي لمصطفى كمال، أتاتورك (باي، 2014: 248).

كانت الإصلاحات الدستورية التي جرت في 12 أيلول 2010م هي الأكثر أهمية، وكانت تخص المحكمة الدستورية على وجه التحديد، إذ أجريت حزمة الإصلاحات التي اقترحها مجلس النواب على المحكمة الدستورية ما عدا مادة واحدة وتمت الموافقة على تحويل هذه المواد إلى الاستفتاء الشعبي، وقد احتوت حزمة الإصلاحات على (26) مادة تمس المحكمة الدستورية والهيئة العليا للقضاة والمحامين، كما على مواد تهدف إلى رفع الحصانة عن قادة الانقلاب العسكري عام 1980م. ويمكن تقسيم هذه المواد التي احتوتها حزمة الإصلاحات إلى قسمين: قسم يخص إصلاح المحكمة الدستورية، وقسم آخر يخص الجيش والمؤسسة العسكرية، وكانت حزمة الإصلاحات هذه كفيلة بتغير الخارطة السياسية لتركيا (إلهامي، 2016: 162).

ثانياً: الاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية: تحت شعار (من أجل تركيا الهوية)، أستطاع حزب العدالة والتنمية، بعد قرابة (15) عاماً من الصراع مع أركان الدولة التركية، تمرير مشروع نظام الحكم الرئاسي في عام 2017 وإخراجه من قبّة البرلمان إلى فضاء الاستفتاء الشعبي الذي جرى في منتصف نيسان 2017، إذ شهد الشارع التركي جدلاً واستقطاباً بين مؤيدي النظام الرئاسي، أو ما بات يعرف بجبهة

(نعم) بقيادة حزب العدالة والتنمية، وبدعم من حزب الحركة القومية (القومي التركي)، وبين المعارضين له وهم جبهة (لا) التي يتزعمها حزب الشعب الجمهوري (الكمالي) بالتحالف مع حزب الشعوب الديمقراطي (الكردي)، ويأتي هذا بعد إخفاق الأحزاب الأربعة في التوافق تحت قبة البرلمان، وهو ما جعل العودة إلى الشعب الحل الأخير للفصل في الأمر (محمد، 2017 :41-42).

في الثاني من شباط 2017 صوت (338) نائباً من أعضاء البرلمان التركي تأييداً لمشروع التعديل الدستوري، وهي نسبة تؤهله للاستفتاء الشعبي، لكنها لا تؤهله للمناقشة المباشرة داخل البرلمان، التي تتطلب (367) صوتاً، في حين رفضه (134) نائباً، ورفض البرلمانيين الانصياع لقرارات أحزابهم، وخصوصاً أعضاء الحركة القومية، إذ لم يصوت لمشروع التعديلات سوى (21) صوتاً من أصل (40) عضواً لها في البرلمان، بالإضافة إلى أصوات العدالة والتنمية البالغ عددهم (317)، إذا أفترض أن أعضاء العدالة والتنمية صوتوا كلهم للمشروع، وهذا يشير إلى حالة خلاف في المواقف السياسية، سواء على مستوى الأفراد أو الكتل السياسية أو حتى الأقليات القومية والإثنية (محمد، 2017 :49).

شهدت تركيا يوم 16 نيسان 2017 استفتاءً شعبياً في تعديلات دستورية، طرحها حزب العدالة والتنمية لتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحويل النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، ومع أن النتائج النهائية للاستفتاء جاءت لمصلحة التعديلات المطروحة، فقد جاء تقارب نسبة المؤيدين (51.4%) والرافضين (48.6%) مخيبا لآمال حزب العدالة والتنمية، على الرغم من الانتصار المهم الذي حققه.

ولاسيما أنه دخل معركة الاستفتاء في الدستور الجديد متحالفاً مع حزب الحركة القومية، وحصل الحزبان مجتمعَيْن على أكثر من (60%) من أصوات الناخبين في الانتخابات العامة الأخيرة، والتي جرت في تشرين الثاني 2015، وأحدث الاستفتاء شرخا سياسياً ومجتمعياً، وفجّر نقاشات سياسية وقانونية وإعلامية داخل تركيا وخارجها، تجاوز مناقشة الرزمة المطروحة من الحزب الحاكم، ووصل إلى حد الطعن في صحة النتائج المعلنة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017: www.alaraby.co.uk)

وتعيد التعديلات الدستورية المطروحة هيكلة صلاحيات السلطات الثلاث، وتنقل تركيا من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي، وهو نظام قائم في الديمقراطيات، بحيث يحصل رئيس الجمهورية على صلاحيات تنفيذية واسعة تجعل منه صاحب القرار في جهاز الدولة، وخصوصاً بعد إلغاء منصب رئيس الحكومة، وبتحول النظام إلى نظام رئاسي يصبح من حق الرئيس تعيين نوابه والوزراء، وكذلك كبار الموظفين البيروقراطيين، وتمنح التعديلات الدستورية الرئيس حق إقالتهم، كما توسعت صلاحيات الرئيس التشريعية بمنحه الحق في إصدار مراسيم تشريعية لا تمس الحقوق والحريات الأساسية، وان جعلها الدستور الجديد لاغية في حال إقرار البرلمان قانوناً مخالفاً لهذه المراسيم، وتسمح التعديلات لكل من البرلمان (بموافقة ثلاثة أخماس أعضائه) ورئيس الجمهورية بالدعوة إلى انتخابات مبكرة، على أن تشمل كلا من رئاسة الجمهورية والبرلمان معاً، وحصل منصب الرئيس بموجب التعديلات أيضاً على حق إعلان حالة الطوارئ وعرض الميزانية العامة على البرلمان، كما تمنح التعديلات الجديدة الرئيس هامشاً أوسع من الحرية والمرونة والتأثير، وخصوصاً أنها تعطيه حق الاستمرار في علاقته بحزبه، الأمر الذي يثير مخاوف المعارضين من تحول الرئيس في ضوء الاستقطاب السياسي والمجتمعي الذي أبرزته نتائج الاستفتاء إلى طرف سياسي حزبي في تركيا، إضافة إلى ارتفع عدد المقاعد في البرلمان التركي من (550) مقعداً إلى (600) مقعدا، وخُفِضِ سن الترشح للبرلمان من (25) عاما إلى (18) عاماً، ويحق لكل حزب أو مجموعة أحزاب حصلت على الأقل على نسبة (5%) من إجمالي الأصوات في آخر انتخابات أن تتقدم بمرشحها للرئاسة، على أن تحصل على توقيعات (100) ألف ناخب على الأقل (النجم، 2020: 370-372).

إن التعديلات التي طالت مواد الدستور التي أشرنا إليها والاستفتاء الشعبي على التعديلات الدستورية التي طرحها حزب العدالة والتنمية الحاكم يقودنا إلى ما يلي:

1. إن نظام الحكم في تركيا أصبح أكثر ديمقراطية من العهود السابقة.
2. إن إجراءات حزب العدالة والتنمية في التعديلات الدستورية، وأن نالها بعض الانتقادات، إلا أنها تعديلات خضعت لإجراءات الموجب اتخاذها في شأن مثل هذه التعديلات في الدول المتقدمة.

3. أصبح للشعب مشاركة أساسية وواضحة من خلال العودة للشعب في الإقرار على اعتبار أن الشعب هو صاحب السلطة العليا في البلاد.

4-1-2 تحييد القوى المهيمنة (الجيش): عند تناول الجيش والمدى الذي كان يلعبه على الساحة السياسية قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، وما أصبح عليه بعد مجيء الحزب للحكم، يجد القارئ الفارق بين عهدي الحزب قبل وبعد، ومن أجل بيان ذلك كله فإننا سنتناوله في الفقرات التالية:

أ- الجيش ما قبل عهد حزب العدالة والتنمية: كان الجيش التركي يحرص على تسيير الأمور في تركيا وفق رؤيته السياسية، لذا كان يلجأ إلى الانقلابات العسكرية لتغيير الأوضاع السياسية في تركيا، كلما وجد الأمور أخذت تحيد عن رؤيته، فقد شهدت تركيا منذ عام 1908 العديد من الانقلابات العسكرية وكان أولها الانقلاب على السلطان عبد الحميد الثاني، وفي مطلع عام 1924 كان العسكر هم من وضعوا الدساتير، ابتداء من دستور عام 1961، ثم انتهاءً بدستور 1982. وإن مكانة الجيش كحامي للقيم التركية، وجدت منذ عهد "مصطفي كمال أتاتورك".

حيث أعتبر الجيش التركي أكبر من مجرد مدافع عن البلاد ضد العدوان الخارجي، فكان يعتبره أساس قوة النظام، وانطلاقاً من هذا الدور تدخل الجيش من خلال ثلاث انقلابات عسكرية، تعثرت خلالها العملية السياسية الديمقراطية، ومن خلال هذه الانقلابات، ظهر نوعٌ من النمطية في سلوك أو طبيعة الظروف التي سادت قبلها أو المبررات التي ساقها الجيش لتدخله، ومن حيث ظروف الانقلاب عامة، يبدأ بإنذار يوجهه الجيش إلى رأس السلطة يكون مصحوب بمطالب أو شروط يمليها الجيش، في حالة عدم تنفيذ هذه الشروط يقع الانقلاب ويواكبه دستور جديد، كما حدث ذلك في انقلاب عام 1961 وعام 1980 ثم يتراجع الجيش وتبدأ الحياة البرلمانية العادية بعد أن يتم التطهير في صفوف القوى التي تعارض الجيش (علي، 2016).

وأشارت المؤسسة العسكرية إلى مبرراتها لشن الانقلابات العسكرية، المتمثلة بمواجهة خطر وإصلاح الخلل داخل الجهاز المدني وحماية العلمانية (حبيب، 2015: 67)، وبناءً على هذا الوضع المتميز للجيش في الحياة السياسية بدأ قادة الجيش

يستخدمون مثل هذه المبررات للوصول إلى السلطة في الانقلابات العسكرية، فقد قامت المؤسسة العسكرية بأربعة انقلابات، الثلاثة الأولى منها كانت انقلابات عسكرية مباشرة، وهي انقلاب 27 مايو 1960 الذي أدى إلى خلع الحكومة المنتخبة، وإعلان الأحكام العرفية وتصفية زعماء الحزب الديمقراطي، وإعدام ثلاثة منهم. ثم جاء الانقلاب الثاني عام 1971، والذي تدخل فيه الجيش في العملية العسكرية وأصدر تعديلات دستورية للحد من الحريات في مقابل منح صلاحيات أوسع للعسكريين. أما الانقلاب الثالث، هو انقلاب 12 أيلول 1980، وهو أكبر الانقلابات العسكرية في تاريخ الجمهورية التركية من حيث تأثيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية (عبد الجليل، 2012 :11-10).

وشكّل دستور عام 1982 أكثر الدساتير ترسيخاً لدور المؤسسة العسكرية في مجالات الحياة كافة، حيث شهدت تلك الفترة مناخ سياسي متوتر، يسوده خلافات وانشقاقات حزبية كان لها الأثر السلبي على أمن واستقرار تركيا، إذ أنتشر فيها أعمال العنف والإرهاب، وحدث صراع بين الطوائف المختلفة، مما دفع قيادة الأركان إلى إرسال مذكرة إلى رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة لدعوتهم إلى القيام بواجباتهم، وتضمنت تهديداً بالتدخل العسكري إذا فشلوا في حل مشكلات الدولة، ولكن لم تتحقق الاستجابة، مما نتج عنه قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب عسكري في 12 كانون الأول 1980، وعندها أعلنت الأحكام العرفية واستمر الانقلاب لثلاث سنوات، وهي الأطول قياساً مع الانقلابات السابقة، ومن ثم قامت المؤسسة العسكرية بوضع دستور جديد 1982 تم من خلاله تعزيز وضعية المؤسسة العسكرية ومنحتْ لنفسها العديد من الإصلاحات في التدخل المباشر وغير المباشر، وبالتالي وصف هذا الدستور بأنه عسكرة الدولة والمجتمع (أوزبدون، 2015 :12).

وفي انقلاب 27 فبراير 1997، قامت المؤسسة العسكرية بانتهاج استراتيجية جديدة لتدخلها في العملية السياسية والاقتصادية في الجمهورية التركية، حيث أصبح التدخل غير مباشر بدلاً من التدخل المباشر، من خلال استخدامها لجميع أجهزة الدولة الواقعة تحت نفوذها بموجب دستور 1982 بمختلف أنواعها السياسية والأمنية والإعلامية. وبالتالي جرت العادة في تركيا أن ما إن تصل سلطة مدنية إلى الحكم

تهدد الأسس العلمانية التي قامت عليها الجمهورية التركية،ء حتى يقوم الجيش بالانقلاب عليها، وعلى هذا الأساس كانت سلسلة انقلابات (1960 – 1971– 1980)، والانقلاب ضد حكومة نجم الدين أربكان عام 1997. لكن بعد فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2002م اختلفت الأمور، لتبدأ المؤسسة العسكرية في فقد زمام السلطة تدريجياً، لتعود إلى ثكناتها (ماضي، 2012).

ب- الجيش ما بعد عهد تولي حزب العدالة والتنمية: شهدت تركيا في عام 2013، وقبل تولي أردوغان رئاسة الحكومة، محاولة انقلاب كلّفت خزينة الدولة (120) مليار دولار، وتمت السيطرة عليها، وبعد تولي أردوغان رئاسة الجمهورية اتخذ إجراءات لإحباط أي محاولة انقلاب على الحكم. والمحاولة الانقلابية الفاشلة تختلف عن سابقاتها في أمرين أساسيين: الأول أن الانقلابات السابقة التي أزاحت الأحزاب السياسية الحاكمة إنما جاءت عبر اتفاق جميع مؤسسات القوات المسلحة التركية من الجيش والمخابرات وقوات الأمن الداخلي والشرطة فيما لم يحصل هذا الأمر في المحاولة الأخيرة إذ قُدر عدد الأفراد المشتركين بالمحاولة بأقل من خمسة ألاف وسط رفض مشاركة هيئة الأركان العسكرية التي كانت تقود الانقلابات السابقة، والأمر الثاني هو أن الأحزاب السابقة التي أقصيت بالانقلابات لم تكن ذات تأثير على القوات المسلحة داخل الدولة كتأثير حزب العدالة والتنمية، فقد أظهرت قوات الأمن التابعة للداخلية تماسكاً وواجهت الانقلابين بقوة، فيما أعلنت بعض فصائل الجيش استعدادها لمواجهة الانقلابين أيضاً، ولعل قيام طائرات الجيش بقصف طائرات الانقلابين دليل واضح على أن الجيش لم يكن بكل مؤسساته مشاركاً في الانقلاب (علي، 2016: 45-47).

وتتلخص مهام المجلس العسكري الأعلى في مناقشة الموضوعات المتعلقة بالشأن العسكري، والتصديق على قرارات ترقية العسكريين، واتخاذ القرار بشأن المزمع طردهم من الجيش لتُهم أخلاقية أو لانتماءات فكرية. وتُعد قرارات هذا المجلس قطعية غير قابلة للطعن ما عدا القرارات الخاصة بالترقيات، وهو حق ديمقراطي تم اكتسابه بموجب التعديلات الدستورية عام 2010 (الرحماني، 2013 : 8).

وتستهدف التعديلات الدستورية في تركيا نقل تبعية "قيادة الأمن العام" من رئاسة الأركان إلى وزارة الداخلية لتتحول تدريجياً إلى مؤسسة مدنية لا علاقة لها بالجيش تقوم بحفظ الأمن والنظام العام تحت مظلة وزارة الداخلية. وينبغي التأكيد هنا على أن قيادة الأمن الداخلي التابعة لرئاسة الأركان تقوم بمهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار في المناطق البعيدة التي لا تخضع للسلطات المدنية في المحافظات، والتي تمثل (90%) من مساحة الأراضي التركية. وهو ما يُبرز مدى الانتشار العسكري في الأراضي التركية، ومدى تمتعها بسلطات لا محدودة في التعامل مع المواطنين وإدارتهم، وإخضاعهم للأحكام العسكرية (علي، 2016: 49).

تتفق معظم مشروعات الدساتير المقدمة من قبل المجتمع المدني والأحزاب السياسية في تركيا على ضرورة إلغاء المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية التي تنص على أن "وظيفة القوات المسلحة هي حماية الوطن ومبادئ الجمهورية التركية"، لتصبح مهمة القوات المسلحة فقط هي "حماية الوطن وحدوده"، وجدير بالذكر أن المادة (35) هي المادة القانونية التي يعتمد عليها دائمًا قادة الجيش التركي في إضفاء المشروعية على انقلاباتهم العسكرية، حيث تُخولهم الحق دستوريا للقيام بتدخل عسكري ضد أية حكومة أو جهة تُحاول المساس بمبادئ الجمهورية التركية (المادة (35) من قانون الخدمة العسكرية التركي) (محمد، 2017 :41- 42).

إن إنهاء دور الجيش في الحياة السياسية، وتعديل وضعيته الدستورية عبر تعديلات قانونية أو دستورية أمر قد لا يُمثل ضمانة أكيدة لمرابطة الجيش في ثكناته، فتغيير وضعية الجيش، يتطلب تغييرًا في الذهنية العسكرية لأجيال مختلفة في صفوف الجيش، من حيث تغيير ثقافة الفوقية العسكرية وثقافة الانقلاب العسكري المترسخة لدى قيادات الجيش التركي منذ عقود طويلة، وعزز دستور 1982 مهام رئيس الجمهورية، حيث يتم ترشيح رئيس هيئة أركان القوات المسلحة من قبل مجلس الوزراء، ويعين من قبل رئيس الجمهورية، باعتباره نظرياً هو القائد الأعلى للجيش، أما عملياً فإن رئيس هيئة الأركان هو القائد الفعلي للقوات المسلحة، فهو مسؤول، أمام رئيس الوزراء، ومن واجباته (الدستور التركي لسنة 1961):

1. رفع توصيات إلى الحكومة بالمسائل التي تختص بالشأن العسكري.
2. إعداد الخطط العسكرية في حالة الحرب.

وتتبع له دائرة الاستخبارات ودائرة العمليات (وهما أهم دائرتين في الجيش)، أما وزارة الدفاع فمهمتها هي تأمين المستلزمات المادية للجيش، وإجراء التعبئة، وإعداد مشاريع القوانين في المسائل العسكرية لتقديمها إلى مجلس الوزراء أو المجلس الوطني. أما على صعيد الواقع العملي فإن الجيش التركي يتمتع بنفوذ كبير في مجال صنع السياسة الخارجية، من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر وفق مقتضيات الحال، وعملت حكومات حزب العدالة والتنمية منذ.عام 2002 على تقليص سلطة الجيش في السياسة الداخلية والخارجية من خلال تعديلات قانونية ومؤسسية حولت تدخلات الجيش في السياسية الداخلية والخارجية الصراع على السلطة مع حزب العدالة والتنمية إلى صراع مفتوح، فحزب العدالة والتنمية، بعد أن حصل على (46.7%) من الأصوات في الانتخابات العامة في حزيران 2007، شعر بقوة كبيرة لبسط نفوذه وسلطته على الشؤون السياسية وممارسة ضغوط على الجيش، ولكن كان أحد الأسباب الرئيسة للصراع بين الجانبين هو عدم اهتمام حزب العدالة والتنمية بإصلاحات الاتحاد الأوروبي في أعقاب بدء مفاوضات الانضمام في 3 أكتوبر 2005 (إبراهيم، وعطاالله 2015: 19).

ج- الجيش وتقليص الدور: أن الدور الذي لعبه الجيش في الزمن الماضي في السياسة التركية. وبعد التعديلات الدستورية التي تناولت شأن الجيش ومهامه الأساسية أدى إلى سحب الكثير من الامتيازات التي كانت تدعمها بعض النصوص الدستورية، الأمر الذي لابد من تخليص دور الجيش بعد التعديلات وهذا ما نلمحه بعد انتصار حزب العدالة والتنمية في انتخابات حزيران 2007، أنتقل الجيش إلى فترة من الاحتجاج الهادئ بدلا من الصراع المفتوح مع حكومة حزب العدالة والتنمية. وعاد التراجع الكبير في دور الجيش في كل من السياسة الداخلية والخارجية وتبعيته للمدنيين إلى عدة عوامل مختلفة (أوزبدون، 2005 :15):

1. محاكمات "أرغنكون والمطرقة". والتي أدين فيها المئات من ضباط الجيش وحكم عليهم بالسجن لتخطيطهم لنشر الفوضى في تركيا وتبرير القيام بانقلاب عسكري

للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية، بالإضافة إلى هذه المحاكمات، بدأ الجيش يفقد مصداقيته نتيجة التحقيقات والمحاكمات في انقلابات عام 1980 وعام 7. وما تم الكشف عنه من انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

2. عزز حزب العدالة والتنمية من قوته السياسية بعد نجاحاته الانتخابية في الأعوام 2007 و2011 وحصوله على نسبة (46.7%) و(49.8%) من الأصوات على التوالي، وهو ما أتاح للحزب مجالا أكبر لتحدي الجيش وممارسة كامل سلطته في القضايا المحلية والدولية، وقد مكّن هذا النجاح الحزب من إتباع سياسات المقاربة الأمنية لفترة محددة. وأتاح للحزب نقل بعض القضايا الحساسة من مجال الأمن إلى المجال السياسي.

3. فقدان الجيش للصلاحيات المؤسسية الأخرى من خلال التعديلات الدستورية الإضافية مما أجبره على التزام الصمت بشأن القضايا السياسية المختلفة.

هناك خطط لدى الانقلابين لبدء حرب نفسية لإضعاف الإسلاميين وترقية الجنرالات المتشددين لمنصب رئيس هيئة الأركان العامة. التهم والأحكام فيما بعد أحدثت جدلًا سياسيًا وأضعفت من مصداقية الجيش (كامل، 2015 :15).

د- تعزيز نفوذ السلطة المدنية: إن التعديلات الدستورية التي طالت القوات المسلحة، لا شك أنها عززت نفوذ السلطة المدنية بعد أن سحبت كثير من الصلاحيات والتي كانت بمثابة امتيازات الجيش، من خلال تعديلات دستورية مرت إجراءاتها بصورة قانونية ومشرعة، ولتجنب وقوع انقلابات في المستقبل فقد أخذ الحزب بمحاكمة جماعات الانقلاب حتى طالت الانقلابين في ما مضى قبل تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، حيث أتاحت المحاكمات لحزب العدالة والتنمية لتعزيز نفوذه على القوات العسكرية. على سبيل المثال، نصف قادة الجيش التركي، وواحد من كل عشرة جنرالات في الخدمة الفعلية، دخلوا السجون في أوائل عام 2012، متهمين بالتخطيط للإطاحة بالحكومة، وبعد خلاف مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بشأن ترقية أعضاء اتهموا بالتآمر في قضية المطرقة، استقال رئيس هيئة الأركان العامة أشيك كوشنار في حزيران 2011، وطالب قادة الجيش والبحرية والقوات الجوية بالتقاعد المبكر. وعلى الرغم من التغطية الإعلامية ووصف هذا الحدث بأنه "زلزال

سياسي"، طبّعت الحكومة الاستقالات بالقول إن التعيينات والترقيات في الجيش سيتم اتخاذها وفقًا للقوانين التي تنظم الفصل والترقية، وبسرعة تم تعيين القائد العام للدرك، الجنرال نجدت أوزال، قائدًا للقوات البرية ورئيسًا لهيئة الأركان العامة. ليدل على أن للمؤسسات المدنية رقابة على القرارات العسكرية (أوزبدون، 2015 :12).

إلى جانب محاكمات أرغنكون والمطرقة، تم اتخاذ خطوة مهمّة في طريق ديمقرطة العلاقة بين المدنيين والعسكريين عندما بدأت التحقيقات والمحاكمات مع مخططي انقلابات أعوام 1980 و1997. ومن خلال التعديلات الدستورية لعام 2010 والتي ألغت المادة (15) المؤقتة من الدستور التي منحت قائدي الانقلابات حصانة شاملة من الملاحقة القضائية، أصبح من الممكن دمقرطة العلاقات المدنية العسكرية. وتقدم المئات من أعضاء البرلمان من مختلف الأحزاب السياسية باقتراحات إلى البرلمان لبدء التحقيق في انقلاب المذكرة في 12 آذار 1971، وانقلاب 12 أيلول 1980 وانقلاب في 28 شباط 1997. وتم تشكيل لجنة للتحقيق والنظر في جميع جوانب وتداعيات الانقلابات على الحياة القانونية والسياسية والاجتماعية في تركيا، وكان هدف اللجنة البدء في إجراء تعديلات دستورية لتجنب مثل هذه الانقلابات في المستقبل (باكيرء 2010 :24).

وبدأت أبرز محاكمات الانقلابات بانقلاب 1980 في نيسان 2012 في حين أن محاكمة انقلاب 1997 بدأت في أيلول 2013 باستدعاء (103) من المشتبه بهم للتحقيق معهم، ومع أنه بدا أن الجيش التركي حصل على دعم شعبي عند القيام بكل انقلاب، إلا أنه فقد الكثير من المصداقية والثقة بسبب انتهاك الحقوق السياسية والحريات المدنية، والأهم، حقوق الإنسان (بولاج، 2011 :28).

أن التدخلات السياسية الداخلية والخارجية للجيش حولت الصراع على السلطة بين حزب العدالة والتنمية والجيش إلى صراع مفتوح ثانياً نتيجة للاقتصاد المزدهر، الذي حقق نموًا اقتصاديًا وصل إلى معدل (7.5%) سنوياً وزيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل، تمّ جذب استثمارات أجنبية مباشرة بمستوى لم يسبق له مثيل، ونجا الاقتصاد من الأزمة المالية في عام 2008 وازدادت نسبة الأصوات التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية في ثلاثة انتخابات متتالية. وعلاوة على ذلك، أستطاع الحزب

تعزيز سلطته، واستطاع أن يحظى بالمزيد من الدعم الشعبي من خلال نجاحه في تقديم خدمات اجتماعية متميزة، ولاسيما في مجال الرعاية الصحية والإسكان (ولو من خلال شبكة مؤسسات شعبية وحكومية هائلة)، وتحسين البنية التحتية في المناطق الحضرية الفقيرة، وإعطاء الأولوية لحقوق الأكراد وغير المسلمين. بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات حزب العدالة والتنمية في أن يكون نموذجا يحتذى به في الشرق الأوسط، جعلته حليفًا للعالم الغربي يوثق به. كل هذه الإنجازات أدت إلى توطيد سلطة حزب العدالة والتنمية، وجعلت من الصعوبة على الجيش التدخل في السياسة (باكير، 2010: 54).

لقد أدى تعزيز السلطة السياسية لحزب العدالة والتنمية، إلى تصاعد دور النخب المحافظة والليبرالية المؤيدة للإسلاميين،ء وضعف النفوذ السياسي لحلفاء العسكر العلمانيين في القضاء والسياسة والإعلام، والنخبة الإسلامية المحافظة نفوذها وأصبحت أكثر تأثيرًا في الاقتصاد والمجتمع السياسي، ووسائل الإعلام والسلطة القضائية، وحلت محل النخبة الموالية للعسكر في الأوساط البيروقراطية والصناعات التابعة للدولة (بدوي، 2014: 15).

4-1-3 الالتزام بالنهج الديمقراطي: أن أهم سمة للنهج الديمقراطي العودة للشعب ليقول كلمته بحرية تامة إزاء أي مسألة أو خطوة يخطوها النظام، والعودة للشعب يتأتى عن طريق الاستفتاءات أو الانتخابات، لذا حافظ راعي حزب العدالة والتنمية على هذه الخاصية الديمقراطية، حيث أنه يمكن أن نرى، عندما بدأت أول دورة تشريعية في تركيا عام 1920 على الرغم من أن العهد الفعلي للتمثيل الديمقراطي للانتخابات النيابية كان عام 1950 حيث اعتمدت الانتخابات على نظام القائمة النسبية والذي يطبق في أغلب الدول الديمقراطية، وتجري الانتخابات البرلمانية التركية كل (4) سنوات، وإن الهيئة التشريعية في النظام السياسي التركي الذي خول لها الدستور تمثيل المواطنين ومناقشة وتعديل القوانين أو مجلس الأمة أو ما يسمى الجمعية الوطنية التركية التي تتكون من (550) عضو في (85) دائرة حسب المحافظات ال (81) بالإضافة إلى (3) دوائر انتخابية هي أزمير واسطنبول وأنقرة، ويحق لكل مواطن تركي

تجاوز سن ال (25) وتوافرت فيه شروط الترشح لشغل مقعد نائب في البرلمان بشرط أن يتم الخدمة العسكرية ويتصف بالأهلية القانونية، ولم يحكم عليه بالسجن لمدة مجموعها سنة أو أكثر بشرط أن تكون جريمة متعمدة، وتدير الهيئات القضائية تلك الانتخابات وتشرف عليها، ويقوم المجلس الأعلى بالانتخابات بضمان نزاهة الانتخابات وحسن تنظيمها منذ بدايتها حتى نهايتها وإجراء التحقيقات واتخاذ القرارات النهائية أثناء الانتخابات وبعدها والنظر في جميع الشكاوى والاعتراضات المتعلقة بالأمور الانتخابية واستلام سجلات نتائج انتخابات أعضاء الجمعية الوطنية الكبرى لتركيا والانتخابات الفرعية لمدة عام (مصطفى، 2013: 1).

إن التزام حزب العدالة والتنمية بالنهج الديمقراطي، وحرصه الدائم على الاحتكام للانتخابات النيابية، لم يمنعه من العودة للشعب ليقرر ما يراه مناسباً في الأمور التي تحتاج إلى انتخابات، وفي نجد أن الجمعية الوطنية التركية هي الهيئة التشريعية الوحيدة التي يمكنها مناقشة وتعديل الدستور التركي: وان نظام الانتخابات البرلمانية الحالي في تركيا هو نظام التمثيل النسبي ذو القائمة المغلقة، والقائمة الانتخابية هي (10%) من الأصوات في البلاد كحد أدنى، أي أن الأحزاب التي تدخل الانتخابات لا يمكنها دخول البرلمان إن لم تتمكن من تجاوز نسبة ال (10%) من الأصوات الصحيحة في جميع أنحاء الجمهورية التركية، وتتم العملية الانتخابية على شكل التصويت السري العام وفق القواعد المُنظمة للعملية الانتخابية في القانون (إبراهيم، وعطا الله 2015: 19).

وفي العام 2013 حاول حزب العدالة والتنمية الحاكم التخلص من تأثير للشرط (10%) على فرص الأحزاب في الوصول إلى البرلمان التركي، حيث قدم الحزب اقتراحين أولهما اقترح إلغاء هذا الشرط نهائياً: واعتماد نظام الانتخاب الفردي "التمثيل المباشر"، وثانيهما اقترح تخفيض هذا الشرط لتكون ما بين (3%-5%) وتقليص التمثيل الإقليمي، ولكن الاقتراحين رُفضا من قبل أحزاب المعارضة فحزب الحركة القومية أيّد بقاء النظام القائم، وحزب الشعب الجمهوري وهو حزب المعارضة الأكبر أيد ال (5%) مع استمرار العمل بنظام القوائم الحزبية كما هي، أما حزب الشعوب الديمقراطي فلم يستجب للاقتراحين. وكان بإمكان حزب العدالة والتنمية بما أنّه حزب

الأغلبية أن يُمرر قانون إلغاء شرط (10%) ويتم العمل بنظام التمثيل المباشر، لكن الحزب سلك طريق التوافق وآثر الإجماع بين الأطراف (كاندور، 2015:www.noonpost.net)

وجاءت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في حزيران 2015 لتبرهن على الاتجاهات التصويتية غير المستقرة بين دعوات علمانية الدولة وبين نجاحات الحزب الحاكم منذ أكثر من عقد، ففي انتخابات حزيران 2015 تنافس حوالي (15) حزب سياسي للفوز بأصوات (53) مليون ناخب تركي لاختيار (550) نائب برلماني، وجاءت نتائج هذه الانتخابات لتجعل من حزب العدالة والتنمية الخاسر الأكبر لأنه بعد أن كان الحزب الحاكم منذ 2002 سيضطر الحزب وفق نتائج تلك الانتخابات لتشكيل حكومة ائتلافية أو الدعوة لانتخابات مبكرة، وأظهرت تلك النتائج انخفاض كبير في شعبية حزب العدالة والتنمية حيث أنه في انتخابات عام 2011 حاز الحزب على (49.8%) من الأصوات وحاز زعيم الحزب رجب طيب أردوغان في الانتخابات الرئاسية في أغسطس 2014 على نحو (51.5%) من الأصوات، وفي انتخابات عام 2015 حصل حزب العدالة والتنمية على (40.6%) فقط من إجمالي الأصوات مما يعني انخفاض في نسبة الأصوات التي حصل عليها الحزب بما يقارب (10%) من الأصوات (بدوي، 2014 :19).

ويبدو أنَّ نمط توزيع الأصوات يوضح أنّ شعبية حزب العدالة والتنمية قلت بصورة كبيرة في مناطق تركز الأكراد مثل مناطق جنوب شرق تركيا التي كان يحظى فيها الحزب بشعبية كبيرة فيما سبق. ومن العوامل التي أدت لانخفاض شعبية حزب العدالة والتنمية بهذه الصورة أن الأمر متشابك ومتداخل، فالأحزاب في تركيا بطبيعتها أحزاب (شخصية) أي أن عمادها وقوامها يرتبط بالشخصيات والزعامات التاريخية لتلك الأحزاب وبالتالي تفتقر لمبدأ المؤسسية، وبالنسبة لحزب العدالة والتنمية فإن القاعدة الجماهيرية للحزب ترتبط أساساً بالشخصيات المؤسسة له في العام 2001 من أبرزها مثلا الرئيس التركي السابق عبدالله جول وغيره من شخصيات الحزب البارزة التي ثم منعها من خوض جولة الانتخابات هذه بسبب قاعدة حزب العدالة والتنمية التي تنص على أن كل نائب يترشح ثلاث دورات فقط، كما أن توجهات الحزب في هذه المرحلة

فضّلت اختيار شخصيات أكثر توافقاً وتأييدا لأردوغان وسياساته كعامل مرجح أكثر من الكفاءة السياسية، وبالتالي من المنطقي أن يؤثر ذلك على شعبية الحزب وعلى نسبة نجاحه في انتخابات حزيران 2015 (خليل، 2015: 45).

رغم أن الانتخابات سجلت تراجعاً في شعبية الحزب، إلا أن هذا يدلل على النهج الديمقراطي الذي يحكم سياسة الحزب، فهذا التراجع يعني أن القائمين على الحزب لابد من تلمس مواضع الإخفاق الذي لم يرضي القواعد الشعبية ويعملون على إصلاحها، أضف أن الحزب يؤمن أن إدارة الشعب يجب أن تحترم، ولا يجوز بأي حال من الأحوال التغاضي أو التغافل عنها.

ويقدم رجب طيب أردوغان نفسه، على أنه مسلماً ديمقراطياً ليبراليا على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومحافظاً على المستوى المجتمعي، ويؤكد أن حزبه لا يرتكز على أسس دينية ولا على أسس عرقية، ومتحرر من المقاربات الأيديولوجية. وهناك محدودية في التعبير عن تلك العقيدة، نظراً إلى كون أردوغان سياسياً معادياً للأيديولوجيا، ويتسم نسقه العقيدي بالمرونة والميل إلى البرجماتية، فالبرجماتي عموماً ليس مستعداً لقبول مخاطرات سياسية، فالدور الإقليمي التركي يتأسس على اعتبارات ذاتية وموضوعية، وليس على ارتباطات عقائدية (الباد، 2010: 97).

ويؤمن أردوغان بأهمية استباق الأحداث لتحقيق الأهداف السياسية، حيث أشار إلى أن "تركيا تتبنى سياسة خارجية تستبق الأحداث وتمتد من منطقة البلقان إلى الشرق الأوسط ومنطقة القوقاز. وتشكل هذه الميزة الجغرافية الخلفية التاريخية والثقافية الطبيعية لتركيا. والواقع أن الصلات الثقافية والتاريخية التي تربط تركيا بشعوب هذه المناطق عميقة ومُفضية إلى السلام الإقليمي. ولا تستطيع تركيا أن تظل غير مبالية بهذا العامل الجغرافي، لأنها تقف في مركزه تماماً، وتنتهج تركيا سياسة بنّاءة وشاملة في التعامل مع منطقتي البلقان والشرق الأوسط، وهي السياسة التي تتميز بنماذج رائعة من التعايش والعلوم والفنون والثقافة والحضارة، كما أشار أردوغان إلى أهمية السلوك الاستباقي في تصحيح الخلل في العلاقات بين الشمال والجنوب، لأن "تأثير العولمة يؤدي إلى إعادة توازن القوى. ولكن يظل العالم في حاجة إلى المزيد من العدالة والشفافية والشرعية. ومن المؤكد أن المشكلات العالمية في عصرنا تتطلب التعاون،

والإرادة السياسية، والتضحية، ولهذا السبب كنا حريصين على تبني سياسة تتسم باستباق الأحداث في إطار المؤسسات المتعددة الأطراف.

بهدف تيسير التقاسم العادل لموارد العالم الذي يشملنا جميعاً. ولسوف تواصل تركيا العمل من أجل إقامة نظام عالمي عادل ومنصف، وإنها لمسؤولية نابعة من تاريخنا وجغرافيتنا، والقيم العالمية التي نعتقها" ويرى أردوغان أن تركيا تتمتع بمقومات قوة متعددة، من بينها "موقعها الجغرافي السياسي، وإرثها التاريخي الغني، وعمقها الثقافي، وشبابها المتعلم، وديمقراطيتها المتزايدة القوة، واقتصادها المتنامي، وسياستها الخارجية البنّاءة، بما يجعلها دولة لا غنى عنها في عالم متغير بفعل العولمة السريعة. ومن خلال الاستفادة من جميع أصولها، فإن تركيا تسهم في دعم الاستقرار الإقليمي والسلام وتعمل من أجل إنشاء نظام عالمي قائم على العدالة والمساواة والشفافية. وباعتبارها قوة ناشئة، لذا فإن تركيا سوف تستثمر في تحقيق إمكانياتها بينما تسهم في جلب السلام العالمي" (أردوغان، 2010 www.elaph.com).

4-2 الانجازات الصعود على الصعيد الاقتصادي:

تتطلع تركيا إلى أن تكون ضمن أكبر عشر اقتصاديات بالعالم في عام 2023، إضافة لتعزيز مكانة القطاع المالي، وتحقيق التمويل الذاتي المستقل، إضافة إلى الانخفاض الشديد بتكلفة الاقتراض، وقد اقتربت تركيا بشكل كبير من تصنيف ائتماني بدرجة الاستثمار، وترى قيادات حزب العدالة والتنمية بأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للسياسة الخارجية، والعلاقات الاقتصادية وهي لم تكن من الاعتبارات السياسية لتركيا قبل 2003، وهو ما يجعل التنمية الاقتصادية السمة البارزة من أجل تطوير سياسة تركيا الخارجية، وقد أدى ذلك بزعماء الحزب للعمل من أجل توسيع أسواقها التصديرية من جهة، إضافة إلى حاجاتها الضخمة من الطاقة لجهة أخرى (خليل، 2012. 47-49). ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

4-2-1 دور القيادة في تعزيز المكانة الاقتصادية.

4-2-2 القيادة ومؤشرات القوة الاقتصادية التركية.

4-2-1 دور القيادة في تعزيز المكانة الاقتصادية

في التشخيص الذي قدمه أردوغان للاقتصاد السياسي في نهاية القرن العشرين، وبالتحديد عام 1997م في ندوة الديموقراطية التي عقدتها بلدية إسطنبول جاء فيها: "أننا نرى أن نظام الهيمنة الأحادي المفروض على حياتنا الاقتصادية يعمل من أجل تحقيق مصالحه هو، وأنه قد مهد الطريق للتدخلات المناهضة للديموقراطية السياسية. ولهذا السبب ينبغي العمل على دعم التعددية الاقتصادية، حتى تكون السيادة للشعب، وبذلك تكون في مسارها الصحيح متى ظهرت القوة – الاقتصادية في الأناضول، إننا سنفهم هذه النقطة جيدًا إذا ما وضعنا نصب أعيننا الجهود التي قامت بها تلك القوى حتى تحتكر وحدها السلطة الاقتصادية من أجل تعطيل الديموقراطية. وإننا يجب أن نؤكد هنا على أنه قد حدث تداخل للتعددية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من دون أن تسقط قط إشكالية والتبعية، ويجب أيضاً أن ننتجه بطل طاقاتنا لطلب سياسة من شأنها تحقيق ذلك بقدر الإمكان" (بسلي، وأوزباي، 2011: 230).

لقد حققت السياسات الاقتصادية والإصلاحات الاقتصادية القوية نتائجها المرجوة بحيث شهد الاقتصاد التركي نموا قوياً ومطرداً بعد عام 2003، وانتهاج سياسات اقتصادية أسهمت بنجاح سياسات الاقتصاد التركي حيث أصبح الاقتصاد التركي من أسرع الأنظمة الاقتصادية نمواً في منطقة الشرق الأوسط، وشهدت تركيا تحولاً اقتصادياً أيضاً حيث حدث انعطافاً كبيراً في الاقتصاد التركي بانتهاج سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً، ورغم الأزمات العديدة، فقد تطور الاقتصاد التركي بدرجة كبيرة ليأتي بالمرتبة السادسة عشر بين اقتصادات العالم في العام 2011، حيث عزز اقتصاد تركيا الحيوي وإصلاحاتها السياسية قوتها الناعمة في المنطقة وأضفى عليها جاذبية خاصة بنظر المستثمرين الأجانب مما شجعهم لزيادة استثماراتهم في تركيا (عبدالجليل، 2013: 47)

وقد ساهم في ذلك الاستقرار السياسي، من خلال وصول الحزب منفرداً إلى السلطة وتحالفه مع حزب الحركة القومية الذي يسانده في توجهه، وتلك القوة الناعمة يسّرت له تنفيذ مشروعاته التنموية دون معوقات، وهو ما منح الثقة للحكومة من المواطنين، لاسيما في القطاعات الخدمية من الصحية والتعليمية والنقل، وتوافر

الاحتياجات الأساسية للمواطن، كما أن الإرادة السياسية من أهم نجاح النهضة التركية، فالرئيس أردوغان يملك الإرادة ويحمل في قلبه عقيدة الإسلام، وما توقفت خطواته مطلقاً رغم علمانية الدولة، فجعل العلمانية خاضعة لتوجهه الإسلامي بحكمة واقتدار وتدرج وانتصار، مستفيداً من تجربة وخبرة أستاذه نجم الدين أربكان.

لقد ركز الرئيس أردوغان: طيلة فترة حكمه، سواء كان رئيساً للوزراء أم رئيساً للدولة، على إحداث تنمية شاملة في كافة القطاعات، وان توجه تركيزه بصفة خاصة إلى الإنسان التركي من خلال تعزيز القدرة التنافسية والتوظيف. والنهوض بالمشروعات التي توفر فرص عمل وتعالج مشكلة البطالة وتحقق قيمة مضافة، مع رفع الحد الأدنى للأجور ليعيش المواطن حياة كريمة (مجلة المجتمع، www.google.com).

هذا وقد برز دور قيادة حزب العدالة والتنمية في المجال الاقتصادي، والذي كان دوره يسجل له على اعتباره سبق غيره من الأحزاب السابقة على عهده، ويمكن بيان هذا الدور الذي ارتقى بالاقتصاد التركي بما يلي:

أ- جذب وتعزيز الاستثمارات: عمل حزب العدالة والتنمية على توفير المناخ الاستثماري لأن المناخ الثقة التي يسرع في عملية دخول الأموال الأجنبية إلى البلاد، ويدفع قوة الاستثمار الموجودة فعلاً بها، ويؤدي ذلك في نهاية المطاف إلى زيادة الإنتاج، وقام الحزب بما يلي (طاهر، 2016 :107):

1. تعبئة عامة حقيقية لإنتاج الاستثمار في تركيا ودعم إنشاء المناطق الاقتصادية، ومراكز جذب في مجال الزراعة والصناعة، وأخذ في اعتباره وفرة الموارد الخام والطاقة والقوة العاملة وإمكانيات النقل وقوة السوق التركية من خلال الاهتمام تقديم محفزات تقلل من تكلفة الإنتاج وتزيد الجودة والإنتاجية وفرص العمل.
2. دعم الحزب الخدمات الهندسية والمقاولات خارج تركيا، والتي توفر عملة صعبة، وفرص عمل للمواطنين الأتراك، والتشريعات التي وضعها الحزب تسهل العمل في الخارج، وتوسع خدمات الائتمان وتطبيق التأمين ضد الأخطار بإعطاء الأولية لتشجيع الصناعات الدفاعية الوطنية، ودعم أنشطة البحث والتطوير، وتشجيع الشركات التركية على الإنتاج طبقاً لمعايير الجودة العالمية، ونشر نظام البناء والتشغيل والنقل من أجل تحقيق استثمارات ضخمة تتطلب تكنولوجيا جديدة.

وبتوسيع مجال التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمى بالتكنوبارك (مراكز الأبحاث) استطاعت تركيا جذب استثمارات عديدة لتركيا، كما استطاع الحزب تخفيض تكاليف التوطين من أجل زيادة القدرة في القطاع الخاص على المنافسة والإنتاج، وتشجيع استخدام أدوات الاقتصاد الجديد مثل الحاسب الآلي والانترنت وتكنولوجيا المعلومات في القطاعين العام والخاص وإنتاجهما، وتشجيع الحصول على براءات الاختراع الأصلية، والتصميمات الصناعية التي تلعب دوراً هاما في زيادة القوة التنافسية للمنتجات، وإطلاق حملة كبيرة لزيادة الصادرات بإزالة كل العقبات المادية والإدارية والبيروقراطية التي تعوقها واتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل زيادة الصادرات البينية من الدول المجاورة.

كما شجع الحزب زيادة موارد بنك الصادرات والواردات، وتشجيع استخدام إمكانيات القطاع المصرفي في زيادة الصادرات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير، وتكثيف أنشطة وجهود البعثات الدبلوماسية في الخارج (السفارات والقنصليات)، لزيادة التصدير، وتحقيق تعاون وثيق مع المؤسسات المهنية العاملة في مجال التصدير في الدول الأخرى، بهدف تطوير وتطبيق سياسات التصدير، وتشجيع الشركات لنشر صور المنتج التركي خارج البلاد، وتوفير حوافز وخدمات البحث والتطوير للمؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط، التي تنتج المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، بهدف التصدير حتى تتمكن من تخفيض تكاليف الإنتاج، وتشجيع الإنتاج في مجالات الكهرباء والالكترونيات، والأنظمة الدفاعية وأنظمة الفضاء وصناعة السياسات، وأي منتجات تسهم في الاستثمارات في مجال التجارة الإقليمية، بصفتها وسيلة مساعدة مهمة للنمو الاقتصادي المستمر والقابل للاستدامة.

ب-تعزيز القطاعات الاقتصادية: أن هناك (6) قطاعات رئيسية، احتلت نصيب الأسد في هذه الفترة التي وصفها محللون ب "المعجزة"، في مقدمتها: تعزيز القدرة التنافسية والتوظيف، حيث قفزت الدولة في مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي من المرتبة (61) عام 2002، إلى (45) في 2015/2014، وتأتي في المرتبة (55) في التصنيف العالمي لممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي، ثم يأتي سوق العمل في المرتبة الثانية ضمن أولويات حكومة أردوغان، حيث تراجعت نسب البطالة بصورة

كبيرة وملفتة للنظر في ظل توسعة رقعة المشروعات، التي بدورها تخلق فرص عمل كبيرة، هذا بخلاف ارتفاع الحد الأدنى للأُجور، والذي يجعلها الأعلى بين دول منظمة التعاون والتنمية، وكذلك فإن تركيا لديها نظام مكافأة نهاية الخدمة سخيّ جدًا مقارنة بالدول الأخرى. (عطاش، 2017 :24).

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 29 آب 2020، إن تركيا أصبحت ثالث أكبر اقتصاد في العالم، وفقًا لتعادل القوة الشرائية، وأن تركيا تحتل المرتبة الثانية عالمياً في مجال خدمات المقاولات، والأولى أوروبيا في الإنتاج الزراعي، وان صادرات تركيا ارتفعت بنسبة (2.04%) على أساس سنوي وسجلت رقمًا قياسيًا في 2019، حيث بلغ الارتفاع إلى (180.468) مليار دولار، مع انخفاض الواردات بنسبة (8.99%) على أساس سنوي إلى (210.394) مليار دولار في 2019، ويتميز الاقتصاد التركي باحتوائه على الأرضية التنافسية العامة في شتى القطاعات الاقتصادية، كما أنه أثبت تماسكه وقوّته بما يحتويه من مكونات القوة والجدارة، كما أن الاقتصادّ التركي اقتصاد حيوي (مبروك، 2020 :53).

ج–وضع خطة التطويرية بعناية: بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، قامت بعمل خطة تحدد من خلالها التنبؤ بالمكانة التي يجب أن تصل لها دولة تركيا في عام 2023، وبدأ العمل على هذه الخطة وقد ظهرت النتائج بشكل واضح، بعد عشر سنين من وضعها للخطة، فقد تم تحويل تركيا من دولة نامية لأعظم الدول في العالم، فأصبحت تنافس الصين والدول الأوروبية، وتم رفع قيمة العملة التركية ل (30) ضعف قيمتها.

1. **تنفيذ الخطة ووضع رقابة جيدة لمنع الفساد:** بدأت تركيا العمل الجاد وما زال العمل مستمر للوصول إلى أعلى المراتب لمحاربة الفساد (بوخريسة، ساسي، عرقوب، 2019: 20).
2. **التنمية الصناعية:** ركزت تركيا على الصناعة لنمو اقتصادها، فقامت ببناء أضخم المصانع، فقد أصبحت تركيا رقم واحد في تصنيع الحديد الصلب على مستوى العالم، والمرتبة السابعة على العالم في تصنيع السفن، والمرتبة الأولى في تصنيع

وتعليب الغذاء، بالإضافة للصناعة الالكترونية، فقد أصبحت البضائع التركية تغزو الأسواق في مختلف دول العالم.

3. **الإنتاج الزراعي:** تشتهر تركيا بسبب جوها المعتدل وتربتها الخصبة ووفرة مياهها الجوفية، بالإنتاج الزراعي الضخم فقد احتلت المرتبة السابعة عالمياً لزراعة الحنطة بالإضافة للشعير، والفواكه، والخضروات، والقطن، والزيتون، والحمضيات فقد كان للإنتاج الزراعي الدور الأكبر في تطور الاقتصاد التركي، وتنتج تركيا كل سنة مقدار (6.85%) من إجمالي الإنتاج في العالم من العسل (طاهر، 2016 :85).
4. **استخراج المعادن:** من أهم الأسباب التي ساعدت على تطور الاقتصاد التركي استخراج (82) طناً من الذهب خلال العقود الأخيرة.
5. **خصخصة القطاع العام، ومساندة القطاع الخاص ومراقبته:** قامت الحكومة بخصخصة القطاع العام من خلال تنبي المشاريع والمقاولات من خلال شركات استثمارية تتبنى هذا العمل، فظهرت المطارات الضخمة والجسور والبنية التحتية والقطارات السريعة، والمراكز التجارية.
6. **جذب الدول الأجنبية للاستثمار في تركيا:** من خلال الاستثمار في المشاريع لضخمة مثل المطارات والجسور ومشروع محطة النووي السلمي لتوليد الطاقة وتمديدها إلى جميع مدن تركيا بالكهرباء بالاتفاق مع دول أخرى مثل روسيا (مبروك، 2020: 53).
7. **المخزون الاحتياطي للعملات:** في عام 2016 وصل فائض مخزون العملات التركية (116) مليار دولار في البنك المركزي للمخزون الاحتياطي، وهذا يعني وصول تركيا لأعلى مراتب التطور الاقتصادي لموازاتها لمخزون الدول الكبرى.

د- ربط الاقتصاد بالسياسة الخارجية: وهذا ما نلحظ من السلوك الخارجي لتركيا وذلك باتباع سياسة خارجية في مجال الاقتصاد، وخصوصاً باستدارة تركيا اقتصادياً للمنطقة العربية، وآسيا الوسطى، وجنوب القوقاز، وتنافس الدول ذات الاقتصاديات العالمية كالصين والولايات المتحدة، وذلك لأن نقل السلع أيسر وتكلفة قليلة من ناحية النقل والسرعة في الوصول لأسواق هذه الدول، وتشير الإحصاءات الاقتصادية إلى تزايد في قيمة الصادرات التركية إلى الدول المشار إليها حيث سجلت مؤشرات هذه

القيمة معدلات متزايدة فقد قفزت من (10) مليار دولار عام 5 إلى (19) مليار دولار عام 2009 وإلى (28) مليار عام 2014، أضف إلى مساعدة رجال الأعمال الأتراك إلى زيادة الدول وتنشيط الصفقات التجارية بينهم وبين رجال الأعمال في الدول الأخرى ، وذلك بتذليل كل ما يقف من صعاب ومهام (بكار، 2018 : 718).

4-2-2 القيادة ومؤشرات القوة الاقتصادية التركية

استطاعت حكومة العدالة والتنمية إنجاز العديد من أهدافها وكسب تعاطف شعبي كبير حولها، وهو ما دعا أغلبية أو أكثرية الشعب للالتفاف حولها ومقارنة الأوضاع المتدهورة والاقتصاد المنهار في زمن حكم العسكر، وبين الوضع الاقتصادي الجديد، ويمكن تلخيص تلك المنجزات فيما يلي:

1. احتياطي البنك المركزي التركي: تضاعف احتياطي البنك المركزي التركي من العملات الصعبة في حدود (26.8) مليار دولار عام 2002 وفي عام 2011م بلغ الاحتياطي (82.6) مليار دولار، أي أن الفرق في هذا المجال (4) أضعاف، وتسارع النمو الاقتصادي التركي خلال الفترة بين (1993 – 2002) كان معدل النمو الاقتصادي التركي هو (3.1%)، أما في الفترة من (2003– 2010) فقد حققت الحكومة التركية نموا اقتصادياً بمعدل (4.9%) ووصل إلى (7.1%) عام 2017 (عصام الدين، 2015: 32).

2. الاستقرار الاقتصادي: كسب الاقتصاد استقراراً كبيراً مع حملات التنمية التي زادت من رفاه الشعب التركي، وضمنت مستقبلاً زاهراً برفع مرتبات المتقاعدين الذي كان أدنى مرتب تقاعدي لصنف الضمان الاجتماعي في عام 2002 يبلغ (376) ليرة تركية، وأصبح (872) ليرة في عام 2011م، ورفعت الحكومة راتب المتقاعد من صنف أرباب العمل إلى (554) ليرة، بينما كان لا يعدو (148) ليرة سابقا، وارتفع مرتب المتقاعد من صنف الموظف الحكومي من (275) إلى (632) ليرة (مسيرة تركيا خلال 12 عاما: www.turkpress: 2015).

3. تخفيض الفوائد المصرفية: حيث كان معدل الفائدة (44%) في عام 2002، فخفضتها الحكومة حتى عام 2010م إلى (1.5%)، كما تم تخفيض معدل الفائدة

المصرفية للقروض الرسمية والذي بلغ (62.7%) في 2002 إلى (7.1%) في عام 2016، وأدى خفض نسبة الفائدة إلى فتح الطريق أمام المشروعات، وتشجيع المستثمرين على الاقتراض البنكي، وهو ما دفع رؤوس الأموال إلى القدوم إلى تركيا، حيث أصبح معدّل النمو في السنة الأولى لوصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم (6.2%) وحصلت الدولة على (8) مليارات دولار من خصخصة المنشآت العامة غير المجدية اقتصادياً منذ عام 2003، أضافت إلى الخزانة العامة (34) مليار دولار حتى عام 2011 وتقليص كبير في الديون العامة فقد كان حجم الديون العامة في عام 2002م يمثل نسبة (61.4%) من الدخل القومي، فتراجعت هذه النسبة إلى (28.7%) عام 2016، وتحول المصارف الحكومية من الخسارة إلى الربح إذ نجحت حكومة العدالة والتنمية في مواجهة أزمة 2001م إذ بلغت خسائر المصرف الزراعي وحده (12.1) مليار ليرة، وساهمتْ المصارف بالدفع من خزانة الدولة ب (18.3) مليار ليرة، وتحقيق ربحاً إجمالياً في عام 2010م بلغ (3) مليار و(713) مليون ليرة تركية (إبراهيم، 2018 : 30).

4. تشجيع الحكومة لرجال الأعمال: بإجراء تخفيضات بنسبة (725) على مستحقات الضمان، وكان رجال الأعمال لا يستطيعون الحصول على مستحقاتهم من الدولة جراء ديون الضمان الاجتماعي فقامت حكومة العدالة والتنمية بدفع المستحقات ليستمروا في العمل كما قامت بتشغيل المعاقين بعمر الشباب ودفع مستحقات الضمان الاجتماعي عن المعاقين بين السن (18–29) سنة، والعاملين في الشركات لمدة (5) سنوات وذلك لأجل تشجيع الشركات والمؤسسات على تشغيل المعاقين، إذ بلغ مقدار دخل الفرد عام 2011 قرابة (10469) دولاراً، بعد أن كان (3492) دولاراً عام 2002، ووصل إلى (12859) دولاراً عام 2015، وفي عام 2018 تم رفع الحد الأدنى للأجور حوالي (14%) ليصل أدنى أجر شهري إلى (1603) ليرة، ومن المقرر بلوغه (423.30) دولار بحلول عام 2018 (العربي الجديد، www.alaraby.co.uk2017 :).

5. زيادة نسبة الطبقة المتوسطة: التي تعد أهم طبقة في الدلالة على الاستقرار الاقتصادي لأي دولة، وإذا كانت هذه الطبقة قد تكونت بصورة أساسية منذ الإصلاح الاقتصادي الذي قاده تورجوت أوزال، فإنها قد اتسعت في ظل حكم العدالة والتنمية

وشكلت القواعد الشعبية الأساسية له من خلال محاربة الفقر والسعي نحو التوزيع العادل للثروة، وذلك من خلال برامج الإصلاح القانونية التي تبناها حزب العدالة والتنمية، فبعد أن كانت شريحة مجتمعية تشكل (30.3%) من إجمالي السكان تعيش بأقل من (4,3) دولار يومياً في عام 2002، فقد تراجعت هذه النسبة عام 2011 إلى (2.79%) (عصام الدين، 2015: 35). كما أن نسبة الأتراك الذين يعيشون تحت خط الفقر هبطت من (23%) إلى أقل من (2%) عام 2017، وكان المبلغ المخصص لمجال المساعدة والخدمة الاجتماعية في عام 2002 هو (1,3) مليار ليرة تركية: أما الآن فقد تضاعف هذا الرقم حوالي (15) ضعفا بنهاية عام 2012، حيث وصل إلى (20) مليار ليرة تركية، وكان مقدار نفقات المساعدة والخدمة الاجتماعية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي عام 2002 يساوي (0.5%). وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (1.4%) في نهاية عام 2012 (إبراهيم، 2018 : 31).

6. زيادة حجم الصادرات التصنيعية: حيث ارتفعت الصادرات التصنيعية من (39.1) مليار دولار عام 2002 إلى (157.9) مليار دولار عام 2014، وارتفعت الصادرات التركية عام 2017، بنسبة (10.2%) عمّا كانت عليه عام 2016، لتصل إلى (157.1) مليار دولار مما ساعد في مواجهة التضخم والعجز في الميزانية عن طريق فرض قانون مالي مشدد، تمكن من خلاله من سد عجز الميزانية بشكل كبير، وتقليل التضخم بنسبة عالية وجلب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية بعد حصول الاستقرار الاقتصادي في تركيا، من خلال القانون المالي المشدد، مما أكسب الاقتصاد التركي سمعة دولية جيدة، وهو ما ساهم في تحسين مناخ الاستثمار وطمأنة المستثمرون الأجانب للمجيء والاستثمار في تركيا، وخفض مستوى التضخم إلى (9.4%) عام 2004 و(1.16%) عام 2012 بعد أن كان أكثر من (54%) عام 2001، واستطاع البنك المركزي رفع نسبة الحوالات الموجودة فيه بشكل كبير، حتى وصل إلى (122.1) مليار دولار عام 2011، بعد أن كان (28) مليار دولار عام 2001، ثم انخفض هذا الرقم عام 2015 إلى (96) ملياراً تقريباً، وذلك بسبب الأحداث والتطورات الإقليمية، مما أدى إلى ارتفاع إجمالي الناتج القومي التركي

ووصوله إلى (1,51) تريليون دولار على أساس القوة الشرائية عام 2017 (إبراهيم، 2018 : 32).

لقد سجل الدخل القومي التركي ارتفاعاً من (238) مليار دولار عام 2002 إلى (863) مليار دولار عام 2018، وسجل معدل التضخم في الاقتصاد انخفاضاً من (68.5%)، إلى (11.92%) عام 2019، ليرتفع الدخل السنوي للمواطن التركي من (5,238) ليرة تركية، ليصل اليوم إلى (38,680) ليرة تركية سنوياً، مقابل ارتفاع الحد الأدنى للأجور من (182) ليرة تركية، إلى (1,603) ليرة تركية، ويصعد الاقتصاد التركي إلى المرتبة ال (17) في قوة الاقتصاد العالمي (الجندي، arabi21.com/story:2018) والجدول التالي يبين المؤشرات الرئيسية لاقتصاد التركي قبل وبعد الإصلاح الاقتصادي:

جدول رقم (6)

هيكل الناتج المحلي الإجمالي لتركيا قبل الإصلاح وبعده

القطاع السنوات	الزراعة	إجمالي الصناعة	الخدمات
متوسط 1990	%81	%30	%52
1995	%16	%33	%50
2000	%16	%25	%59
2001	%14	%26	%61
2002	%13	%27	%60
2003	%13	%22	%65
2004	%13	%22	%65
2005	%12	%24	%65
2006	%10	%27	%63
2007	%9	%28	%63
2008	%9	%28	%63
2009	%9.1	%25.2	%65.7
2010	%9.4	%26.4	%64.2

القطاع السنوات	الزراعة	إجمالي الصناعة	الخدمات
2011	%9	%27.4	%63.6
2012	%8.8	%26.6	%64.6
2013	%8.3	%26.6	%65.1
2014	%8	%27.1	%64.9

المصدر البنك الدولي (2016) مؤشرات التنمية العالمية، التقرير السنوي

استطاعت تركيا منذ عام 2002 وحتى عام 2014 الخروج من فئة الدول منخفضة الدخل المتوسط إلى فئة الدول مرتفعة الدخل متوسط، حيث كان يقدر متوسط الدخل الفردي لها (3.570) دولار عام 2002 ووصل إلى (10.515) دولار عام 2014 وحسب إحصاءات وتقارير البنك الدولي فإن تركيا تمكنت من تحقيق هذا النجاح في الفترة ما بين عامي 2002–2008، حيث ارتفع مستوى التقدم التكنولوجي الصناعي وازداد حجم الاستثمارات الأجنبية بها، وانخفض حجم المخاطر الاقتصادية الداخلية والخارجية المحيطة باقتصادها، واستمرت في تحسين أدائها الخاص بالدخول الفردية (مبروك، 2020 :51).

7. التنمية البشرية، والاهتمام بالتعليم: إن الجانب الاقتصادي يعتمد على الموارد البشرية، لذا قام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ببناء (125) جامعة جديدة و(169) ألف غرفة صفية حديثة مزودة بالإنترنت والحواسيب، وتعتبر الدراسة في تركيا على نفقة الدولة، بالإضافة لبناء مدينة مزودة بالمختبرات المجهزة للأبحاث والاختراعات، وتعتبر ميزانية التعليم تفوق ميزانية الدفاع العسكري، والمعلم راتبه يوازي راتب الطبيب وذلك لاستثمار عقول الشباب لخدمة الوطن والعمل على تطور الاقتصاد التركي، وتم إنشاء مؤسسة كوسبك وهي عبارة عن مؤسسة تساعد الشباب بتبني أفكارهم ووضع خطة متكاملة لتنفيذ أفكارهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.

8. تصفير ديون تركيا: قامت تركيا بتسديد جميع ديونها لصندوق النقد الدولي فقد وقعت تركيا عام 1958 اتفاقية تستطيع بموجبها الاقتراض من الصندوق وقد تم الاتفاق، وفي عام 1961 تلقت تركيا أول قرض من صندوق النقد الدولي، وفي عام 2001 تلقت تركيا أكبر قرض من الصندوق وكان القرض بمبلغ (23.5) مليار دولار

وأصبح مجموع القروض التي أخذتها من الصندوق (56) مليار دولار، أما بعد تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002 م بدأت الأمور تسير في اتجاه معاكس فقد تم وضع خطة أبرز أهدافها تطور الاقتصاد التركي وتسديد جميع الديون الخارجية على تركيا وقد استطاعت تركيا في عام 2012 بتسديد جميع الديون لصندوق النقد الدولي.

حققت تركيا معجزة اقتصادية ونهضة تنموية حتى باتت توفر غذاءها ودواءها وسلاحها، ولا تكاد تدخل متجراً تركياً إلا وتجد عبارة "صُنع في تركيا"، هي سيدة الموقف، كما أنها من خلال اكتشافها لحقول غاز وتخلصها مستقبلاً من معاهدة "لوزان" تفتح المجال بذلك للتخلص من العبء السلبي عليها، في ميزان مدفوعاتها فقضية الطاقة من القضايا التي تولي تركيا لها أهمية خاصة: وقد تم فيها عدد من الإصلاحات التي ساهمت بشكل كبير في جذب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص، والناظر إلى تجربة النهضة التركية يجد أن لها أسباباً متعددة، ولكنها تتلخص في سبب رئيس هو بناء الإنسان التركي باعتباره أهم مورد اقتصادي، لاسيما أن العامل التركي يتميز بتقديسه للعمل وامتلاكه المهارات اللازمة لذلك وحب انتمائه لوطنه، وقد استفاد المواطن من التغيير في بنية الاقتصاد الذي تبناه حزب العدالة والتنمية (طاهر، 2016: 105).

ومن أبرز نتائج هذه السياسات التي اتبعتها حكومة حزب العدالة والتنمية في عهد قيادة أردوغان نبرزها كالآتي (بكار، 2019 : 215):

1. ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية نحو (7) أضعاف ما كانت عليه قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم.
2. ارتفاع حجم الإنتاج في كافة القطاعات الاقتصادية إلى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل مجيء حزب العدالة والتنمية ، وقد ترتب على هذا زيادة الصادرات وقد أدرت أمولا طائلة بسبب ذلك.
3. ارتفاع معدلات استخدام رؤوس الأموال الخاصة والحكومية بنسبة 75- 85% عما كانت عليه من قبل.

4. ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص بعد تسلم حكومة حزب العدالة والتنمية إدارة الحكم بنسبة (300%) أما استثمارات القطاع الحكومي فقد ارتفعت إلى (100%).
5. ارتفاع نسبة الاستهلاك في نفس مدة ارتفاع معدلات الاستثمار الخاص والعام لتصل إلى (39%) في القطاع الخاص و (22%) في القطاع الحكومي.
6. قفزت تركيا بترتيب الدول من المرتبة (111) إلى المرتبة (16) على مستوى العالم اقتصادياً وتطمح تركيا دخول نادي (10) الكبار وفق رؤية أردوغان لعام (2023) ، حيث أنه يعقد الأمل (أردوغان) الاعتماد على عدة عوامل أبرزها تدشين مجموعة مشاريع جديدة كتلك التي تم تدشينها والتي اعتمدت في معظمها على نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص أبرزها مطار إسطنبول الدولي (الأول في العالم) ، الجزر الصناعية ، محطة أمن قويو النووية وغيرها.

3-4 الانجازات الصعود على الصعيد الاجتماعي:

منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية وإعلان قيام الجمهورية التركية الحديثة عام 1923، تحمل مؤسسها "مصطفى كمال أتاتورك" مسؤولية إبعاد الدين عن الدولة، معتمداً في ذلك على مبدأ القومية التركية الموحدة في المجتمع التركي، مما نتج عنه عزل المجتمع التركي المسلم عن بقية المجتمعات الإسلامية في المنطقة العربية بسبب عملية التغريب التي عرفها المجتمع التركي منذ تأسيس تركيا وحتى عام 2002، وتشكل تركيا من ناحية التعدد العرقي والمجتمعي صورة مصغرة عن الدولة العثمانية، إلا أن معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 قد اعترفت للأقليات في الحياة السياسية التركية بمواقع لا تتناسب مع ثقلها السكاني (نور الدين، 1997 :219).

ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

4-3-1 دور القيادة في تحقيق العدالة الاجتماعية.

4-3-2 دور القيادة في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

4-3-1 دور القيادة في تحقيق العدالة الاجتماعية:

العدالة الاجتماعية عبارة عن نظام اجتماعي اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الاقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل الدولة على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خبرات المجتمع للجميع، وتتمثل في النفعية الاقتصادية، والعمل على إعادة توزيع (الدخل القومي، وتكافؤ الفرص)، ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني، ورغم تعدد مفاهيم العدالة الاجتماعية إلا أن عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية تجمع على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها: المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد والأعباء، الضمان الاجتماعي، توفير السلع العامة، العدالة بين الأجيال (جول، 2013 : 154). وهذا ما يحاول النموذج التركي للتنمية الوصول إليه عبر الاستمرار في التطور ضمن سياقه الوطني والدولي، وأثبت نجاحه بقدرته على دمج الإسلام بالديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تحقيق العدالة الاجتماعية، والعمل ضمن إطار السوق الحرة والاهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع، وتعتبر التنمية الاقتصادية السمة الرئيسية للنموذج التركي بالاستناد على السوق الحرة والإنتاج الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتعتبر السياسة الاجتماعية التركية المواطن هو الأصل في بناء المجتمع فهو الذي يصنع المجتمع الذي يكون الدولة، والعلاقة بين المجتمع والدولة يجب أن تكون مبنية على العدالة، فالدولة مطالبة بتحقيق العدل الاجتماعي لتحافظ على قوتها داخلياً وخارجياً، ولتحقيق ذلك فقد قامت قيادة حزب العدالة والتنمية بتبني خطة للنهوض الاجتماعي في تركيا، وكانت هذه الخطة قائمة على عدة من المرتكزات والمبادئ، وذلك خدمة للهدف المنوي تحقيقه والمتمثل في رفاه المجتمع التركي وتقدمه ويمكننا بيان تلك الخطة بمرتكزاتها وبمبادئها على النحو التالي:

أولاً: مرتكزات التجربة التركية النهضوية: وقد تمثلت بعدة قواعد أساسية صالحة لارتكاز تجربة اجتماعية نهضوية طموحة وقد تمثلت بما يلي: (جول، 2013: 155-157):

1. تطبيق سياسات اجتماعية من شأنها تحقيق السعادة لجميع المواطنين وليس لفئة معينة.
2. إعداد برامج عناية خاصة بالفقراء والمسنين والأطفال والمحتاجين والعاطلين عن العمل.
3. إثراء مصادر خدمات الدولة الاجتماعية، وتفعيلها بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
4. منع ممارسة التمييز ضد أي شخص بسبب الإعاقة البدنية أو الذهنية، وتوفير حياة آمنة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتحسين معيشتهم مع إعفائهم من الضرائب، وتوفير وسائل نقل خاصة بهم.
5. دعم مشاريع إعادة تأهيل المتسولين وأطفال الشوارع والمشردين.
6. الحفاظ على الموارد الطبيعية كي تنتفع الأجيال القادمة بها، ومنع الاحتكار والقضاء على التباينات القائمة بين المناطق المختلفة، وإنتاج وتوفير الخدمات التي يتم توفيرها في الأسواق، وإجراء التعديلات القانونية على المستوى العام لتطبيق مبدأ الاستحقاق.
7. جمع إدارة الضمان الاجتماعي والمساعدات والخدمات الاجتماعية في وزارة واحدة، من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للعمل وفق معايير واحدة.

وقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية تحسناً كبيراً على مخصصات الميزانية للقطاعات الاجتماعية، وتم تخصيص رواتب لعوائل المعاقين، ومساعدة المحتاجين ومنح حق العقد الاجتماعي للموظفين، كما ارتفع مستوى الدخل الفردي.

ثانياً: مبادئ تحقيق العدالة الاجتماعية: إن المبادئ الأساسية التي انطلقت منها السياسية الاجتماعية للارتقاء بالمجتمع التركي وفق تصور قيادة حزب العدالة والتنمية تمثلت بما يلي: (العربية، 2015: 8/25):

1. رفض كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة التي تعتبر مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمتهم.

2. ضـرورة أن يكـون جميـع الأشـخاص والمؤسسـات والهيئـات الـذين يعملـون بالوظـائف العامـة داخـل هيكـل الدولـة مـن خـلال السـلطات التشـريعية والتنفيذيـة والقضائية التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة بما يوافق القانون.
3. حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية من الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة.
4. دور الدولة في الاقتصاد يقتصر على التنظيم والمراقبة، كما أن عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة، أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية، ويجب إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة.
5. لاعتماد على الديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة، الاهتمـام بمؤسسـات المجتمـع المـدني، التـي لا غنـى عنهـا فـي تطبيـق هـذه الخصائص، وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.

إن النجاح في تحقيق العدالة الاجتماعية، ساهم في استقرار تركيا داخلياً من خلال إبعاد أي تمايز طبقي ظاهر بين المكونات العرقية للشعب التركي، سواء القومية التركيـة كأغلبيـة أو العربيـة أو الأرمنيـة أو اليهوديـة (يهـود الدونمـة)(*)، أو اليونانيـة كأقليات، والسماح لحزب العمال الكردستاني جنوب شرق تركيا بالعمل باعتبار أن الأقلية الكردية الأكبر، من حيث العدد من بين الأقليات في تركيا، وتستقر على مساحة لا بأس بها من جنوب شرق تركيا، وتسعى إلى إنشاء دولة كردستان الكبرى، وقد أكد "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي الأسبق أن تركيبة تركيا العرقية والدينية والثقافية المتعدد يمنحها القدرة على المناورة في العديد من المناطق ومن ثم فهي تتحكم في منطقة جوارها الإقليمي (باكير، 2010: 175).

(*) يهود الدونمة: هم فئة من اليهود أعلن إسلامهم ظاهرياً إبان الحكم العثماني، واحتفظوا بديانتهم اليهودية سراً والدونمة تعني العودة إلى الدين الإسلامي.

ثالثاً: إعادة تشكيل منظومة الحياة الاجتماعية: إن المجتمع التركي كباقي مجتمعات العالم، يتكون من أعراق وأجناس ومذاهب... الخ مختلفة، لذا فإن قيادة حزب العدالة والتنمية أولت هذا الجانب اهتماماً كبيراً وخاصة أن الحزب يوصف بأنه يتبنى ديمقراطية محافظة، والحافظة تعني التغيير، ولكن تحقيق التغيير يجب أن يكون عبر حماية القيم الأساسية ومكتسبات البنى التقليدية، ويعتبر "يالجسن أردوغان" أحد أهم المنظرين للديمقراطية المحافظة فالمؤسسة الاجتماعية هي الأكثر أهمية من الأسرة، لأنها الناقل للتقاليد والقيم الاجتماعية، وفي الوقت الذي تعد التقاليد ضرورية لبناء الدولة والحفاظ على السلم الاجتماعي في بيئة سياسية تعددية، فإنه يرى أنّ "المذهب المحافظ الحديث" جزءً لا يتجزأ من "الليبرالية" (Political Vision 2023. 2012: 6).

لم تكن التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في المجتمع التركي وحدها كافية لتعزيز قوة التيار المحافظ أو لإحداث التحولات السياسية التي تشهدها تركيا، لذا وطور حزب العدالة والتنمية هوية سياسية جديدة، أراد من خلالها إعادة تشكيل منظومة العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في تركيا، وذلك عبر تبني برنامج يقارب بين مكونات المجتمع والطيف السياسي الموجود، فيضع نفسه في وسطه على أساس القيم التركية المشتركة الجامعة لهذه المكونات، وتبنى أيديولوجية فضفاضة سماها "الديمقراطية المحافظة"، لإيجاد مفهوم يلتقي على أرضيته أعضاء الحزب ومؤيدوه من ذوي التوجهات الإسلامية، والتيار المحافظ، والقوميون، والليبراليون، وحتى بعض النخب العلمانية التقليدية (قدورة، 2014: 6).

وتؤكد "الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية" أنّ الحزب بهذه الهوية الجديدة أصبح في "مركز" الفعل السياسي وليس الهامش، وأنه حوّل إمكانيات التيار المحافظ إلى "مؤسسة"، وأنّ الديمقراطية المحافظة "تجمع بين الاختلافات المجتمعية على أساس ثقافة التسوية في المجال السياسي". وأن الحزب من خلال "سياسة الوحدة الحاضنة يضع نفسه كنقطة جامعة للأفراد القادمين من تيارات سياسية مختلفة على أساس القيم والمبادئ الراسخة" وفي السنوات الأولى لتأسيس حزب العدالة والتنمية، نشأت سبل للتعاون بين الليبراليين والمحافظين الاجتماعيين، وبخاصة في ما يتعلق بالكفاح لتفكيك

نظام الوصاية الكمالي الذي ترعاه المؤسسة العسكرية، ودعم المثقفون الليبراليون أيضاً، ما يسمى المبادرات الكردية والأرمنية والعلوية التي أطلقتها حكومة حزب العدالة والتنمية عام 2009، ضمن ما سمي لاحقاً تحقيق المواطنة المتساوية، ودعموا الإصلاحات الداخلية السياسية والاقتصادية (اليوسف، 1993: 37).

إن الاتفاق على أساس مصالح أو مرحلة سياسية معينة، لا يعني اختفاء الاختلافات الجوهرية بين "المحافظة الديمقراطية" المستندة إلى القيم والهويات المحلية التي يدعو إليها حزب العدالة والتنمية ومفكروه، وبين "الديمقراطية الليبرالية" الداعية إلى الحريات الكاملة في تركيا بمفهومها العالمي التحرري المطلق من دون تقيدها بما يتوافق مع التقاليد التركية المحلية، ومع تزايد تكرّس السلطة بيد المحافظين الديمقراطيين مع وصول أردوغان للرئاسة، ومع التناقص التدريجي لأهمية الهدف المشترك المرتبط بتفكيك نظام الوصاية العسكرية العلمانية، تتزايد فرص عودة المحافظين والليبراليين إلى المربع الأول المتعلق باختلافهما الجوهري تجاه المجال الاجتماعي (بوخريسة، ساسي، عرقوب، 2019: 9).

ففي حين تعتمد الليبرالية الروح "الفردية"، وتتحرر من التاريخ وارثه وتقاليده، تدافع المحافظة على استعادة السلطة في المجال الاجتماعي، وتشترط "الصالح العام" للمجتمع كله، وترتبط بالتاريخ (القيم والتقاليد)، وإذا كانت الليبرالية تدعو إلى "الفصل" بين المجتمع المدني والدولة، كي لا تسيطر الدولة على مؤسسات المجتمع المدني المستقلة ولا تؤثر في حريتها، فإنّ يالجين أردوغان، منظر الديمقراطية المحافظة، يذهب إلى "إدماج" الدولة والأمة، فيقول: "إن إعادة الوحدة للنظام الديمقراطي هو شرط مسبق أساسي للتعايش السلمي بين الفوارق الاجتماعية، لإحداث الاندماج بين الدولة والأمة لاستعادة النظام المتآكل" ومن أجل الحفاظ على السلم الاجتماعي، يؤكد أردوغان أن الديمقراطية المحافظة تحتاج إلى خلق بيئة سياسية تعددية تحترم المجموعات الهوياتية المختلفة (وهو ما يتفق مع الليبرالية)، ولكنها تعتمد في ذلك على "القيم المشتركة" التي هي جوهر الديمقراطية المحافظة، وهو ما يتعارض مع الديمقراطية الليبرالية المطلقة التي لا تعترف بالقيم الموروثة، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في تحويل قوى "الهامش" المحافظة إلى منظومة مؤسسية فاعلة، ووضعها في

"مركز" السلطة، أي في مؤسسات الرئاسة والحكومة والبرلمان، ومع تعاظم نفوذها الاقتصادي والإعلامي، يتصاعد الجدل عن مكانة العلمانية ومستقبل النظام العلماني، في ظل سيطرة حزب ذي جذور إسلامية، والقوى المحافظة التقليدية المتحالفة معه على الدولة، وبخاصة مع إعلانه السعي لتأسيس "جمهورية جديدة" (قدورة: 2014: 7).

والحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر كان هو من أولويات الحكومة التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، حيث انخفض الفقر من (44%) في عام 2002 إلى (22%) في عام 2012، وعلى الرغم من ذلك، فإن النسب لا تزال عالية في تصور البعض وبحاجة إلى تعزيز الجهود المبذولة في هذا الشأن، إضافة إلى ارتفاع مؤشر التنمية البشرية بتركيا من (0.671) في 2005 إلى (0.759) في 2013، وفي مجال التعليم فقد زاد معدل الالتحاق بالمدارس، فاعتبارًا من 4 حققت معدل التحاق بالمدارس الابتدائية يكاد يكون عالميًا بنسبة 96.3، مع معدلات التحاق بالمدارس الثانوية بلغت نسبتها (79.4%) (طاهر، 2016: 110).

وحسب "الرؤية السياسية" لحزب العدالة والتنمية، فإنه يؤمن بالسياسة التي تقوم "بتطبيع النظام"، إذ يقول: "لعدة عقود بقيت الحياة السياسية التركية تقع تحت تأثير التوترات المتصاعدة بين العلاقات التالية: الدينية– السياسية والتقاليد– المعاصرة، والدين – الدولة، والدولة – المجتمع – الفرد، ويسعى الحزب لإعادة بناء هذه العلاقات وإزالة عناصر التوتر بين الدولة والشعب، مما يعني إعادة بناء العلاقات من خلال الرجوع إلى المكونات الطبيعية الموروثة في المجتمع التركي وقيمه المشتركة، من دون فرض فلسفة متشددة للدولة تقضي على التقاليد بحجة التحديث، والدين بحجة التغريب، وتقضي الهويات الثقافية والعرقية الأخرى.

4-3-2 دور القيادة في تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة:

عند الحديث عن التنمية الاجتماعية الشاملة، فهذا يعني أننا سنتناول كافة الأمور التي تلحق بالمجتمع التركي، وهذه متعددة ومتشعبة. إلا أن قيادة حزب العدالة والتنمية حرصت على إيلاء هذه الجوانب اهتماماً خاصاً، ويمكننا أن نبين ما قامت به حكومة العدالة والتنمية في هذا التوجه:

أولاً: القطاع الصحي: شهد قطاع الصحة في تركيا تطوراً كبيراً على صعيد الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، فقط كانت ميزانية وزارة الصحة قبل وصول العدالة والتنمية إلى الحكم (2.355) مليار دولار، لتصل في عام 2018 إلى (71.5) مليار دولار، وليرتفع عدد المؤسسات الصحية إلى (878) مستشفى، (2548) محطة إسعاف عاجل، (7756) مركز صحة عائلية في (81) محافظة تركية، وبلغ عدد المراكز الخاصة بالمعاقين عام 2002 (21) مركزا، ويتلقى الخدمة (1843) من ذوي الاحتياجات الخاصة، مقابل (103) مراكز خاصة بالمعاقين، يتلقى الخدمة فيها (7111) من ذوي الاحتياجات الخاصة، كما زاد المعاش الشهري الذي تخصصه الحكومة لذوي الاحتياجات الخاصة من (25) ليرة تركية عام 2002 إلى (529) ليرة تركية عام 2017 (الجندي، 2018: 6/15).

ثانياً: القطاع التعليمي: لقد ارتفع الإنفاق على التعليم في تركيا ، وأصبح على رأس الميزانية التركية، في عهد الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث تم تشييد المدارس وتطوير المناهج وتقليص عدد الطلاب في الفصول الدراسية، ودعم المعلمين وتأهيلهم والرقابة على أدائهم، كما تم تشجيع التعليم لدى الأسر ذات الدخل المحدود بصرف مكافآت عن كل طالب وطالبة يتم إرساله للدراسة. إن تركيا تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بسهولة الالتحاق بالجامعات في أوروبا، وأن عدد الجامعات في تركيا ارتفع من 76 إلى 207 جامعات، وذلك منذ استلام حزب العدالة والتنمية إدارة تركيا عام 2002، وحتى نهاية عام 2020. وظهرت قوة القطاع التعليمي خلال أزمة "كورونا" التي عصفت بدول العالم وأثرت عليها اقتصاديا وتعليميا، لكن تركيا تمكنت من تخطي هذه "المحنة"، واستطاعت بفضل الخطط الممنهجة من السيطرة وضبط الوضع التعليمي، إذ تم توزيع 2 مليون كمبيوتر لوحي على الطلاب، منها (657) ألفا خلال فترة تفشي فيروس "كورونا"، وتقديم ما يقرب من 180 مليون درس عبر البث الحي على قناة (تي آر تي) وموقع (EBA) الإلكتروني منذ أن بدء التعليم عن بُعد في 23 آذار 2020 (ترك برس، www.turkprees.co/ :2021).

ثالثاً: القطاع الخدمي: مر نظام الضمان الاجتماعي التركي بتحول كبير في عام 2007، عندما تم دمج صناديق التأمين الثلاثة وهي مؤسسة التأمينات وصندوق

التقاعد ومؤسسة أرباب الحرف والمهن الحرة بموجب القانون رقم 5502، و سميت بمؤسسة التأمينات الاجتماعية مما أدى إلى إرساء نظام عامل أكثر كفاءة وسرعة، يستند إلى مركزية التحكم في صناديق الضمان الاجتماعي المختلفة داخل مؤسسة واحدة وغطت أكثر من 81% من عدد السكان.ويغطي نظام الضمان الاجتماعي الآن ما يقرب من (99%) من مجموع السكان حيث شهد هذا العدد زيادة بنسبة (29%) منذ عام 2002. ومؤسسة الضمان الاجتماعي تتكفل بتسيير نظام الضمان الاجتماعي وفق مبادئ التأمين الاجتماعي بشكل مؤثر وعادل ويمكن الوصول إليه بسهولة ويمكن إدامته من الناحية الواقعية والمالية وقائم على المعايير المعاصرة (بوخريسة، ساسي، عرقوب، 2019: 11).

رابعاً: تخطي الفوارق الاجتماعية: إن عملية التنمية هي عملية جماعية تتآلف وتنسجم ليس مكوناتها فقط، وإنما كذلك أجزاء هذه المكونات، ويجب أن تتحرك تلك المكونات وجزئياتها ضمن سياق عام يضمن التغذية المتبادلة بين الكل والأجزاء، ولا يمكن نجاح عملية التنمية إلا باعتبارها ذلك العمل المركب الشامل لمجموع الأجزاء، وحتى يتحقق ذلك، لا بد من تناغم الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث تخدم بعضها بعضا، كما يجب أن يتوازن ويتوازى النمو القطاعي والإقليمي داخل الدولة، بما يحقق التكاملية المنشودة، والتي تصب في النهاية في ثمار تنموية مستدامة، أنضجت تركيا بعضها، ولا تزال تحتاج إلى عمل دؤوب لإنضاج البقية. وان سر نجاح الحزب هو وضعه للمناهج والوعود للشعب التركي حتى تكون أهدافا مشتركة للجميع، لأنها منطلقة من العمل مع كل أطياف وأحزاب المجتمع التركي، ورفع شعار واحد للبرامج والخطط حيث كان شعاره البرامج لا توضع لمجرد التغني بها في فترة الانتخابات فقط، وإنما لتصبح مشاريع على أرض الواقع، وتصبح إنجازات يفتخر بها المواطن التركي، فجميع الخطط التي وضعها في حملته الانتخابية قد حققت وخاصة البرامج التي وضعها الحزب في الانتخابات الأولى عام 2001 م حيث جراء تنفيذ كل البرامج التي وضعها في حملته، وهو ما أدى إلى وجود ثقة للمواطن التركي في الحزب، ورأينا هذا بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة كيف خرج الشعب التركيب كل أطيافه لمواجهة الدبابات، وهو ما لم نره في الانقلابات السابقة، مشروع تركيا الجديدة التي تحدث عنه

أردوغان سيكون عبر ثلاث محطات كبرى هي تركيا سنة 2023، وتركيا سنة 2053، وتركيا سنة 2075 (الجندي، 2018: 6/15).

خامساً: تطبيق القانون على الجميع: القضاء يقوم على مبادئ استقلال المحاكم والأمن الوظيفي للقضاة. والقضاة يعملون بشكل مستقل. يحكمون على أساس قناعة شخصية وفقاً لأحكام الدستور والقانون والفقه. والأجهزة التشريعية والتنفيذية يجب أن تمتثل لقرارات المحاكم، ولا يمكن تغيير أو تأخير تطبيق هذه الأحكام. وظيفياً، اعتمد النظام القضائي الثلاثي عليها في الدستور وفقاً لذلك، تم تقسيمها إلى القضاء الإداري، والقضاء القانوني والقضائي الخاص. والمحكمة الدستورية والمحكمة العليا للطعون، ومجلس الدولة، المحكمة العسكرية العليا للطعون والمحكمة الإدارية العسكرية العليا ومحكمة تنازع الاختصاص هي المحكمة العليا المنصوص عليها في القسم القضائي في الدستور. والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين والمجلس الأعلى للحسابات العامة هما منظمتين إضافيتين من الوظائف الخاصة التي ترد في القسم القضائي في الدستور.

4-4 انجازات الصعود على المستوى العسكري

نتيجة لإدراك تركيا التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجهها فقد سعت إلى تطوير قدراتها العسكرية، إذ أنها تتمتع بقدرات عسكرية رئيسية في المنطقة العربية، حيث تحتل المرتبة العاشرة على مستوى العالم من حيث حجم القوة العسكرية، والمرتبة الثانية في حلف الأطلسي بعد الولايات المتحدة، والأولى في منطقة الشرق الأوسط، حيث يصل إجمالي هذه القوات إلى حوالي (1.2) مليون فرداً منهم (639) ألفاً من القوات العاملة و(387) ألف من احتياطي و(180) ألف من القوات شبه العسكرية و(30) ألف جندي في قبرص الشمالي (مبروك. 2020 :55).

ولتحقيق أهداف هذا المحور فإننا سنتناوله كما يلي:

4-4-1 دور القيادة في بناء وتعزيز القدرة العسكرية

4-4-2 دور القيادة في تحقيق الانجازات العسكرية.

4-4-1 دور القيادة في بناء وتعزيز القدرة العسكرية

يعد ترتيب الجيش التركي عالمياً حسب إحصائيات 2020، ووفقاً للعديد من العوامل من حيثُ القوة العسكرية التي يمتلكها أحد أقوى الجيوش العالمية، إذ يتألف من (الجيش والقوات البحرية، والقوات الجوية)، لقد احتلت تركيا أواخر القرن العشرين المرتبة الرابعة من حيث أكبر ميزانية عسكرية بالنسبة إلى الناتج المحلي بين لأعضاء حلف الأطلسي، ويعود ذلك إلى التزام تركيا تجاه العضوية في حلف الأطلسي، وارتباطها بمصالح فئات لها قوة ضغط سياسي وتدخلها بعدم إدخال أي تخفيضات في الميزانية العسكرية، فبالنسبة لتركيا يعد الاستيراد العسكري المدخل الأساسي في سبيل تغطية النقص من حيث العدد والنوعية في قدراتها العسكرية، فقد احتلت تركيا المرتبة الخامسة من حيث مستوى وارداتها من الأسلحة بعد السعودية والسابعة في أكبر مستوردي الأسلحة في العالم (إسماعيل، 2016: 2/17).

والجدول التالي يبين طبيعة القوة العسكرية التركية في عام 2016.

جدول رقم (7)

القوة العسكرية التركية 2016

الجيش التركي	2016
عدد القوات النظامية في الجيش التركي	410 ألف جندي
عدد القوات الاحتياطية للجيش	186.6 ألف جندي
عدد طائرات الجيش التركي	1.020 طائرة متنوعة
مروحيات	443 مروحية منها 559 مروحية هجومية
عدد الطائرات الهجومية في الجيش التركي	223
عدد الطائرات المقاتلة في الجيش التركي	223 طائرة
عدد طائرات التدريب في الجيش التركي	276
عدد المطارات التركية في الخدمة	98 مطار
عدد الدبابات	تمتلك 3.778 دبابة متنوعة
عدد مركبات القتال المدرعة "AFV" في الجيش التركي	7.550 مركبة مدرعة
يمتلك الجيش التركي	697 قطعة مدفعية مقطورة
القوة التجارية البحرية لتركيا	669 سفينة

الجيش التركي	2016
القواعد البحرية	9 قواعد بحرية كبرى
وتبلغ قوة الأسطول التركي	115 قطعة بحرية
عدد الغواصات في الأسطول التركي	13 غواصة
يوجد في الجيش التركي	16 فرقاطة و8 طرادات
يوجد في الجيش التركي	32 كاسحة ألغام بحرية و11 سفينة كاسحة ألغام
ميزانية الدفاع السنوية للجيش التركي	18.1 مليار

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد إسماعيل، جمال (2016). هل يمكن للجيش التركي مواجهة روسيا في سوريا بشرياً وعسكرياً؟. القدس العربي، العدد 2016/2/17، هذا وأخذت بالتنامي فهي في الواقع اليوم أكثر بكثير مما جاء في الجدول.

من خلال الجدول السابق نجد أن تركيا تمتلك جيش قوي من حيث عدد أفراد القوات المسلحة والأسلحة والمعدات العسكرية الحديثة وخصوصاً في المجال الدفاعي والهجومي، مما يجعل الجيش التركي من أقوى الجيوش في منطقة الشرق الأوسط، وهذا يساعدها في تعزيز نفوذها الإقليمي، وتركيا دولة تعمل بشكل مستمر من أجل تعزيز مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والديمغرافية بما يساعد على القيام بأدوار على المستوى الإقليمي والدولي.

وحسب تصنيف "غلوبال فاير باور" تبلغ ميزانية الجيش التركي أكثر من (17) مليار دولار أمريكي، وتصل القوة البشرية للجيش التركي (735) ألف عسكري، بينهم (355) ألفاً في حالة عمل نشط، ويمتلك الجيش التركي الأسلحة التقليدية، وأيضاً يمتلك القدرة على تصنيع تلك الأسلحة التقليدية، وهذا ما أكده الرئيس "أردوغان" حيث قال: "أن القوة الإنتاجية للصناعات الدفاعية التركية تجاوزت (5) مليار دولار، وأنتجت الصناعة العسكرية التركية أسلحة بقيمة (4.3) مليار دولار ونتطلع ليكون في عام 2023 بما يقارب ال (25) مليار دولار، وتجاوز عدد الشركات العاملة في مجال العسكري إلى (500) شركة، لتصدر ما قيمته (1.5) مليار دولار، ومن المتوقع أن تتجاوز قيمة الصادرات الدفاعية التركية في عام 2018 لـ (1.8) مليار دولار، وتعتبر أمريكا من أول الدول المستوردة للسلاح التركي بنسبة (39%)، وتشمل أجزاء طائرات،

ومروحيات، وبرامج ومعدات الحرب الإليكترونية، تليها السعودية بحصة (9.2%)، وفي عام 2018 ستصبح ألمانيا المركز الثاني من حيث استيراد الأسلحة التركية، واحتلت عمان المركز الثالث بقيمة (20) مليون دولار و(328) ألف دولار، وهولندا المركز الرابع بقيمة (676) ألف دولار، وبريطانيا بقيمة (10) مليون دولار (المركز الديمقراطي العربي، 2017: 4).

ويعتبر قطاع الإنتاج في الصناعات الحربية والدفاعية من القطاعات المهمة التي اهتم بها أردوغان خاصة في ظل عدم استقرار العلاقات السياسية لتركيا مع عدد من الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، فانتقل الإنتاج الحربي والدفاعي المحلي من (20%) عام 2001 إلى (60%) عام 2017، لتقفز ميزانية التصنيع والإنتاج من (1.3) مليار دولار إلى (6) مليار دولار، وانعكس هذا الإنتاج إيجابياً على حجم التصدير في الإنتاج الحربي المحلي التركي ليرتفع إلى (2) مليار دولار عام 2017، ومن المعدات الحربية والدفاعية التي تم إنتاجها، الدبابة الحربية (ALTAY) والطائرة دون طيار (TF-X) والطائرة المروحية ATAK، والغواصة التركية، والأسلحة الأوتوماتيكية الرشاشة التي يستخدمها حرس رئاسة الجمهورية في تأمين الرئيس (الجندي، 2018: arabi21.com/story).

وتقدر قيمة ميزانية الإنفاق الحكومي التركي على البحث والتطوير العسكري اليوم بنحو (1.5) مليار دولار، لتكون بذلك واحدة من بين الدول (15) الأكثر إنفاقاً على التكنولوجيا العسكرية في العالم. ووفق إحصاءات معهد ستوكهولم للسلام، فإنَّ إجمالي ميزانية المبالغ المستثمرة في الصناعات الدفاعية المحلية في تركيا ارتفعت من (5.5) مليار دولار عام 2002م، لتصل إلى (60) ملياراً عام 2020م، وصنعت تركيا نحو (970) من احتياجاتها العسكرية، بعد أن كانت النسبة لا تتجاوز الـ (20%) في عام 2003م (بشير، 2020 :hafryat.com).

4-4-2 دور القيادة في تحقيق الإنجازات العسكرية:

ويمكننا تناولها في فقرتين هما:

أ- تنمية وتطوير الصناعات الدفاعية: شكّلت الصناعة الدفاعية المتنامية في تركيا حجر زاوية في السياسة الخارجية المستقلة والتوكيدية التي ينتهجها أردوغان، وذلك لسببّين أساسيين. فهذه الصناعة تحول الأنظار عن أزمة العملة التركية والسياسة الخارجية المضطربة، لقد تسببت تركيا بتقويض حلفائها التقليديين من خلال شراء منظومة الصواريخ الروسية "إس 400"، والسعي خلف أطماع في قطاع الطاقة في شرق المتوسط، وتوسيع دائرة نفوذها في ليبيا، وشن عملية "نبع السلام" التي دفعت بأعضاء حلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى فرض عقوبات عليها. لذلك فإن الصناعة الدفاعية المتنامية تمنح تركيا هامش مناورة أكبر في سياستها الخارجية من خلال خفض الاعتماد على واردات الأسلحة وتعزيز الاستقلالية الذاتية.

وعملت تركيا على تنمية البنية التحتية للنقل الجوي من خلال بناء المطارات وتحديث الطائرات، حتى أصبحت مكاناً مثالياً لأنشطة الطيران المدني، فقد ارتفع عدد ركاب الخطوط الجوية التركية من (34) مليون راكب في عام 2004 إلى (193) مليون راكب في عام 2017م وازداد عدد الطائرات المدنية من (626) إلى 7 في الفترة بين عامي 2003 إلى 2016، مع زيادة حجم الأسطول الجوي من (162) طائرة إلى (540) طائرة شحن، وخلال نفس الفترة ارتفع حجم أعمال الطيران المدني من (2.2) مليار دولار أمريكياً عام 2002 إلى (20) مليار دولار أمريكي عام 2017 (AKOSY.2018: 1068).

بدايات المحاولات التركية في الصناعات الدفاعية تعود للعام 1965 مع بدء الخلاف حول القضية القبرصية وموقف حلفاء تركيا منها، وحينها تمّ تأسيس جمعية خاصة بالصناعات البحرية عام 1970، وتم تأسيس جمعية لتقوية القوات الجوية، وبعد حرب قبرص في العام 1974، تم جمع المؤسستين في فرع واحد بهدف تقوية الجيش التركي، وتأسست شركة "آسيلسان" للأسلحة الدفاعية، وجاءت بعد عام 1985 التحولات إلى الصناعة العسكرية الدفاعية، والتي وفرت بداية ما نسبته (18%) فقط من احتياجات الجيش التركي، فيما تبلغ هذه النسبة (70%)، وهذا التحول لم يعد

يقتصر على المجالات البسيطة من العتاد والأسلحة، أي الملابس وذخيرة الأسلحة الفردية، بل تطور ليشمل كافة القطاعات، فتم تأسيس شركة الصناعات الفضائية عام 1982، وشركة تصنيع الصواريخ عام 1988، وشركات عديدة أخرى، وباتت تركيا عام 2000 دولة منتجة لأسلحتها، رافقت ذلك إرادة سياسية لتعزيز مجال الصناعات الدفاعية من كافة الأحزاب التي تولّت الحكم (عمر، 2020: 5-9-2020).

ومع تسلم حزب العدالة والتنمية الحكم وانتهاجه نزعة أكثر استقلالية وتصادمية مع الولايات المتحدة في ملفات عدة، أبرزها ملف التعاون خلال الغزو الأميركي للعراق عام 2003، وتصادم الحزب مع إسرائيل والاتحاد الأوروبي، تم التوجه أكثر نحو التركيز على التقنيات الحديثة في استخدامات الأسلحة، وذلك مع تزايد الحظر الذي فرض على بيع أنقرة أسلحة نوعية، فحرمان تركيا من الطائرات المسيرة الأميركية قادها لصنع طائرات "بيرقدار" المسيّرة، ومنع طائرات "أباتشي" عنها قادها لصناعة مروحيات "آتاك"، وكذلك منعها من امتلاك الصواريخ قادها لإنتاج أنواع مختلفة من المدافع والصواريخ بعيدة المدى، وأهمها المدافع المعروفة باسم "أويس" والتي يصل مداها لمئات الكيلومترات، وكانت عنصرا مهماً في استهداف الوحدات الكردية، وكذلك صواريخ "تشنار" (الجزيرة نت، 2020: 18/7).

وشهدت الصناعة الدفاعية التركية ازدهاراً خلال القرن العشرين، ففي عام 2010 كانت لدى تركيا شركة واحدة على قائمة أول مئة شركة دفاعية في العالم، أما في عام 2020 فأصبح لها سبع شركات على القائمة، متفوقة بذلك على إسرائيل وروسيا والسويد واليابان مجتمعة، وقد تراجعت حصة تركيا من واردات الأسلحة بنسبة (9648) عام 2015 إلى عام 2019، وكانت تركيا تستورد (9670) من معدّاتها العسكرية، وانخفضت هذه النسبة إلى (630/) وازداد حجم صناعة الأسلحة التركية من مليار دولار في عام 2002 إلى (11) مليار دولار في عام 2020، حيث فاقت قيمة الصادرات (3) مليارات دولار، مما جعل تركيا تحتل المرتبة (14) عالمياً في حجم الصادرات الدفاعية، وقد استثمرت تركيا (60) مليار دولار في المشاريع الدفاعية، ونظراً إلى التشنجات اليونانية-التركية على خلفية الحقوق في مجال الطاقة في شرق المتوسط، أنشأت تركيا فرقة بحرية لمضاهاة سلاح البحرية اليونانية (الهزايمة، 1996: 23).

لقد تسبّب اعتماد تركيا على استيراد المحركات بحدوث تأخير في تنفيذ عقد أساسي آخر لتصدير دبابة "ألتاي" الحربية التركية، وهي الدبابة الحربية الأغلى ثمناً في العالم، إذ تُباع بـ (13.75) مليون دولار، لقد وقعت قطر عقدا بمليارات الدولارات لشراء (100) دبابة "ألتاي" من تركيا، في صفقة قد تكون من أكبر صفقات تصدير السلاح التي عرفتها الصناعة الدفاعية التركية منذ عقود، ولكن تركيا تعوّل على الخبرة الألمانية في مجال المحرّكات لتصنيع هذه الدبابات، وتحجب ألمانيا التكنولوجيا عنها بسبب الهواجس السياسية. بالمثل، تعتمد طائرة "أقنجي" المسيرة التركية، التي سوف تؤدّي دوراً أساسياً في الحفاظ على القدرة التشغيلية لسلاح الجو، على محرّكات مروحية تربينية أوكرانية من نوع (Al-450) ولكن أوكرانيا تبدي ترددا في تبادل التكنولوجيا العسكرية مع تركيا، بسبب المخاوف العامة بشأن حقوق الملكية التكنولوجية.

وطبقاً لدراسة نشرها مركز ستراتفور فإن الإحصائيات الرسميّة التركية تشير إلى أن الصناعات الدفاعية التركية المحلية باتت فعلياً تلبّي (70%) من المتطلبات العسكرية التركية، مقارنة بنحو (20%) فقط عندما صعد حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2003، مما جعلها أكثر قدرة على مواجهة حظر الأسلحة، ومكنها من الظهور بقوة والاستعداد للبقاء، بعد أن خاضت تجربة مؤلمة في عمليات الحظر التي كان آخرها الحظر الأوروبي والأمريكي من جراء عملية نبع السلام في الداخل السوري، وهو الأمر الذي يوضح استقلالية القرارين السياسي والاقتصادي التركي.

لقد أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار، بدأت التجارب على الطائرة التركية بدون طيار والتي سميت "العنقاء" والتي بها القابلية على الطيران على ارتفاع (10) آلاف متر، وتبقى في الجو (24) ساعة، وهكذا أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج هذه الطائرات بعد الولايات المتحدة وإسرائيل (الجندي، 2018: 5/18).

وقامت حكومة العدالة والتنمية بصناعة أول سفينة حربية تركية من طراز "فرقاطة" صغيرة سميت "مليجم" وستقوم الترسنات الخاصة بعد الآن بصناعة جميع السفن الحربية التي تحتاجها القوة البحرية مثل المروحية الوطنية "اطاق"، وبدأت مرحلة

تصنيع المروحية التركية "أطاق". كما قامت حكومة العدالة والتنمية بصنع أول قمر اصطناعي تركي "الكترة– عدسي" استخباراتي، وإنشاء صناعات للسكك الحديدية، وتقوم بتصنيع جميع احتياجات القطارات السريعة في معمل سقاريا وقونيا وأفيون وارزنجان وقارابوك وسيواس وجانقري، وترسل طائراتها الحربية من طراز (أف 14) و(أف 16) إلى الدول الأخرى لتحديثها كما كانت ترسل طائرات النقل (سي 130) وطائرات التدريب (تي 38)، وتقوم الحكومة التركية بتحديثها جميعاً في تركيا دون الحاجة إلى إرسالها إلى الخارج، وقامت حكومة العدالة والتنمية بتشجيع صناعة السفن فبينما كان عدد الترسانات (37) في سنة 2002 وصل عددها إلى (92) ترسانة في عام 2020 (ترك برس، www.turkpress.co/ :2021).

وتمكنت رئاسة الصناعات الدفاعية التركية، من تطوير وإنتاج سفن "ت ج ك هيبالي آدا (TCG Heybeliada)"، و"ت ج ك بيوك آدا (TCG Büyükada)"، كما تمكنت من تطوير وإنتاج سفن "ت ج ك بورغاز آدا (TCG Bugrazada)"، و"ت ج ك قينالي آدا (TCG Kinaliada)". بقدرات محلية بنسبة (100%)، في إطار مشروع "ميلكم (MI LGEM) "لبناء السفن الحربية بإمكانات ذاتية. ونجحت رئاسة الصناعات الدفاعية التركية، من بناء سفينتي "ت ج ك بيرقدار (TCG Bayraktar)" و"ت ج ك سنجقدار (TCG Sancaktar)"، اللتين تقدمان خدمات الدعم في حالات الطوارئ، خلال العمليات البرمائية، ونقل المركبات والأفراد، ودعم جهود الإنقاذ خلال الكوارث الطبيعية. ودبابة التاي هي دبابة قتال رئيسية تركية، حيث تعتبر الدبابة الأولى والفريدة من نوعها في تركيا، لكونها أول دبابة تصنيع محلي تركي. ألتاي هو اسم قائد فيلق فرسان في التراث التركي، ويعتبر برنامج الدبابة ألتاي هو أول برنامج لتطوير دبابة قتال رئيسيه في تركيا منذ العام 1943، في عام 2007 تم إعطاء عقد التصميم وبناء أول 4 نماذج من هذه الدبابة للشركة المحلية التركية أوتوكار، أول نموذج عرض علنيا في العام 2011، تحمل هذه الدبابة تصميما تقليديا وقد اقتبست بعض التكنولوجيا الكورية الجنوبية الموجودة في الدبابة كيه2 بلاك بانثر لكن على العموم لها تصميم مختلف عن الدبابة الكورية. من المتوقع أن تحمل دبابة القتال الرئيسية ألتاي مدفعا نوع 55 أملس السبطانة عيار 120 ملم، وهذا المدفع من

صنع شركة راينميتال والذخيرة ستكون مخزنه في البرج، تحمل الدبابة أيضا رشاش محوري عيار 7.62 ملي بالإضافة إلى رشاش آخر عيار 12.7 ملي موضوع على سقف الدبابة، وكشفت تركيا لأول مرة عن دبابة "Leopard 2A4" في عام 2021.

ب- التطلعات العسكرية الخارجية: الملاحظ أن لتركيا تطلعات عسكرية خارج حدودها وتمثلت بما يلي:

1. القواعد العسكرية التركية:

لقد أصبحت لتركيا عدد من القواعد العسكرية خارج حدود الدولة ونشير إليها بالتالي:

أ- القواعد العسكرية التركية في شمال العراق: منذ العام 2015، وبعد سيطرة داعش وتمددها في العراق، أقامت تركيا قاعدة عسكرية لها في "بعشيقة" المحاذية لمدينة الموصل، تحت ذريعة تدريب الأكراد وغيرهم من العراقيين، على مقاومة تنظيم داعش، إلا أنه تحت الضغط العراقي، قامت تركيا بإخلاء القاعدة، وإعادة نشر قواتها في شمال العراق وقد أكد التصريح الذي أدلى به رئيس الوزراء التركي خلال مؤتمر صحافي مع رئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي في 18 آب 2019 بوجود (11) قاعدة عسكرية تركية داخل العراق، بل وصلت بعض التقارير إلى أن العدد الحقيقي أكثر من (15) قاعدة عسكرية، وهو ما أثار حفيظة الحكومة العراقية التي اعتبرت هذا الوجود تجاوزاً لسيادتها، وأن له أبعاداً توسعية على حساب السيادة المركزية لدولة العراق كثيرًا ما ترسل تركيا طائرات حربية وقوات عبر الحدود إلى شمال العراق بدعوى استهداف مخابئ حزب العمال الكردستاني الذي تصنّفه أنقرة تنظيمًا إرهابيّاً، كما أنها تحتفظ بقواعد عسكرية أنشئت في الأصل لبعثة حفظ سلام في التسعينيات، وتزعم تركيا أن استمرار وجودها العسكري يشكل رادعًا لحزب العمال الكردستاني ويجهض التطلعات الانفصالية لدى أكراد العراق، بحسب وكالة بلومبرج الأمريكية (مركز القرار، 2020: 15).

ب- قاعدتان عسكريتان تركيتان في قطر ترسخ الوجود والنفوذ العسكري التركي في قطر بعد اندلاع الأزمة القطرية ومقاطعة دول الرباعي العربي (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) للدوحة عام 2017 على خلفية سياستها الداعمة للإرهاب، وتتمتع

تركيا بوجود عسكري في قطر يتمثل في قاعدة الريان، وهي قاعدة عسكرية تركية تم إنشاؤها بموجب اتفاقية تعاون عسكري بين البلدين تم توقيعها في 5 نيسان 2014، ويوجد في القاعدة (90) جندياً تابعاً لفرقة طارق بن زياد التركية برفقة مدرعاتهم، وتستوعب القاعدة (3) آلاف جندي، وفي 14 كانون الأول 2019 تم افتتاح مقر قيادة القوات المشتركة التركية–القطرية، الموجودة في قاعدة "خالد بن الوليد" العسكرية، بحضور وزيري دفاع البلدين، كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين البلدين في ختام المراسم، إضافة إلى عقد مباحثات ثنائية (بي بي سي، 2020: 9/18).

ج– القاعدة العسكرية التركية في الصومال: في عام 2017، افتتحت تركيا أكبر قاعدة خارجية لها في مقديشو، حيث يقوم مئات من القوات التركية بتدريب جنود صوماليين تحت مسمى إعادة بناء الصومال بعد عقود من الحروب الأهلية ونشاط حركة الشباب الإرهابية، لكن تركيا في الواقع تعمل على تعزيز موطئ قدمها في منطقة القرن الإفريقي الاستراتيجي، وسعيًا للاستفادة من الثروات الكامنة في تلك المنطقة، ولعل المثال الأبرز على ذلك تصريحات أردوغان في 20 كانون الثاني 2020 والتي فيها دعت تركيا للتنقيب عن النفط في مياهه (عربية سكا، 2020: www.skynewsarabia.com).

2. نشر القوات التركية في الخارج:

أ– مع وصول الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى سدة الحكم، عرفت السياسة الخارجية لتركيا تغيرات عديدة، كان أبرزها محاولات أردوغان لأن يكون زعيم الأمة الإسلامية وليس التركية فقط، متسلحًا بإرث أجداده العثماني ونفوذهم التاريخي، حيث أراد الرئيس الكاريزمي أن تكون لبلاده مكانة ودور إقليمي مهم، ولتحقيق ذلك أنشأ نظامه في السنوات الأخيرة العديد من القواعد العسكرية في الخارج في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا، الأمر الذي لم تعهده تركيا من قبل. وتعتمد هذه الاستراتيجية على إنهاء مبدأ الانعزال العسكري وبدء عهد جديد من السياسة العسكرية التركية النشطة التي مكنت تركيا بدورها من امتلاك قواعد عسكرية في كل من قطر والصومال وقبرص، كما أنها بصدد إنشاء قاعدة بحرية في جزيرة سواكن السودانية، ووجود عسكري في سوريا والعراق، إضافة إلى ليبيا التي نوه أردوغان مؤخرًا إلى

احتمالية إرسال قواته العسكرية إليها إذا طلبت ذلك الحكومة الليبية الشرعية في طرابلس (عميرة، 2019: 57).

ب- وفي السنوات الأخيرة بات الجيش التركي يخوض معارك مباشرة في سوريا والعراق ضد التنظيمات التي تصنفها أنقرة على أنها "إرهابية"، وتوسّع ليمتلك قواعد عسكرية في الصومال ولاحقاً في قطر، وبينما تعرقلت جهود نشر قوات مباشرة في السودان عقب الإطاحة بنظام البشير، يتوقع أن يصل الجيش التركي قريباً إلى ليبيا. وبالتزامن مع انتشاره العسكري المتزايد في البحر الأبيض المتوسط، بدأ الجيش التركي باستخدام إحدى القواعد الجوية العسكرية في قبرص التركية لصالح عملياته الجوية المكثفة في شرق المتوسط بالتزامن مع الاتفاق البحري والعسكري مع ليبيا، والمتوقع أن يؤدي إلى زيادة الغليان العسكري بين الأطراف المتنازعة على الحدود البحرية وموارد النفط والغاز في المنطقة (مركز القرار، 2020: 18).

ج- توسع تركيا انتشارها العسكري في الشرق الأوسط، حتى بات الجيش التركي الذي لم يكن يمتلك قبل سنوات عديدة أي قاعدة عسكرية له خارج البلاد، يحظى بتواجد عسكري في 5 دول عربية بطرق مختلفة لكنها تشترك جميعها بأنها تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة لتركيا. وبينما يعتبر تواجد الجيش التركي في العراق هو الأقدم وإن كان الجزء الأكبر منه غير معلن، نشر الجيش التركي قواته في مناطق مختلفة من شمالي سوريا خلال العامين الأخيرين، وتمكن من إقامة قاعدة عسكرية في قطر، وبعدها في الصومال، وأخيراً يجري الحديث عن إقامة قاعدة عسكرية وميناء عسكري في السودان. وفي حين يأتي التواجد العسكري في سوريا والعراق في إطار البعد الأمني بالدرجة الأولى، يأخذ التواجد العسكري في قطر والصومال والسودان بعداً استراتيجيا مختلفا وجديدا على السياسة التركية، وهو ما بات يطلق عليه مؤخراً "مثلث الانتشار الاستراتيجي، حيث يكون للجيش التركي موطئ قدم على البحر الأحمر (السودان) وخليج عدن (الصومال) والخليج العربي (قطر) وجميعها محاور إستراتيجية في الشرق الأوسط (بي بي سي، 2020: 9/18).

الفصل الخامس

مظاهر الصعود في السياسة الخارجية التركية

بعد أن تم الوقوف على السيرة الذاتية للرئيس رجب طيب أردوغان، من يحث النشأة ومسيرته الحزبية وتجربته الأربكانية، وبيان قرارات ورؤيته السياسية الخارجية في مركز صانع القرار الأول في تركيا الحديثة، فهي التي حددت سلوك دولته الخارجية، وبلورت توجهات العمل السياسي الخارجي في مسعى السياسة الخارجية من خلال البيئة الدولية، كما أن التأثير الفعال التي تحدثه في مقتضيات الأحداث السياسية مربوط مباشرة بمدى ثبات النسق العقائدي لدى الرئيس رجب طيب أردوغان، حيث أولى الرئيس السياسة الخارجية اهتماماته الخاصة، وعبرت مخرجات القرارات عن قناعات الرئيس بحيث أصبحت محددات من محددات السياسة الخارجية التركية.

هذا وبعد أن آلت أمور الرئاسة للرئيس رجب طيب أردوغان عام 2002 دخلت تركيا مرحلة جديدة من مراحل سياستها الخارجية وتبنت سياسات جديدة مختلفة عن الماضي قبل توليه الرئاسة، حيث امتازت بقرارات وإجراءات جريئة، واتخذت العديد من المبادرات هنا وهناك كانت تخشاه في الماضي سواء على الصعيد القومي أو الدولي أو الإقليمي، إن هذا الصعود في السياسة الخارجية لم يكن وليد إملاءات بل هو وليد فكر سياسي قائم على التحرر وفك قيد الانعتاق.

وفي هذا الفصل سنتناول مظاهر الصعود في السياسة الخارجية التركية من خلال محورين هما:

5-1 استقلالية القرار السياسي الخارجي.

5-2 حرية العمل السياسي في البيئة الدولية.

5-1 استقلالية القرار السياسي الخارجي:

بداية علينا أن نذكر أن استقلالية القرار السياسي الخارجي التركي جاء من منطلقات مبادئ السياسة الخارجية التركية وهذه مبادئ هي (اللباد، 2012 :97):

1. التوفيق بين الحريات والأمن. ففي وقت كان اللاعبون العالميون وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية يغلبون الاعتبارات الأمنية وخصوصاً بعد أحداث

11 أيلول 2001 كانت تركيا البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية.

2. تقليص المشكلات بين تركيا وجيرانها إلى نقطة الصفر، أو ما يسمى ""تصفير" المشكلات، وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشكلات والدخول في صورة البلد ذي العلاقات الجيدة مع الجميع.
3. اتباع سياسة خارجية متعددة البعد ومتعددة المسالك. ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية، من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد، وبدلاً من أن تكون تركيا "مصدر مشكلة" في استقطاب الغرب–الشرق والشمال–الجنوب وأسيا– أوروبا والغرب–الإسلام، تكون على العكس "مصدر حل" للمشكلات، ويلداً مبادراً إلى طرح الحلول لها، ويشكل مركز جذب يساهم في إرساء السلام العالمي والإقليمي.
4. تطوير الأدوات الدبلوماسي التركية، وإعادة تعريف دور تركيا على الساحة الدولية.

فقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية أن تركيا "بلد جسر" تصل بين طرفين، أما في المرحلة الجديدة، على تركيا ألا تكون جسراً، بل "البلد المركز".

5. تحقيق هيبة الدولة في كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.
6. النزوع نحو الاستقلالية بالقرار السياسي التركي والتحرر من هيمنة السياسات الأخرى وخاصة سياسات الدول الكبرى.

إن هذه المبادئ يمكن أن تتحقق وخصوصاً إن الموقع التركي وماله من أهمية استراتيجية لكونه يقع في منطقة وصل بين آسيا وأوروبا وفي موقع متوسط من مناطق الأزمات في القوقاز والبلقان والمشرق الإسلامي، إلا أن سياستها الخارجية كانت مرهونة طوعاً ومرتبطة بالسياسة الخارجية الأمريكية – فكانت سياسة باهتة ومتوجسة من إغضاب الولايات المتحدة، وتفضل على الدوام الابتعاد عن الانغماس بالمشاكل والأزمات حتى في المناطق التي تقع بالقرب من موقعها الجغرافي، هذا كله جعل

سياستها الخارجية لا تعدو عن سياسة دولة من الدرجة الرابع مساحة وسكان وتختلف إلا أن السياسة التركية باتت تختلف عند تسلم حزب العدالة والتنمية دفة القيادة لفي الدولة التركية، فأخذت تتحرر من أغلال السياسة الأمريكية وتقوم بأعمال واتخاذ قرارات استقلالية مختلفة عما سبق كما يلي:

5-1-1 قرارات الخروج من الهيمنة الأمريكية.

5-1-2 الرؤية الجديدة في السياسة الخارجية.

5-1-1 قرارات الخروج من الهيمنة الأمريكية:

شهدت السياسة الخارجية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا تحول واضح عن مسارها التقليدي ويبدو هذا واضحاً من خلال قرارات السياسة الخارجية التركية التي لا تتماشى مع السياسة الخارجية الأمريكية التي كانت قبل هذا الوقت رهينة للمتماشي مع رغبات وقرارات صانع القرار الخارجي الأمريكي، فالمتتبع لهذه السياسة يجد أنها خرجت عن طورها المعهود الذي أراده لها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك منذ عشرينيات القرن الماضي، كما أنها خرجت عن طورها المعهود زمن ارتهانها لمشيئة الولايات المتحدة، وهذا يمثل دور الصعود بالسياسة الخارجية التركية. وسنتناوله في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: النزوع نحو الاستقلالية: كانت تركيا طوال أكثر من خمسين سنة دولة هامشية لا شخصية لها ولا سياسة خارجية مستقلة خاصة بها، باستثناء سياستها حول شمال قبرص وسياستها في بحر ايجة ضد الأطماع اليونانية إذ كانت تابعة للسياسة الخارجية الأمريكية بل أكثر من ذلك كان يمثلها ممثل في مكاتب وزارة الخارجية الأمريكية، ودلالة ذلك أنها كانت تضم صوتها في المنظمات والمؤتمرات الدولية مثل: الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وحلف شمال الأطلسي (الناتو) إلى صوت الولايات المتحدة على الدوام، وهذا يدل على دور التابع والمتبوع، ومع تولي حزب العدالة والتنمية القيادة في تركيب منذ عام 2002م، وأخذت سياستها الخارجية سمة تطبع السياسة الخارجية بالاستقلال والخروج من نطاق بالهيمنة الأمريكية، وفي هذا التوجه نسوق عددا من الأدلة هي:

1- رفض الطلب الأمريكي في استخدام الأرض التركية كجبهة لغزو العراق عام 2003م، حيث جاء الامتحان لاستقلالية القرار التركي مع إعلان الولايات المتحدة سن الحرب على العراق بحجج واهية، فرفض الأتراك المشاركة في الحرب، حيث كان القرار ديمقراطياً حيث صوت البرلمان التركي ضد السماح للقوات الأمريكية باستخدام أراضي الدولة التركية في العمليات العسكرية ضد الطرق، وهذا شكل مفاجئة للإدارة الأمريكية التي لم تعتاد مثل هذه المواقف التركية (نجم، 2017: 300) وكان هذا رغم التلويح الأمريكي بمساعدات سخية مالية لتركيا بلغت في مجموعها (13) مليار دولار حيث جاء الرفض في أول نيسان عام 2003، نظراً لأن دونالدرا نسفيلد وزير الحرب الأمريكي – كان يعول كثيرا من الآمال على الجبهة التركية، أحدث هذا شرخاً في العلاقات التركية– الأمريكية لكنه لاقى قبول الشارع التركي والشارع العربي الذي كانا بمجملها رافضين بقوة للغزو الأمريكي للعراق (باركي، 2005: 7)، هذا وعلينا أن لا ننسى أن غالبية البرلمان التركي من حزب العدالة والتنمية الذي يرأسه رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان.

2- عدم الوقوف إلى جانب القرارات الأمريكية: وهنا نستحضر المشكلات الأمريكية والإيرانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بأدراج ضد إيران بسبب مساعي الأخيرة الإيرانية،، وفي عملية التصويت على القرار عام (2010) صوت البرلمان التركي ضد القرار المدعوم من الولايات المتحدة: وفي ذات العام جاءت زيارة الرئيس التركي أردوغان إلى طهران والتقى نظيره الإيراني أحمدي نجاد، وأكد أردوغان على حق إيران بتطوير برنامجها النووي السلمي وهذا ما أفزع الولايات المتحدة من ذلك، في الوقت الذي كانت السياسة التركية رهن الطواعية للقرارات الأمريكية (الرشدان، 2016، 74). ليس عند هذا الحد بل رفضت ونحن بالسياق الإيراني تركيب الالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران بعد فرضها عام (2018) اثر انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني، وصف الرئيس رجب طيب أردوغان الخطوة الأمريكية، بأنها تهدف إلى إخلال بالتوازن في العالم، لقد جاء الرفض

التركـي لأسـلوب الإمـلاءات الأمريكيـة الـذي تتبعـه واشـنطن دون الجـوع إلـى الهيئة الدولية، وهو ما تشعر تركيا بأنه قد تكون عرضة له في أي وقت، وهو ما بدت بوادره تلوح بالتهديدات الأمريكية بشأنه في عام (2019) أثر شراء تركيا منظومة صواريخ (S400) الدفاعية من روسيا، وكذلك قيامها بعملية عسكرية (نبع السلام) ضد قوات سوريا الديمقراطية في شمال سوريا (يحيى، 2020: 38).

ويمكن أن نشير إلى أهم محلات الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة، وهذا يعني أن السياسة الخارجية التركية أصبحت خلاف ما كانت عليه، إذ أخذت بخطى نحو الخروج من الهيمنة والسيطرة الأمريكية، وهذا هو عنوان الاستقلالية وملفات الخلاف هي (مدونات الجزيرة، 2018: 8/16):

1. الدعم الأمريكي لحزب العمال الكردستاني واستمرار الخلافات حول منطقة شمال سوريا.
2. تزايد التعاون العسكري والتجاري التركي مع الصين وروسيا.
3. الانتقادات المستمرة لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل.
4. رفض أمريكا رغم طلب تركيا تسليم فتح الله غولين.

وغيرهما من الملفات التي تدل دلالة كاملة وواضحة أن تركيا اليوم ليست تركيا بالأمس.

ثانياً: مؤشرات نهاية الإذعان: أن الاتكالية الدائمة والمستمرة، التي بدأت في العلاقات التركية الأمريكية عندما آل الأمر لحزب العدالة والتنمية، باتت تتمحور حول النزوح الأمريكي الذي يرمي دائماً إلى الحيلولة دون تطور العلاقات التركية مع روسيا، أن تركيا الجديدة في ظل حكم حزب العدالة والتنمية قفزت فوق هذا النزوح الأمريكي الذي لا يرضى إلا بالابتعاد عن روسيا دون تطور وفي هذا القبيل يمكننا أن نلحظ ما يلي:

1. أقدم تركيا على شراء منظومة صواريخ (S400) من روسيا بأن وضعت دول غربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة والتي ترفض النزوح التركي أصلاً والميل نحو روسيا، في حالة ترقب وحذر بعد أن كانت الولايات المتحدة ومن سار في مواكبها تراهن على استحالة عقد مثل هذه الصفقة بين أنقرة وموسكو، وكان هذا

الاتفاق له ما يبرره وهو الخروج من تحت المظلة الأمريكية في محال السلاح، وأن واشنطن تعرف أن عقداً من هذا النوع لن تكون قيمته كصفقة تجارية تتم بين البلدان، بل في مغزى هذا التعاون الذي سيكون الأول من نوعه كأكبر عقد عسكري تركي روسي، حيث أن هذا النوع من الصواريخ ما هو إلا نماذج حية لأحدث نظام دفاعي جوي روسي يساعد على تدمير الطيران المهاجم وصواريخ الكروز والصواريخ الباليستية بمدى (250) كم وارتفاع (30) كم، أن هذه الصواريخ لا مثيل لها في العالم وتضيف إضافة نوعين لقدرات الجيش التركي، حيث صلت الدفعة الأولى من هذه الصواريخ إلى تركيا في تموز (2019) بناء على اتفاقية الصفقة الذي وقع عام (2018) وهذا ما لا ترضى به أمريكا التي كانت تتحكم بالسياسة التركية رغباتها (يحيى، 2020: 73-74). وعلى هذا علق الرئيس رجب طيب أردوغان بالقول: (أن أنقرة لم تعبأ باعتراضات واشنطن على هذه الخطوة – صفقة الصواريخ- كما أن موقف الولايات المتحدة لا يشغلنا على الإطلاق) (وكالة الأنباء التركية، 2020: 10/23)، إن مثل هذه التعليقات من رأس الهرم التركي يعني الكثير، في مقدمتها لم تعد أنقرة تخضع للتوجهات والرغبات الأمريكية، وأن أنقرة أصبحت ذات قرار سياسي ذاتي ينبع من صميم إرادة القيادة التركية، كما أن الآفاق أمام تركيا لم تعد محصورة بنظرة الغرب، بل تعتبر كل العالم أصبح الفضاء الجديد للسياسة التركية (البيك، 2021: 10/13).

2. **تركيا والاتفاق النووي مع روسيا:** لقد سعت السياسة الخارجية التركية إلى امتلاك السياح النووي لأغراض سلمية، بعيداً عن الولايات المتحدة كانت الاتفاقية التركية، الروسية النووية عام (2010)م، حيث أرسلت تركيا أكثر من (200) طالب عام (2011) لتلقي العلوم في المجال النووي إلى روسيا، رحبت روسيا في هذه الخطوة مقابل امتعاض الولايات المتحدة من هذا التقارب في المجال النووي، وفي نيسان من عام (2018م) أرسى الرئيس أردوغان ونظيريه الروسي فلاديمير بوتين حجر الأساس الأول محطة نووية تركية في ولاية (مرسين) جنوب تركيا، ورداً على الامتعاضات الأمريكية قال الرئيس التركي أردوغان: (لماذا لا تمتلكها

تركيا– الطاقة النووية، ممنوعاً علينا ومسموح لهم، لا أقبل بذلك) (البيك، 2021 : 10/13)، إن العهود السابقة على عهد حزب العدالة والتنمية لم يسبق لأحد منها السير في هذا السبيل، وبالتالي تعد علاقة ارتقاء بالسياسة التركية وصعود في عالم السياسة ما قام به حزب العدالة والتنمية.

3. تركيا والطاقة: وقعت روسيا عام (2010) أثناء زيارة (مدفيف) رئيس وزراء روسيا على مذكرة تعاون في مجال ضمان النقل الآمن للنفط في البحر الأسود (يحيى، 2020: 67)، وتعزيزاً لمستوى التعاون التركي– الروسي في عام 2016، تم توقيع اتفاقية لتوريد الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا وفي تشرين الثاني عام (2015) افتتح أردوغان وبوتين في اسطنبول القسم البحري من مشروع (السيل التركي)، (نعمة،2016:121)، وعلى أثر اكتشاف كميات الغاز الطبيعي في شرق البحر المتوسط وبدء الشركات التركية والتنقيب عن الغاز هناك اعترضت الدول الأوروبية على ذلك، وعلى اثر الاعتراض أعلن وزير الطاقة الروسي في آب عام (2019) عن استعداد بلاده للتعاون مع تركيا للتنقيب عن مصادر الطاقة في شرق المتوسط (القدس العربي، 2019: 8/5).

4. التبادل التجاري التركي – الروسي: لقد شهدت بداية فترة حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا تقارب تركي – روسي حيث تم عام (2004)، تأسيس مجلس الأعمال الروسي التركي في روسيا – ويسهم هذا في إقامة علاقات مباشرة بين الشركات في كلا البلدين، حيث سجل حجم التبادل التجاري بين البلدين عام 2004 قيمة (11) مليار دولار وبعد أربع سنوات عام (2008) سجل ما قيمته (33.8) مليار دولار (خولي، 2014 : 97)، تراجع عام 20158 إلى 23.3 مليار دولار، وارتفع من جديد ليصل عام (2019) إلى (26) مليار دولار، وصرح وزير الخارجية التركي إلى أن بلاده تسعى إلى رفع حجم التبادل التجاري ميع روسيا إلى (100) مليار دولار، ووقعت عام 2019 اتفاقية استخدام العملات المحلية في التعاملات التجارية بين البلدين (يحيى، 2020: 72).

إن هذا التبادل التجاري بين البلدين لم يكن موجوداً في الأعوام التي سبقت حزب العدالة والتنمية في حكم تركيا، وهذا إضافة جديد في مجال الدخل القومي

التركي. وان إتباع تركيا أسلوب عمل سياسي أكثر استقلالية لا يعني رفضاً مباشراً للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، بل هو بمثابة نهاية للإذعان التركي للأهداف الأمريكية، ويظهر رغبة تركيا في تنوع السياسة الخارجية التركية وتبقى الولايات المتحدة بحاجة إلى تركيب لكي تلعب دورا في سلسلة الأدوار في المنطقة الإقليمية الشرق أوسطية، وذلك لعدة اعتبارات جيوسياسية واستراتيجية وأمنية في المنطقة.

5-1-2: الرؤية الجديدة ومظاهر الصعود في السياسة الخارجية

كانت تركيا قديماً تتماشى مع السياسة الأمريكية وكذلك تتماشى مع سياسة حلفاء أمريكا حيث أن القرار التركي يصب في القرار الأمريكي وقرار دولة الحليف للولايات المتحدة إلا أنه بعد اعتلاء الرئيس رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية السياسية التركي أصبح قرار السياسة الخارجية أكثر استقلالية، فأصبح ليس بالغريب أن تناوئ تركيب الحليف الأمريكي وتقف منه في الطرف الآخر من طريق سلوكه السياسي، إن أقوى حليف للولايات المتحدة هي دولة الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، وقفت تركيا موقفا لا يرضى الولايات المتحدة ولا الدولة الحليفة إزاء غطرسة الأخيرة وأعمالها الشريرة.

أولاً: التنديد والتشهير بالأعمال العدوانية: إن السياسة التركية اتكأت على ركيزتين في مسعاها الخارجي لفضح الأعمال التي لا تتماشى مع القانون الدولي أو مع المبادئ الأساسية في العلاقات الدولية، وهذا عنوان استقلالية المسعى الخارجي التركي وفي هذا نرى

أ- إعابة المواقف الأمريكية: وهذا لم تتجرأ عليه حكومة تركية من قبل، لكونها كانت مذعنة للسياسة الأمريكية، وفي بهذا التوجه نرى أن أردوغان قد ندد بالموقف المتفرج للولايات المتحدة دون أن تحرك ساكناً إزاء العدوان الإسرائيلي، هذا ما جاء على لسان رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان، حيث أكد أن التاريخ لن يسامح الولايات المتحدة وإسرائيل على ما ارتكبتاه في حق الفلسطينيين، ثم أعاب الخطوة الأمريكية بنقل سفارتها بدولة الكيان الصهيوني في فلسطين إلى مدينة القدس حيث اعتبره أم غير مقبول

وشدد على أن (128) دولة رفضت قرار واشنطن نقل سفارتها. وقال في تصريح له على نقل السفارة: (إننا نشعر وكأننا في الأيام المظلمة التي سبقت الحرب العالمية الثانية)، وأضاف أردوغان أنه من خلال نقل السفارة الأمريكية إلى القدس قوله: (فضلت واشنطن أن تكون جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل، وبذلك فقدت دور الوساطة في عملية السلام، وأكد رفض بلاده لهذا القرار الذي ينتهك القانون الدولي وقرارات هيئة الأمم المتحدة (الجزيرة، 2018: 14/5).

هذا وقد وقف موقفاً معيباً ومنددا بالمذابح التي تقوم بها سلطات الاحتلال ضد المدنيين العزل في فلسطين، وقد أعلن تضامنه مع الفلسطينيين فأعلن الحداد لثلاثة أيام على استشهاد عشرات الفلسطينيين برصاص قوات الاحتلال، واتهم الرئيس التركي موجهاً خطاب له للطلبة اليهود بممارسة الإرهاب والإبادة للشعب الفلسطيني، وفي خطوة سابقة طلبت الخارجية التركية من السفير اليهودي مغادرة البلاد، بعد أن استدعته لمقر الوزارة، وقدمت له احتجاجاً إزاء الأحداث على الشريط الحدودي مع قطاع غزة، واستدعت سفيرها لدى الكيان الصهيوني في تل أبيب للتشاور، ليس عند هذا الحد بل تم وصف دولة الكيان الصهيوني على لسان أردوغان بأنها دولة إرهابية، كما أن رئيس الوزراء التركي بن علي يالدوم أدان الاعتداءات اليهودية على الفلسطينيين، وأبدى أسفه من وقوف الولايات المتحدة إلى جانب دولة الاحتلال غير مبالية بقتلها للمدنيين، معتبرا أنها أصبحت بذلك شريكاً في الجرائم التي أصابت (61) فلسطينياً برصاص جيش الاحتلال وتم استشهادهم جميعاً (الرأي الأردنية، 2018: 15/5).

هذا وأن تركيا لا تتوانى في انتقاد دولة الاحتلال والتنديد بما تفعله من أخطاء بحق الإنسانية، ففي اليوم الذي فرضت به الحصار على قطاع غزة، أقامت تركيا بترتيب خطوات لفك الحصار، توج هذا العمل بتسيير سفينة الحرية سفينة (ما في مرمرة) وسيرتها من ميناء لارنكا القبريصي في (29) أيار عام (2010)، وحينما اقتربت السفينة من شواطئ غزة حاصرتها بحرية دولة الاحتلال، واقتحمتها وأطلقت النار على المتضامنين فيها، وأدت تلك العملية على استشهاد (9) ناشطين في مجال

حقوق الإنسان من الجنسية التركية، واعتقلت جميع الناشطين الذين كانوا على متن السفينة، وأفرجت عنهم بعد يومين (ايدام، 2015، 184 :171).

قامت تركيا باستنكار وإعابة ما وقع، وأججت الرأي العام العالمي مما دفع تركيا إلى سحب سفيرها من دولة الاحتلال، واشترطت تركيا لعودة العلاقات الاعتذار الرسمي عن صنيع دولة الاحتلال، ودفع تعويضات لضحايا سفينة مرمرة ورفع الحصار عن غزة، وهذا ونقلت تركيا الملف على الصعيد الدولي إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، وتم رفع دعوى قضائية ضد دولة الاحتلال في 28 أيار عام 2012م، تتعلق بالحادثة في النيابة العامة بولاية إسطنبول وضمت الدعوى المرفوعة بأسماء (490) شخصاً من (37) دولة (أبو عيشة، 2019: 5/31).

إن السياسة التركية في عهد حزب العدالة تختلف عن سابقتها من السياسات إذ أننا نرى من خلال مساعيها أكثر نشاطا وأكثر انغماساً في المسائل الدولية وأكثر جرأة على التنديد بأعمال المعتدى وتنادي بالإنصاف للطرف المعتدى عليه.

ب- التشهير بوحشية حلفاء أمريكا: لم يسبق لسياسي تركي يوماً من الأيام أن يقوم بالتنديد بدولة الاحتلال الغاصب لفلسطين، وهي الحليف القوي للولايات المتحدة، الدولة التي تخشاها كل دول العالم، وكشف عورتها أمام حضور المؤتمر وفي العالم، بعد أن تم نقل ما جرى في مؤتمر دافوس بن أردوغان وشمعون بيرس رئيس دولة الاحتلال، لقد نقل أردوغان الحرب التي شنتها دولة الاحتلال الغاصب لفلسطين إلى منتدى دافوس الاقتصادي العالمي، وقد شهدت الندوة التي تناولت الوضع في غزة على هامش المؤتمر، مشادة كلامية حادة ونادرة الحدوث بين رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" ورئيس دولة الاحتلال الصهيوني الغاصب لفلسطين "شمعون بيرس"، بعد أن استمع الحضور بما فيهم أردوغان لدفاع شمعون بيرس الشرس عن سياسة دولة الاحتلال الغاصب لفلسطين، حيث ذكر: (بأن بلاده دولة ديمقراطية تكافح وتقاتل منظمة إرهابية غير شرعية) وبذلك أشار إلى حركة حماس حيث أشار بأن ميثاق هذه الحركة يدعو إلى (تدمير إسرائيل، وأن إسرائيل لم

تكن البادئة في اندلاع الأعمال العدائية)، وقال أيضاً خلال كلمته: (سبب المشكلة في غزة ليست إسرائيل، بل حماس التي تفرض سيطرتها بالقوة على القطاع، واستمرت كلمة بيرس حوالي نصف ساعة مقابل (12) دقيقة فقط لكل من أردوغان وعمرو موسى، وكلمة بيرس اتصفت بالتشنج ورفع الصوت، والتوجه بشكل دائم لأردوغان في شكل لوم على مواقفه الداعمة لسكان غزة (فنطول، 2012: 33). هذا وكان أردوغان يتبوأ منصب رئيس الوزراء إلا أن أردوغان رد على بيرس حيث وصف طريقة بيرس بالحوار بالقول: (إن السيد بيرس توجه إلي عدة مرات وخاطبني بأسلوب لا يتوافق أبداً مع روح الحوار المفتوح المتعارف عليه في المنتدى)، وكان رد أردوغان على كلام بيرس قبل مغادرته المنصة قوله: (حينما يتعلق الأمر بالقتل، فأنتم تعرفون جيداً كيف تقتلون، وأنا أعرف جيداً كيف قتلتم أطفالا على الشواطئ).

وندد أردوغان بما أسماه الإفراط في استخدام القوة من طرف إسرائيل ووصف الوضع في غزةٍ بالسجن في الهواء الطلق بسبب الحصار المضروب على القطاع، ولم يكتف أردوغان عند هذا الحد بل وجه انتقاداً لاذعاً إلى بعض الحضور بعدما صفقوا لكلمة (بيرس) قائلا: (عار عليكم أن تصفقوا على عمليات أسفرت عن سقوط آلاف الأطفال النساء على يد الجيش الإسرائيلي في غزة)، وأعاب منسق الجلسة الذي قال: (إن الوقت انتهى) عندها انتفض أردوغان غضباً وجمع أوراقه قائلاً: (شكراً أنتم لا تتركوا لي فرصة كي أتحدث، لقد تحدثت نصف مدة بيرس لن أحضر دافوس مرة أخرى).

لقد كانت مشاركة أردوغان في المؤتمر واستحضار مأساة غزة ورده على بيرس وإعابته الذين صفقوا لبيرس بعد نهاية كلامه، وإعابة رئيس الجلسة وخروجه من قاعة المؤتمر، أثر كبير في الأتراك والعرب والمسلمين، وإن ارتفاع أسهم حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان، كانت واضحة لا تخفى على أحد، فإحشاد الجماهير ليلا لاستقبال رجب طيب أردوغان بعد ساعات من مغادرته مؤتمر دافوس، وهم يحملون الأعلام التركية والفلسطينية وتلويحهم بلافتات كتب عليها : (مرحبا بعودة المنتصر في

دافوس)، و(أهلاً وسهلا بزعيم العالم)، هذا وعلقت على الحادث بالقول: (على الحكام العرب أن يقتدوا به) (الجزيرة: 2009: 1/30).

أن العقل السياسي الذي قام به أردوغان يدم عن عدة أمور نستخلصها بالتالي:

1. إن الرهبة التي كانت تغشى السياسة التركية من الولايات المتحدة، والتي كانت تفرض عليها محاباة إسرائيل قد تلاشت، ولم يعد لها حضور في عقلية صناع السياسة الخارجية التركية.
2. إن هناك علامات دالة على استقلالية القرار الخارجي التركي، ولم يعد يعبأ بالقيود الأمريكية والدليل على ذلك انتقادات الولايات المتحدة التي تسير في ركاب السياسة لدولة الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين.
3. إن السياسة التركية في صعود، لأنها أخذت تتبوأ مركزاً ذات أهمية في عقلية الشعب التركي والعربي والمسلم، وما هو مكتوب عليه من عبارات تحي أردوغان وتشد على أزره وهو يسلك هذا المسلك السياسي مع دولة الكيان الصهيوني والولايات المتحدة، له دلالته الواضحة.

ثانياً: تخطي الحواجز المحظورة: إن التعامل السياسي مع حركة حماس كان سابقاً في إطار التعامل التركي الخارجي ممنوع وغير المسموح به، لقد كانت تركيا أول دولة مسلمة تعترف بدولة الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين، وإقامة معها علاقات كاملة حافظت على هذه العلاقة طيلة الحكم العلماني العقلي في تركيا، إلا أن مجيء نجم الدين أربكان ودخوله غمار السياسة ووصول حزب الفضيلة الذي شكله إلى السلطة عام 1996م مهد الطريق لتبني رؤية جديدة قائمة على تفضيل إقامة علاقات مع العالم العربي والإسلامي على علاقات بين تركيا ودول الكيان الغاصب لفلسطين، وتطورت العلاقة بعد وصول حزب العدالة والتنمية عام 2002م، إلى السلطة حيث أخذ الحزب يفتش عن دور خارجي ومؤثر في السياسة الدولية (منظول، 2012 : 23).

إن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية اعترفت بحماس وتقربت منها، وهذا في حكم العثمانيين الجديد له مبرراته وهي:

1. الاستجابة للشعور والانتماء الإسلامي الذي تتبناه حركة حماس، جاء متوافقا مع الموروث التاريخي والديني للأتراك في دعمهم للقضايا العربية وفي مقدمتها قضية فلسطين.
2. إن المستند الديني الذي يشكل صلب العمود الفقري لحزب العدالة والتنمية التركي، هو ذات المستند الديني الذي يشكل عصب حركة حماس، فلا بد والحالة هذه من التوافق والتآلف والتقارب ومراعاة أهداف بعضها البعض في سياق المعاملة.
3. إن رؤية حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى المنطقة العربية قائمة على الولوج من بوابة القضية الفلسطينية، وهذا يؤهل حزب العدالة والتنمية من لعب دور فاعل على الساحة العربية.

نظراً للاعتبارات السابقة فقد قام حزب العدالة والتنمية عام 2006 بالاعتراف بنتائج الانتخابات والاتصال المبكر بحركة حماس رغم المعارضة الغربية والإسرائيلية، وقد صمت تركيا أذنها وفعلت ما كانت تخطط له، فلم يثنها معارض مهما كانت صفته وقوته السياسية.

لقد تزايد التقارب تقارب الحركة مع تركيا، وزادت الاتصالات، إلى حد قيام تركيا باستقبال وفد شعبي فلسطيني بقيادة خالد مشعل بعد دعوته لزيارة أنقرة، الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال الصهيوني تشتاط غضباً، كما شهدت تركيا استقبال مجموعة أسرى حماس المبعدين في عام 2010، ومنحهم جوازات سفر تركيا لتسهيل حركتهم مؤشراً على تطور العلاقة، كما هي مؤشر لدولة الكيان الصهيوني إن حماس حركة لها شرعيتها شاءت دولة الكيان الصهيوني أم أبت، إن أهداف السياسة الخارجية في هذا التوجه هو عزل دولة الكيان الصهيوني، حتى بعد أن اعتذرت الأخيرة لتركيا في (22) آذار عام 2013، عن الهجوم على سفينة "مافي مرمرة" وقد تعددت اللقاءات التركية بالحركة، فزار إسماعيل هنية رئيس الحركة عام 2012 تركيا، وقد صرح على أثرها وزير الخارجية التركي (أدوارد أوغلو) أن طريق فلسطين يمر من تركيا، وفي عام

(2013) زار إسماعيل هنية وخالد مشعل الرئيس أردوغان على رأس وفد فلسطيني كبير، الأمر الذي أدى إلى نشاط الدبلوماسية التركية في دعم حركة حماس وقطاع غزة في وجه العدوان الصهيوني، الذي كان لا يتردد في الاعتداء على القطاع والتنديد بحركة حماس (صالح، 2014: 4/21).

إن من وجوب القول: أن السياسة الخارجية التركية قد وعت أبعاد اللعبة للحكومة الصهيونية في مساعيها إنهاء كل حراك فلسطيني، إلا أن السياسة التركية لم تأبه لذلك فقد أمدت الحركة والقطاع بكل موجبات الظهور، وبالتالي يمكن إجمال ما تم استخلاصه بالتالي:

1- إن حركة حماس وجدت لها متنفساً في الجانب التركي، بعد أن أطبقت عليها السياسات العربية، وحاولت خنقها بالحصار وقطع المؤن عن القطاع.
2- إن تركيا وجدت بحماس البوابة الرئيسية للوصول إلى رأي عام عربي وإسلامي لتأييدها ومؤازرتها.
3- إن الموروث التاريخي والديني مهما يمر عليه من أوقات وأزمات طويلة، يبقى هذا الموروث هو الذي يوقظ الوعي الديني لدى العرب والمسلمين أينما كانوا وحيث ما وجدوا.

2-5 النشاط السياسي الحر والمفتوح في البيئة الدولية:

تقوم تركيا بدور نشط في البيئة الدولية التي تعج بالسياسات الخاصة بالدول، والتي تتقاطع المصالح فيها، وبالتالي فلا بد من حكمة سياسية بالغة لصناع القرار في كل الدول حتى يستطيعوا تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح لدولهم، والتي تعرف بمصطلح الأهداف، إن الساحة الدولية تشهد تقلبات وغموض، لذا فمن الصعب التنبؤ بما تصبح عليه الساحة الدولية لأن هناك ظرف وعوامل قد لا تكون بالحسبان ولكنها ذات أثر كبير في حركة السياسة الدولية.

إن السياسة التركية تراعي التغيرات المستمرة التي تهب على الساحة الدولية وتسعى إلى تشكيل ديناميات حركية لوضعها في خدمة السلام والازدهار والاستقرار التركي، وفوق هذا لتخط سياستها سياسة واضحة المعالم مستقرة الركائز مستقلة عن

غيرها من السياسات، وأن الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغايات تعتمد بكليتها على الإنسان التركي الذي تمت صياغته صياغة تابعة للدول الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل فترةٍ أتاتورك: في الوقت الذي يشهد فيه بعد تولي حزب العدالة والتنمية مرحلة الانعتاق والاستقلالية ونبذ سياسة التابع إلى سياسة النشط المتحرر، وسنتناول تحقيق أهدافه كما يلي:

5-2-1 الدبلوماسية والمبادرات في السياسة الخارجية.

5-2-2 القرار السيادي في السياسة الخارجية التركية

5-2-1 الدبلوماسية والمبادرات في السياسة الخارجية.

إن أهم ما يميز حركة السياسة الخارجية في تركيا، حتى تستحق يطلق عليها أنها سياسية مستقلة، هو الفعل الخارجي الذي لا يتلقى الإملاءات أو يساير رغات طرف آخر، لان مثل هذه الإملاءات والمسايرة تخدم الطرف الذي تصدر عنه أكثر مما تحقق أهداف الدولة، وهي ساعية لخدمة نظامها السياسي، والشعب الذي يأخذ ذلك النظام. وإن السياسة الخارجية التركية ما يميزها الجنوح بعيداً عن سياسة الدول الأخرى، ويتصرف صانع القرار باتخاذ خطوات سياسية محسوبة تحقق الأهداف المرسومة لسياسة بلاده الخارجية، والملاحظ أن الأبعاد السياسية إذا ما أضيفت للأبعاد العسكرية في السياسة الخارجية التركية، يجد أنها ذات ميزة استقلالية صرفة، تتخذ القرارات وفق ما تمليه الظروف التي تتماشى مع العقائد السياسية لصانع القرار. وسنتناول تحقيق الدبلوماسية والمبادرات في السياسة الخارجية في فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الدبلوماسية والسياسة الخارجية: لابد من إفراد هذه الفقرة في فرعين وهما: التوسع الدبلوماسي في فقرة أخرى وسنتناول بداية التوسع الدبلوماسي بداية، فالناظر في الدبلوماسية يتبادر لذهنه عدد السفارات والقنصليات لهذه الدولة أو تلك، وفي النظر للسياسة الخارجية التركية فقد وظفت لأغراض تحقيق أهدافها أعداد كثيرة من السفارات والقنصليات، وفي هذا نجد أن ما يمثلها اليوم (233) بعثة رسمية باستثناء القنصليات الفخرية في جميع أنحاء العالم، من بين هذه البعثات هناك (135) سفارة و (13)

ممثلية دائمة و(54) قنصلية عامة، ومكتب تجاري واحد، ووفقاً لترتيبات الدول العام (2016) التابع لمؤتمر الدبلوماسية العالمية، فإن تركيا هي البلد السادس في سلم الترتيب، وتأتي بمرتبة خلف الأعضاء الدائمين لدى الأمم المتحدة – الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا والصين – وهناك (236) من السفراء الأتراك الذين في الخدمة اعتبارا من نيسان (2016) ومن بين هؤلاء (36) من العنصر النسائي (البعثات الدبلوماسية التركية، ARR.WIKIPEDIA.ORG) وأما عدد الدبلوماسيين العاملين في وزارة الخارجية التركية – في الإدارة المركزية وفي الممثليات الخارجية (2217) دبلوماسياً كما بلغ عدد العاملين في الوزارة في كافة المراتب الوظيفية (6711) موظفاً، من الخبراء والمراقبين الداخليين والمستشارين القانونيين والمترجمين وموظفي الإدارة المركزية والموظفين المتعاقدين والموظفين في المراتب الوظيفية الأخرى (وزارة الخارجية التركية، 2019 : 11/25).

هذا وتواصل وزارة الخارجية التركية حالياً بذل الجهود من أجل متابعة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية على الصعيد الثنائي والمنابر المتعددة الأطراف. وتساهم في إحلال السلام والازدهار والاستقرار في أكثر بقاع العالم هذا من جهة. وأما من الجهة الأخرى فقد اعتمد حزب العدالة والتنمية على الدبلوماسية الناعمة في تحقيق مفردات القوة، هذه الرؤية جعلت صانع القرار السياسي التركي يعتمد على وسائل أخرى أقوى وأفضل من الوسائل التقليدية في رسم خط الدبلوماسية الجديد، الذي يختلف عن سابقه من الخطوط يمارس فعله الدبلوماسي، وهذا الخط يتميز بأنه يحمل في ثناياه دبلوماسية متعددة الأطراف والأوجه، قام على تصميمه أهل الرأي والفكر في الدولة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومؤسسات الإغاثة، وشاركت كل مؤسسات الدولة للخارجية التركية، حيث تم صياغة مفردات القوة الدبلوماسية، لتؤدي رسالتها فمثلاً نجد المسلسلات التركية على سبيل المثال مدت جسور الثقافة إلى جميع الأقطار العربية وغير العربية، حتى الرومانسية كمسلسل (عاصي ونور) والتاريخية (أرطغرل والسلطان عبد الحميد) وعلى الصعيد الإنساني ساهمت المنظمات غير الحكومية في إرساء صورة تركيا القوية القادرة على مد العون لشعوب المنطقة، وهذا ما فعلته مؤسسات الهلال الأحمر التركية ورئاسة الطوارئ (أمين: 3/10).

إن الناظر في قائمة البعثات الدبلوماسية والتمثيليات الخارجية التركية يمكن الوقوف على الاستنتاجات التالية:

1- إن العمل الدبلوماسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية أكبر حجماً وأكثر اتساعاً وهذا يدلل على النشاط الدبلوماسي الأوسع، لكونه يغطي أكثر بقاع العالم.
2- إن تركيا غدت دولة ذات ثقل دولي يجاري الثقل الدولي للخمسة الكبار في مجلس الأمن الدولي، كيف لا، وهي تأتي بعدها بالترتيب في مجال البعثات الخارجية.
3- إن العلاقات التركية ممتدة حيث امتداد بعثاتها الدبلوماسية، وهذا يؤهلها لتكون دولة ذات ثقل دولي في دنيا السياسة.
4- إن هناك طرق جديدة من إبداع الفكر السياسي لنشر الثقافة التركية، لكونها تناولت كل وجوه وجوانب الحياة الإنسانية، فعبرت عن الأفكار التي تريد تركيب ترويجها وذلك بأسلوب غاية في النعومة والدقة أطلق عليها الدبلوماسية الناعمة.

ثانياً: المبادرات السياسية: انطلاقاً من مفهوم المبادرات السياسية فإن الخارجية التركية بذلت جهود كبيرة لحل الكثير من المشاكل العالقة بين الدول سواء كان ذلك في محيطها الجغرافي أو المحيط الذي يتعداه، فهناك جهود مبذولة من قبل تركيا لتحقيق التوافق في المحيط العربي، وفي الدول التي تشتعل فيها وتيرة عدم الاستقرار مثل لبنان والعراق، وخارج هذا المحيط بذلت تركيا جهوداً كبيرة للتعاون مع صربيا وكرواتيا من أجل خلق جو من السلام الدائم والاستقرار في البوسنة والهرسك، وآلية التعاون التي كانت مع باكستان لإحلال السلام مع أفغانستان، والموقف التوافقي الذي اتخذته تركيا لحل المشكلة المتعلقة ببرنامج إيران النووي بالطرق السلمية والحوار الذي يفضي إلى نتائج مرضية لدى جميع الأطراف. وفي هذا التوجه سنستعرض عدداً من هذه المبادرات وهي (وزارة الخارجية التركية، 2019: 11/25).

1. مبادرة التعاون التركي الإفريقي: إن تركيا في تبني المبادرات السياسية تتحرك وفق إطار المبادئ العامة، التي تقتضي التحرك مع كافة أطراف المشكلة التي تقحم

نفسها للوصول إلى حل لهاء وذلك بإجراء التنسيق اللازم بين الأطراف والانطلاق من القواسم المشتركة بينهم وصولا إلى ما يمكن الوصول إليه في طريق الحل أو تحقيق الأهداف. وفي هذا الإطار سوف نستعرض بعض المبادرات السياسية التي قامت بها تركيا وأرست جذورها فمثل هذه المبادرات مبادرة التعاون التركي – الإفريقي: وتمثلت بإعلان قمة التعاون التركية– الإفريقية الأولى والتي عقدت في العاصمة التركية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (18 – 21 أيار، 2008) والتي عقدت بمشاركة نحو (49) دولة افريقية وممثلين من نحو (11) منظمة دولية وإقليمية، وقد تبنت القمة وثيقتين أما الأولى فتتمثل في (إعلان إسطنبول للتعاون التركي الأفريقي: التعاون والتضامن من أجل مستقبل مشترك)، وأما الثانية فهي وثيقة: (إطار الشراكة التركية– الأفريقية)، والتي تضمنت النص على وجود آلية متابعة لمسار التعاون بين الطرفين، والتي أقرت هذه الوثيقة مبدأ دورية انعقاد القمة كل خمس سنوات بشكل منتظم على أن يكون ذلك بالتناوب بين تركيا والدول الأفريقية، كما تم الاتفاق على عقد القمة التالية عام 2013 في دولة افريقية (إبراهيم، 2015 : 13).

هذا وقد عقدت هذه القمة الثانية في (مالايو) عاصمة غينيا الاستوائية وتحت شعار "نموذج جديد للشراكة من أجل تعزيز التنمية المستدامة والتكامل (إبراهيم، 2015: 13–14). وهذا التلاقي أدى إلى قبول تركيا كعضو مراقب في منظمة الاتحاد الأفريقي، والاعتراف بالتمثيل الدبلوماسي التركي من قبل بعض المنظمات الإقليمية القارية والفرعية في أفريقيا (إبراهيم، 2015: 15).

2. مبادرة التحالف الاستراتيجي مع قطر: وتمثلها سياسة التحالف التركي والقطري أضف أن هناك مبادرات تركيا تظهر من ثناياها هذه القوة والعزم والتصميم، وفي هذا السياق نجد في حصار قطر، والنجدة التركية أمر يستحق الحديث عنه، فعلى اثر توقيع تركيا وقطر على اتفاقية التعاون في مجال التصنيع العسكري عام 2017، واستمرار علاقات التقارب حتى وصلت إلى مستوى التحالف بتوقع اتفاقية التعاون في مجالات التعاون العسكري، مع إمكانية نشر متبادل للقوات على أراضي الدولتين، وهو ما سمح للقوات التركية التمركز في قاعدة طارق بن زياد

القطرية، وهذا ما استفادت منه قطر عندما صرب الحصار عليها من قبل السعودية والإمارات وتبعتها هذه الدول مصر حيث شكل التحالف التركي – القطري بمثابة ردع لأي تهديد تجربة دول الحصار (مركز الجزيرة للدراسات، 2020: 10/11).

3. مبادرة التدخل من أجل الحماية: هذا وقد قامت تركيا بمبادرة أمنية لحماية خاصرتها الجنوبية، كون الاعتبارات الأمنية لها دورها في المجال السياسي، وخصوصاً إذا كان الأمر يتعلق بتخوفات ذات أبعاد تؤثر على الأمن القومي لتركيا، لقد قامت تركيا بالتدخل العسكري السوري من الجهة الشمالية لتأمين خاصرة تركيا الجنوبية من جهة، وتنامي التخوفات من تأجج المشكلة الكردية خصوصاً في ظل اتساع مساحة الحدود المشتركة، مع سوريا (877) كم، ويسعى أكراد سوريا إلى تأسيس إقليم حكم ذاتي على غرار إقليم كردستان العراق، لقد بدأ القلق يحف صناع القرار في تركيا الأمر الذي دفعهم للتدخل عسكرياً خشية احتمال انتقال الأزمة إلى داخل حدودها الجنوبية، ويبرز الدافع لهذه المبادرة دور الولايات المتحدة التي دعمت الأكراد في توجههم القائم، على الرغبة في إقامة إقليم حكم ذاتي بعد نجاح قيامهم في إقليم كردستان العراق وجعلت منه إقليم حكم ذاتي لهم (عبد القادر، 2012 253).

4. مبادرة الوساطة: وإن المبادرات التركية كثيرة وفي مسعى الحكومة التركية في مجال مبادرات الوساطة، فقد اقترحت تركيا وتم الموافقة على إيجاد مؤتمرات للوساطة، هذا فقد تم عقد مؤتمر الوساطة الأول للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بتاريخ (21) تشرين الثاني عام 2017 في إسطنبول، رغبة من تركيا في الإسهام في الأعمال التي تنفذها المنظمة وذلك لتشكيل قدرات في مجال الوساطة، هذا وقد تم عقد المؤتمر المذكور بالتعاون مع الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي تحت شعار (دبلوماسية قوية: دور منظمة التعاون الإسلامي). إن هذا يزداد الدور الذي تلعبه تركيا في مجال الوسطات عبر الطرق السلمية على الساحة الدولية، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهم أهداف السياسة الخارجية والمتمثل

بتحقيق هيبة الدولة السياسي (وزارة الخارجية لتركية، 2019 : 2/25)، إن هذه المبادرات تقودنا إلى الاستنتاجات التالية:

إن المبادرات ما هي إلا مستوحاة من ذاتية صناع القرار السياسي التركي – دون أي اعتبار الإملاءات أو تدخلات خارجية – إن المبادرات تتماشى والمصالح التركية على اختلافها وما هي إلا خدمة لهاء إن المبادرات علامة فارقة تدل على مدى قوة القرار السياسي العقلاني التركي، كونه يتماشى بدبلوماسية هادئة لا تثير ردود فعل غاضبة من القوى الكبرى.

5. **المبادرة العسكرية:** لقد سبق أن تحدثنا عن المبادرات ذات الأبعاد السياسية المصلحية، وفي هذا الصدد سوف نتحدث عن المبادرات العسكرية والتدخل العسكري التركي المباشر في حل الخلافات والمشاكل التي يستعصي حلها بالطرق الدبلوماسية الناعمة،، وفي هذا الصدد سنتناول الفعل العسكري التركي خارج الحدود حيث النزاع بين أذربيجان وأرمينيا.
6. **المبادرات الإنسانية:** يقوم موقف تركيا تجاه أزمة اللاجئين على "مبدأ الضيافة غير المشروطة"، وفتح أبوابها أمام أصدقائها السوريين الذين تجاوز عددهم في أراضيها (3.2) مليون شخص. وفقاً لمعطيات المفوضية السامية للأّمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أظهرت دراسة بحثية جديدة أعدت بدعم من مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تركيا، أن أغلبية السوريين الذين يعيشون في تركيا لا يرغبون في العودة إلى بلادهم، ولو انتهى النزاع المسلح الذي تشهده البلاد منذ عام 2011. والجدول التالي يبين أعداد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا 2012 – 2020 كما يلي:

جدول رقم (8)

تغيير أعداد اللاجئين السوريين المسجلين في تركيا 2012 – 2020

2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
9500	148441	559994	1552828	2503549	2854968	3424237	3628120	3576369
	%1462	%277.20	%177	%61	%4	%19	%5	%1.40

المصدر: معد التقرير بناءً على إحصائيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

وخـلال الفتـرة بـين عـامي 2012 و2013 سـيطرت المعارضـة المسـلحة علـى منـاطق واسـعة وبـدأت السـلطة السـورية بمحاربـة معارضـيها عبـر الطيـران والبراميـل المتفجرة فخرج الآلاف من مناطق المدن ومحيطها، وميسوري الحال كانوا من أوائل الخارجين من سوريا، ورغم أن تركيا أوقفت سياسة البوابة المفتوحة جزئِيًا خلال الستة أشـهر الأخيـرة مـن عـام 2013 إلا أن تـدفق اللاجئـين اسـتمر بالازديـاد وفـق مـا هـو ملاحظ من الجدول أعلاه، وازداد بنسبة (277.2%) في 2014 ليصبح (5.599.94) لاجئا، وساهم انتشار تنظيم داعش منذ 2014 ودخول "التحالف الدولي" الذي يضم "الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبية وعربية" بموجة نزوح جديدة من الرقة وإدلب ودير الزور وحلب (جابر، رئيف، 2020 aletihadpress.com).

وتولـت الحكومـة التركيـة منـذ البدايـة لأزمـة اللاجئـين السـوريين الاسـتجابة فـي حدود إطار قانون الحماية المؤقتة تولت المديرية العامة لإدارة الهجرة التي تتبع لوزارة الداخلية– تنسيق تسجيل وتنفيذ قانون الحماية المؤقتة، وتولت إدارة الطوارئ والكوارث الطبيعيـة التابعـة لرئاسـة الـوزراء التركيـة مسؤولية إنشـاء وتشـغيل مراكـز الإيـواء المؤقتـة "مخيمات اللاجئين"، والتنسيق مع جميع الوزارات الرئيسية لتقديم المساعدات الإنسانية إلـى تركيـا دعمًـا للاسـتجابة لهـذه الأزمـة ولشـركاء الأمـم المتحـدة، والمنظمـات غيـر الحكومية لها دور هام في دعم الحكومة التركية، ودعم إطار اللجوء الوطني المعمول بـه، وبحسـب تقرير الاستجابة الإقليمية 2018– 2019 الصـادر عن مفوضـية شؤون اللاجئين، يمكن للضـغوط السياسية والاجتماعية الأوسـع أن تـؤثر علـى الاسـتقرار بين السـكان النـازحين والمجتمعـات المضـيفة فـي البلـدان فـي جميـع أنحـاء المنطقـة، وقـد واجهـت تركيـا أكثـر مـن (10000) طفـل لاجـئ مسـجلون فـي المنطقـة علـى أنهـم منفصـلون أو غيـر مصـحوبين أو ضـمن رعايـة مؤسسـية: وتفـاقم الوضـع الصـعب للاجئين السوريين في جميع أنحاء المنطقة، بسبب التحديات الأوسع التي تواجه العديد من البلدان المضيفة، ورغم أن المجتمع التركي أصبح أكثر تقبلاً للسوريين خاصة مع حالات الزواج التي بدأت في التزايد مؤخراً، فقد تمت ولادة (35) ألف طفل من أبوين سوريين على الأراضي التركية ومن ثم مُنح هؤلاء الأطفال الجنسية: بالإضافة إلى قيام العديد من اللاجئين بتعلم اللغة التركية، وعندما طبقت تركيا سياسة الباب المفتوح،

استند إطار سياستها إلى افتراض أنّ غالبية السوريين سيعودون قريب إلى ديارهم، ويبين ذلك الإطار بما يستجيب للتحديات التي يفرضها التهجير المطوّل (محمد، futureuae.com/ar/: 2015).

إن الملاحظ من خلال هذه المبادرات التي تقوم بها السياسة التركية نجد أن لها ميزات خاصة يمكننا الإشارة إليها بالتالي:

1. إن تعدد المبادرات دليل على النشاط السياسي بالفعل، الذي تدعمه حصيلة فكرية سياسة واسعة، أعطت البعد السياسي مزيداً من الثقة.
2. إن تنوع المبادرات السياسية، لدليل على المستوى السياسي العالي الذي تتمتع به السياسة التركية.
3. إن المبادرات سجلت تصوراً في عهد حزب العدالة والتنمية كان إلى حد كبير معدوماً قبل مجيء الحزب للسلطة، وهذا ما يسجل للسياسة التركية الصعود في دراجات العمل السياسي بين الدول الكبار.

5-2-2 القرار السيادي في السياسة الخارجية التركية:

إن عالم اليوم يشهد صراعات وحروب دامية ومتواصلة، القليل من الدول التي تراعي حقوق الإنسان مرتكزة على أصول إنسانية، وكذلك لا نرى في العلاقات الدولية أبعاداً أخلاقية إلا ما ندر، فالبعد الإنساني والأخلاقي يكاد أن لا يجد له مكان على صفحات علاقات البشر، فالبشرية اليوم تمر بأسوأ حالات المعاناة وأقساها، ليس عند هذا الحد بل تعدى ذلك كله حتى وصلنا إلى حالة وقوف العالم وقفة المتفرج لا يحرك ساكناً لا قولا ولا فعلاً، إزاء الأعمال الوحشية وجرائم الحرب التي ترتكب هنا وهناك، فلا مسعى محمود ولا عمل بالاتجاه الصحيح لوقف المعاناة، ووضع حد للجرائم التي تكاد أن ترتكب يومياً. وإن القوى الغربية بدلا من الوقوف مدافعة عن الأخلاق والقيم الإنسانية وحماية المستضعفين والمضطهدين، قررت أن تتعامل معها بمكيالين وهذا هو الواقع المظلم الذي يسبغ السياسات الدولية.

ويبدو أن تطرح سؤالا إلى ما دوافع القرار السياسي التركي في التنقيب عن البترول والتدخل في أذربيجان وليبيا، هذا ما سنتناوله في هذا المطلب وذلك من خلال فقرتين رئيسيتين هما:

أولاً: الطاقة في القرار السيادي التركي: أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 21 آب 2020 عن اكتشاف حقل ضخم للغاز الطبيعي في البحر الأسود، والذي تبلغ احتياطاته 320 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يجعل هذا الاكتشاف بمثابة الأكبر من نوعه في تاريخ البلاد، ووفق التصريحات الرسمية التركية فإنه في حال ثبتت الجدوى الاقتصادية لاستخراج الغاز من الحقل الجديد، فإن ذلك قد يساعد أنقرة في خفض اعتمادها الحالي على الواردات من دول: كروسيا وإيران وأذربيجان والاكتفاء ذاتيًا إلى حد كبير في حاجاتها لموارد الطاقة، بالإضافة إلى ذلك فإن تركيا ستبدأ في تصدير الغاز في عام 2023، وستصبح دولة مصدرة للغاز بعد أن كانت من أكبر الدول المستوردة له، بيد أن هذه الاكتشافات لم تقف حائلا أمام سياسة تركيا التصعيدية في منطقة شرق المتوسط.

وخلال إعلان الرئيس التركي أردوغان عن هذا الاكتشاف صرح بالقول: "ننتظر أنباء سارة مماثلة من المتوسط". وهو ما يعني عدم العدول عن هذه السياسة، خاصة وأن تركيا تواجه معارضة إقليمية ودولية بسبب التنقيب والذي وصف أنه غير مشروع عن الغاز في المناطق الاقتصادية الخاصة بالدول الأخرى وخاصة مع اليونان: وضمن السياق ذاته تواجه جهود تركيا للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، اعتراضات من اليونان ومصر، على خلفية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين أنقرة وحكومة الوفاق الليبية برئاسة فايز السراج (الجزيرة نت، 2020: 2020/8/23).

أنفقت تركيا 41 مليار دولار في استيراد الطاقة في العام 2019، ولذا فإن أي خفض في هذه الفاتورة سيساهم في تخفيف العبء على خزينة الحكومة وتساعد في تخفيف الأزمة التي تعاني منها الميزانية التي أدت انخفاض كبير في قيمة الليرة التركية، ولكن من ناحية أخرى فإن عملية إنتاج الغاز من الاكتشاف الجديد سيستغرق عقدًا من الزمن على الأقل، وأن تشييد البنية التحتية الضرورية سيكلف مليارات الدولارات، وتأتي الاكتشافات التركية الجديدة وسط خلافات إقليمية حادة بينها وبين

اليونان وقبرص في شرق البحر المتوسط، إذ تصر تركيا على التنقيب في مياه متنازع عليها. وقد دخلت فرنسا على خط الأزمة وعززت وجودها العسكري.

بينما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إن الاتحاد الأوروبي يشعر بالقلق إزاء تصاعد التوتر في المتوسط، وكانت أنقرة قد استأنفت عمليات التنقيب في مياه البحر الأبيض المتوسط، بعد أن توقفت مفاوضاتها مع اليونان بوساطة ألمانية، عقب إعلان أثينا عن اتفاق لترسيم الحدود البحرية مع مصر، كرد فعل على اتفاق مماثل بين تركيا وليبيا، وقال أردوغان خلال مشاركته في افتتاح مصنع لتقنيات الطاقة الشمسية في العاصمة أنقرة، إنه لا يمكن لأي قوة حرمان بلاده من مصادر النفط والغاز الطبيعي في شرق المتوسط، وأكد أن تركيا مصممة على حماية حقوقها في شرق البحر المتوسط حتى النهاية وفق تعبيره، بدأت تركيا عمليات التنقيب البرية عن النفط والغاز في جمهورية شمال قبرص التركية، الأمر الذي أثار توترات مع حكومة قبرص التي اعتبرت أن هذه الأعمال بمنزلة انتهاكات سافرة لسيادتها على ترابها (باكير، 2006 : 115).

وإن تركيا لا تعترف بالحدود البحرية لقبرص، وأنها مستعدة لإثبات قدراتها العسكرية. وبعد إرسال سفينتين حربيتين وغواصة لمراقبة سفينة تقوم بالحفر والتنقيب لصالح قبرص في يوليو 2017، حيث أعلنت وزارة الخارجية التركية: "أن تركيا عازمة على حماية حقوقها ومصالحها في جرفها القاري، ومواصلة دعمها للجانب القبرصي التركي". وبعد ستة أشهر، أوقفت البحرية التركية في فبراير 2018 حقارة في طريقها إلى تنفيذ عمليات حفر لصالح قبرص، مما أدى مرة أخرى إلى مواجهة دبلوماسية بين تركيا وقبرص (العلاق، 2020 :45).

رغم هذا فإن الجانب التركي مصمم على الحصول على الطاقة من الأماكن التي تعتبر واقعة في المجال الجغرافي التركي، رغم الاعتراض والصيحات هنا وهناك، وهذا ما يدلله الموقف التركي الذي يتجلى في المواقف التالية:

1. الرغبة التركية في أن تتحول إلى مصدر للطاقة من خلال سيطرتها على الغاز الذي يحيط بالجزيرة القبرصية، وتوسيع نطاق نفوذها في نقل الطاقة بالشرق

الأوسط، ولهذا جاءت عمليات التنقيب بالمناطق المحيطة بالجزيرة القبرصية (المزروعي، صاح الدين، 2019 :12).

2. إعلان رفض تركيا لاتفاقية ترسيم الحدود بين مصر وقبرص في عام 2013، على اعتبار هذه الاتفاقية تتجاوز السيادة التركية، ولا يحق لأي دولة التنقيب وإجراء أبحاث في المنطقة، ولهذا جاء تصريح وزير الخارجية التركي (جاويش أوغلو): (إن بلاده تخطط للبدء في أعمال تنقيب عن النفط والغاز شرق المتوسط) وهذا من حق تركيا.
3. التهديد باستخدام القوة العسكرية فيما إذا اقتربت أي دولة في العمل على تنقيب النفط في المنطقة وهذا ما جاء على لسان الرئيس التركي أردوغان حيث صرح: (بالتهديد لقبرص وشركات التنقيب عن الغاز في المنطقة البحرية قبالة سواحل قبرص)، ولذلك اعترض الجيش التركي يوم (9) شباط (2018) سفينة حفر والتي كانت في طريقها للسواحل القبرصية تحديداً إلى جنوب شرق الجزيرة، والمعروفة بـ (بلوك 3)، كما أعلن أردوغان ومحذراً (على أن قبرص ألا تتجاوز الحد في شرق المتوسط)، وهذا يدل على قوة القرار السياسي التركي بشأن الطاقة.
4. التلويح باستخدام القوة العسكرية، حيث صرح أردوغان في شباط 2018 بالقول: (نحذر من يتجاوزن حدودهم في بحر إيجه وقبرص، ويقومون بحسابات خاطئة مستغلين تركيزنا على التطورات عند حدودنا الجنوبية – الحدود مع سوريا– حقوقنا في الدفاع عن الأمن القومي في منطقة عفرين شمال غربي سوريا هي نفسها في بحر إيجه وقبرص، إذ أن تركيا لها حقوقاً في حقول الغاز بمنطقتي (3 و6) الواقعة بينها وبين قبرص (سليم، 2018: 2/23).
5. القيام بعمليات استعراض للقوة: فقد عمدت تركيا إلى انتهاج عمليات التصعيد بغرض فرض هيمنتها على المنطقة. ففي فبراير 2018، أوقفت البحرية التركية سفينة حفر وتنقيب تابعة لشركة "إيني" الإيطالية كانت في طريقها إلى المياه القبرصية. وفي تشرين الثاني 2018، أعلنت تركيا عن نشر سفن الحفر والتنقيب بمناطق جزر بحر إيجه، وفي كانون الثاني 2019، أعلنت عن أن سفينة الأبحاث "بربروسا" تجري مسوحات زلزالية داخل جزء كبير من الجزء القاري التابع

لليونان، والمنطقة الاقتصادية في قبرص. وفي أيار 2019،: أعلنت تركيا عن بدء أعمال التنقيب عن الغاز، بإذن من جمهورية شمال قبرص التركية، بمنطقة تعد جزءً من المنطقة الاقتصادية القبرصية. وفي حزيران 2019، نشرت وزارة الدفاع التركية عبر حسابها الرسمي على موقع "تويتر"، مقطع فيديو يظهر سفينتين حربيتين ترافقان سفينة تنقيب، وفي تشرين الثاني 2019، وقعت تركيا على مذكرتي تفاهم مع حكومة الوفاق الليبية متضمنة لأطر التعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق السيادة البحرية، وقد أثار هذا الاتفاق انتقادات دولية لاسيما من قبل الاتحاد الأوروبي، نظراً لأن ليبيا ليست لها حدودًا بحرية مع تركيا، علاوة على وجود اليونان وقبرص في منتصف طريق الحدود التي يحاول الاتفاق تحديدها (عامر، 2020: 29).

ونتيجة لاستمرار عمليات التنقيب والتعدي على الحدود القبرصية، لجأ الاتحاد الأوروبي إلى فرض عدد من العقوبات على أنقرة، كان من ضمنها تعليق المفاوضات بشأن اتفاق النقل الجوي الشامل مع تركيا ووقف اجتماعات مجلس الشراكة والاجتماعات رفيعة المستوى مع تركيا، فضلا عن الموافقة على اقتراح المفوضية بتخفيض مساعدات تركيا، ودعوة بنك الاستثمار الأوروبي إلى مراجعة أنشطة الإقراض إلى تركيا. وفي فبراير 2020، جمّد الاتحاد الأوروبي أصول مواطنين تركيين مشاركين في عمليات الحفر والتنقيب ومنعهما من دخول أراضيه.

وفي منتصف أيار 2020، أدان الاتحاد الأوروبي تحركات تركيا قبالة سواحل قبرص، والتي تمثلت في قيام السفينة التركية "يافوز" بالحفر قبالة سواحل قبرص.

ثانياً: التدخلات العسكرية والقرار السياسي التركي

1. **التدخل في أذربيجان:** كانت تركيا حليفة استراتيجية قوية لأذربيجان، التي ينتمي سكانها إلى العرق التركي، ويتحدّثون اللغة التركية، خصوصاً أن البلدين يجتمعان على عداوة أرمينيا، واتخذت روسيا من أرمينيا حليفا لها بحكم الارتباط الديني والثقافي، ودعمتها لإبقاء يد لها في القوقاز كمنطقة جيوسياسية وتجارية استراتيجية، وبعد أزمة الحدود مع جورجيا وأزمة إقليم أبخازيا الذي اعترفت به موسكو دولة مستقلة، تعد أذربيجان مهمة للغاية

لتركيا، ومشروع الطاقة التي تعمل عليه في المتوسط والبلقان، لأنها من أهم مصدري الغاز الطبيعي، والتي ترمي تركيا من خلالها إلى تقليل الاعتماد على الغاز الروسي والإيراني البالغ ما مجمله (55%) من واردات الطاقة، كما يهدد النزاع الأذري–الأرمني آمال تركيا في مشاريع أنابيب الغاز الطبيعي، وأهمها مشروع "غاز عبر الأناضول" أو "تاناب"، بالإضافة إلى خط أنابيب باكو–تبليسي–أرضروم الواصل بين أذربيجان وتركيا، وبالتالي فإن انتصار أذربيجان في الحرب يعني انتصار تركيا في القوقاز والبلقان، وتحكّمها في موانئ ومصادر الغاز والنفط في المنطقة الأهم عالمياً، بحسب عالم الجغرافيا السياسية هالفورد ماكندر الذي يقدّم، في أطروحته "قلب العالم"، أن من يحكم مناطق شرق أوروبا يحكم قلب الأرض، وهذا فعلياً ما تسعى إليه روسيا وتركيا وأميركا، وبالتالي فإنها ستسيطر على صنع السياسات وتشكيلها في المنطقة (شواقفة، 1989: 37).

وبدأت تركيا في التدخل بالصراع الدامي بالإقليم عبر تزويد أذربيجان بالأسلحة، كما اتهمت أرمينيا سلاح الجو التركي بالتورط في المعارك، علما بأن هناك قاعدة عسكرية تركية في هذه الدولة، وتعد تركيا الدولة الإقليمية الوحيدة التي اتخذت موقفا واضحا واصطفت إلى جانب أذربيجان، واتسم تدخلها العلني بالسرعة والصرامة رسمياً وشعبياً، إلى درجة إصدار وزير الدفاع التركي خلوصي أكار عام 2020، تحذيرا لأرمينيا من أنها "ستدفع ثمن اعتداءاتها على أراضي أذربيجان". وأكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان موقف بلاده الداعم بقوة لأذربيجان بقوله: "نقف وسنواصل الوقوف بكافة إمكاناتنا وقدراتنا إلى جانب أذربيجان الشقيقة والصديقة، وان شاء الله النضال سيستمر حتى تحرير قره باغ"، ويعود الدعم التركي لأذربيجان ضد أرمينيا إلى عدة أسباب، يتمثل أبرزها في الآتي:

أ. **التحالف في مواجهة عدو مشترك:** فأذربيجان في حالة عداء مع أرمينيا بسبب اتهامها لأرمينيا باحتلال إقليم "قره باغ"، فيما ترتبط تركيا أيضاً بعلاقة عداوة مع أرمينيا، بسبب اتهام الأخيرة للدولة العثمانية بتنفيذ إبادة جماعية بحق الأرمن في عام 1915، راح ضحيتها نحو (1.5) مليون شخص، وهو ما

ترفضـه أنقرة بشدة، ولا ترتبط الدولتان بعلاقات دبلوماسية، وعلى خلفية هذه العداوة المشتركة، تقدم تركيا دعماً سياسياً وعسكرياً لأذربيجان في صراعها مع أرمينيا على إقليم "قره باغ" وترفض تركيا تطبيع علاقاتها مع أرمينيا، وفتح الحدود معها لحين حل مشكلة الإقليم، وارتباط تركيا وأذربيجان بعلاقات وثيقة منذ القدم، فالجيش العثماني هو الذي قام بتحرير غالبية الأراضي الأذرية بما في ذلك العاصمة باكو في عام 1918، من سيطرة القوات الروسية والأرمينية، ومع تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، تأسست العلاقات بين الدولتين وفق مقولة مؤسس الجمهورية التركية "كمال أتاتورك": "فرح أذربيجان فرحنا، وهمّها همُنا"، وشعار الرئيس الأذربيجاني السابق "حيدر علييف": "شعب واحد في دولتين"، ووقعت الدولتان اتفاق تعاون استراتيجي في عام 2020.

ب. **الاعتداء المباشر على المصالح التركية:** لقد قصف الجيش الأرميني في 12 حزيران 2019، مواقع للجيش الأذربيجاني في منطقة "توفوز" الحدودية، بالمدفعية، لتندلع بعدها مواجهات بين البلدين استمرت عدة أيام، أسفرت عن مقتل (12) عسكريًا أذريًا و(4) عسكريين أرمن، وقد مثل هذا الهجوم استهدافًا مباشرًا للمصالح التركية، حيث إن منطقة "توفوز". الواقعة شمال غرب أذربيجان بالقرب من حدود جورجيا، هي منطقة استراتيجية بالنسبة لأنقرة، فهي المنطقة البرية الوحيدة التي تصل بين أذربيجان وتركيا عبر جورجيا، وتمر منها خطوط الطاقة والنقل بين الدولتين، على غرار خط السكك الحديدية (باكو الأذرية– تبليسي الجورجية–قارص التركية)، وخط أنابيب النفط (باكو–تبليسي–جيهان)، وخط أنابيب الغاز الطبيعي (باكو– تبليسي–أرضروم) الذي يمد تركيا نحو (6.6) مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي الأذري، بالإضافة إلى خط أنابيب الغاز الطبيعي "تاناب" الذي ينقل غاز أذربيجان المستخرج من حقول بحر قزوين إلى تركيا وأوروبا.

ج. سعي أنقرة لمنع توظيف أرمينيا: ترى تركيا أن المحور الإقليمي المنافس لها في سوريا وليبيا ومنطقة شرق البحر المتوسط يسعى لفتح جبهة جديدة ضدها في منطقة القوقاز عبر توظيف أرمينيا لاستهداف مصالحها في أذربيجان، وذلك

بهدف إرباك تركيا وتشتيت قواها، وقد وجدت تركيا في توقف القتال في ليبيا، حيث تدعم أنقرة ميليشيات حكومة الوفاق في مواجهة الجيش الوطني الليبي، بالإضافة لانخفاض حدة التوتر في منطقة شرق المتوسط مع اليونان وقبرص، واتجاه الجانبين لعقد مفاوضات لتسوية النزاع بينهما هناك بوساطة من حلف الناتو وألمانيا، فرصة لتصفية حساباتها مع أرمينيا بتحييد مصادر قوتها، وإحراز تقدم ميداني في إقليم "قره باغ" الاستراتيجي، وذلك تحسباً لاشتعال جبهات الصراع التقليدية، التي تنخرط فيها أنقرة، من جديد، ومن ثم قطع الطريق مستقبلا على أية محاولات لتوظيف أرمينيا ضدها.

2. **التدخل العسكري في ليبيا:** في 27 تشرين الثاني 2019، أقنع أردوغان حكومة الوفاق الوطني بتوقيع مذكرة بحرية مع أنقرة بموجبها تم تعديل المنطقة الاقتصادية الخاصة لتصب في صالح تركيا وتنتهك حق قبرص، ووافق البرلمان التركي في 2 كانون الثاني 2020 على التدخل الرسمي في ليبيا، والتزمت تركيا بالدفاع عن طرابلس وشنت عملية للتصدي لقوات الجيش الوطني الليبي، وقدمت الحكومة التركية دعماً عسكرياً لقوات السراج والميليشيات المسلحة، عبر إرسال أسلحة ومعدات عسكرية "تركية ومستوردة" إلى هذه الميلشيات، خارقة بذلك الحظر الأممي المفروض منذ 2011 والذي كان آخر تجديد له من قبل مجلس الأمن في تموز 2019، ولعل تركيا بهذا الأمر تهدف إلى تحقيق ثلاثة أمور هي: الأول يتعلق بدعم قوات السراج والميليشيات في معاركها أمام قوات الجيش الوطني الليبي، الثاني فيتعلق بالصناعة العسكرية التركية، وتسويق الأسلحة والمعدات التركية وتجربتها، وأخيراً المكاسب الاقتصادية المباشرة (Harchaoui, 2020: 25).

كما أن ليبيا تتمتع بأهمية استراتيجية من حيث موقعها ومساحتها وخيراتها وغيرها من العوامل، إلا أن أهميتها الاستراتيجية الخاصة لتركيا تضاعفت بشكل سريع جداً خلال السنوات الماضية مع تصاعد الصراع على النفوذ والحدود والموارد في شرقي البحر المتوسط، ومع محاولات محور "الثورات المضادة" لضرب منطلقات النفوذ التركي في أفريقيا، التي بات بحاجة إلى تعزيز لمجابهة محاولات السعودية والإمارات

ومصر إنهاءها، فاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين ليبيا وتركيا منحت أنقرة ورقة مهمة في ملف الصراع شرق المتوسط، إلى جانب ترسيم المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، وبدء تركيا في التنقيب بالمناطق التابعة لها وعرضت على ليبيا التنقيب لها في مناطقها، ووضعت جداراً فولانياً أمام مشروع مد خط أنبوب تصدير غاز من شرق المتوسط إلى أوروبا دون مشاركة تركيا، وهو ما يعني إجبار دول التحالف المعادي لتركيا شرق المتوسط على طلب الإذن منها، لتمرير هذا المشروع الذي لن تمرره أنقرة دون تحقيق مطالبها في هذا الصراع الكبير (جمال، 2020 5/25).

ومن أهم دوافع التدخل التركي في ليبيا ما يلي:

أ. **الفراغ الجيواستراتيجي:** فسقوط نظام الرئيس الليبي السابق القذافي، وفشل الليبيين في إنشاء نظام سياسي بديل مستقر، وتعرّض المصالح الأمريكية في ليبيا للهجوم، الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التراجع وإهمال متابعة هذا الملف في شمال أفريقيا، وكذلك انكفاء الاتحاد الأوروبي على نفسه في الفترة الأخيرة بسبب مشاكله الداخلية وأزمة خروج بريطانيا (البريكست)،، وتراجُع قوة تأثيره في الملف الليبي بسبب التنافس الفرنسي–الإيطالي، كل هذه العوامل أدت إلى خلق فراغ جيواستراتيجي في ليبيا، حاولت كل من مصر وروسيا أن تملأه من خلال لعب دور فاعل هناك على الأرض وبأقل التكاليف، (دون التدخل المباشر وإنما من خلال حلفاء محليين)، وهذا ما دفع تركيا إلى دخول ميدان السباق هناك وبأسلوب مُشابه، أي من خلال وكلاء على الأرض دون الوجود بشكل مباشر ومُعلّن. (مركز الإمارات للسياسات: 2020 :24).

ب. **غياب أي قوة ردع:** أدركت أنقرة أنه لن تكون هناك قوة بإمكانها أن تتصدى لها في ليبيا وتردع تقدمها هناك، بسبب انشغال اللاعبين أنفسهم بملفات أخرى، وانشغال مصر بمشاكلها الداخلية والاقتصادية، مما سيجعل من الصعب على هذه الدول التصدي لتركيا في ليبيا، لكن العجز الأوروبي عن الوجود في ليبيا والتدخل هناك كان له أهمية في الملف الليبي للاتحاد الأوروبي أمنياً، والتدخل العسكري التركي في ليبيا سبقه عمليات جس نبض تركية لقوة ردع الاتحاد الأوروبي من خلال عمليات التنقيب عن النفط والغاز في شرق المتوسط، وبدا الاتحاد الأوروبي

عاجزا تماماً عن توجيه أي ضربة رادعة لتركيا حينها، مما شجع صانع القرار التركي على توسيع هذا الدور ليصل إلى ليبيا، ولعل القرار التركي الذي بدا مغامرة في بداية الأمر، قد حقق نتائجه وأكدون التحليلات التركية حول عجز أو عدم وجود قوة أوروبية أو عربية رادعة، يمكنها إيقاف المخطط التركي، وأهم مثال على ذلك استمرار تركيا في نقل المسلحين والسلاح إلى حكومة طرابلس حتى بعد مؤتمر برلين (في كانون الثاني 2019) دون وجود أي رد فعل دولي حقيقي قوي.

ج. **حماية المصالح التركية في ليبيا وشرق المتوسط:** هناك العديد من المصالح التركية المهمة في ليبيا، من أموال شركات الإنشاءات التي لم يتم تحصيلها بسبب سقوط نظام القذافي، بالإضافة إلى مشاريع إعادة الإعمار، ومشاريع استخراج النفط، وبناء محطات الطاقة الكهربائية وغيرها من مصالح اقتصادية كبيرة، لكن أهم هذه المصالح هو ارتباط ليبيا الآن عضوياً وسياسياً بملف الصراع على تحديد مناطق النفوذ الاقتصادية في شرق المتوسط، فمع رفض الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تطبيع العلاقات مع مصر وإسرائيل، من أجل إعادة رسم الحدود البحرية، ومواجهة المشروع اليوناني القبرصي في شرق المتوسط، لجأت تركيا إلى حل ابتدعته من خلال توقيع مذكرة التفاهم مع حكومة طرابلس، حول تحديد الحقوق البحرية مع ليبيا، وبذلك أصبحت ليبيا جزءاً ضامناً للأمن القومي التركي ومصالحها في شرق المتوسط، وبات استمرار حكومة الوفاق في الحكم أمرا استراتيجياً لتركيا، من أجل المحافظة على اتفاقية تحديد الحقوق البحرية لمواجهة مخططات دول شرق المتوسط، وعليه فإن التدخل العسكري التركي كان إلزامياً بعد محاولة الجيش الوطني الليبي وبقيادة المشير خليفة حفتر إسقاط حكومة الوفاق ودخول طرابلس (غانمي، 2020: 20).

إن الاستراتيجية التركية للبقاء عسكرياً في ليبيا لم تتبلور إلا بسبب أخطاء ارتكبها الليبيون، والتي وفرت فرص التدخل التركي والحماية الأمريكية له، لتتحول من عملية اقتناص فرصة إلى استراتيجية تتوسع يوم بعد آخر وفق الظروف والتطورات السياسية، التي ما زالت حتى الآن تسير في صالح الاستراتيجية التركية للتدخل والبقاء، وتتركز الأولوية الاستراتيجية لتركيا في ليبيا في توفير الحماية والتمويل اللازمين

لحكومة الوفاق في طرابلس، كي تبقى طرفاً أصيلاً في أي حل سياسي قادم، مع البحث عن سبل توفير هذه الحماية، من أجل تخفيف العبء عن تركيا، وعدم الدخول في صراع مباشر في ليبيا، لكن مستقبل الصراع في ليبيا حالياً بدأ يحمل معه مخاطر جديدة وجدية، قد تُغير الصورة هناك، وتدفع تركيا إلى اتخاذ خطوات جديدة، ومن أهم المتغيرات والمخاطر التي تواجهها تركيا في ليبيا ما يلي (مركز الإمارات للسياسات. 2020 :10):

1. خطر انتقال الصراع على الأرض الليبية من حرب الوكالة إلى المواجهة المباشرة، سواء مع مصر أو روسيا، فتركيا تزيد وجودها العسكري على الساحة باتجاه بناء قاعدة جوية وأخرى بحرية، فيما أرسلت روسيا طائراتها المقاتلة إلى قاعدة الجفرة، بينما تهدد مصر علناً بالتدخل العسكري المباشر عبر دعم القبائل والبرلمان الليبي، وحتى الآن كانت الحرب في ليبيا عن طريق الوكالة غير مكلفة لتركيا عسكرياً، لكن تحولها إلى حرب مباشرة نظامية سيكون مكلفاً جداً، مالياً وبشرياً.
2. تُدرك تركيا أن حكومة الوفاق، ورغم تعاونها الوثيق معها، فإنها تبحث عن بدائل سياسية خارجية، لأنها لا تريد أن تكون تحت الوصاية التركية المباشرة، وقد بدأت هذه الحكومة مباحثات مباشرة مع الولايات المتحدة ومع إيطاليا أيضاًء من أجل تنويع مصادر دعمها الخارجي، وفي المقابل فإن الولايات المتحدة الأمريكية، تدعم وتدفع حكومة الوفاق من أجل تخفيف اعتمادها على تركيا، وفتح مجالات لخيارات أمريكية أخرى.

ومن خلال القرار السيادي التركي الخاص بالتدخلات الخارجية يمكننا أن نلحظ صعود الدولة السياسي في هذا المجال من خلال ما يلي:

1. أن تركيا ولأول مرة في عهد حزب العدالة والتنمية، تتخذ قرارات توصف بالحزم تجاه مصالحها القومية خارج الحدود التركية.
2. أن تركيا لأول مرة تستخدم صيغ التهديد والوعيد والتصريح بالتدخل العسكري وتلوح به وتستخدمه، في حين غاب هذا كله على الحكومات السابقة على عهد حزب العدالة والتنمية.

3. إن قوة التصميم الذي يرافق التصريحات التركية نابعة عن إرادة مستقلة غير تلك التي كانت زمن الحكومات السابقة على حكومة حزب العدالة والتنمية.
4. إن تركيا في اتخاذها مثل هذه القرارات السيادية تنم على استقلالية القرار التركي من جهة، وأن القرارات السيادية هذه تجاوزت الحدود الجغرافية للوطن التركي، في حين كانت السياسات السابقة للحكومات السابقة لا تتجاوز حدود تركيا السياسية.
5. أن القرارات السيادية التي اتخذتها تركيا في هذا الخصوص أي التدخلات الخارجية، تظهر في ثناياها مظاهر التحدي للقوى الإقليمية، وأيضاً للقوى الدولية، وهذا مظهر لم تعهده من قبل للحكومات السابقة على حكومة حزب العدالة والتنمية.
6. إن الفعل التركي العسكري يجعل من تركيا دولة ذات شأن، لا يستطيع أحد بتجاهلها أو يقلل من شأن قدراتها العسكرية، وخصوصاً أنها باتت تصنع أسلحتها الدفاعية، وتتجاوز المحظور وتخطي الدول التي كانت ترى بأن تركيا تأتمر بإمرتها، إلى دول أخرى ذات عداء تاريخي بين هذه الدول والولايات الحليفة لها بالأمس.

الخاتمة:

سعت الدراسة لإبراز صعود الدولة التركية من خلال العقيدة السياسية التي يتبناها صانع القرار التركي الشخصي والحزبي وبيان الانجازات الإصلاحية الداخلية والخارجية التي نجحت بتحقيقها الحكومة التركية، وتوضيح الآثار التي نجمت عنها سياسات الحكومة التركية في مجالات العدالة الاجتماعية واستقرار المجتمع التركي، واثبات صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة: (أن هناك علاقة ارتباطية بين العنصر القيادي "النخبة السياسية" وصعود الدولة السياسي)، حيث تبين من خلال الدراسة إن دراسة النسق العقيدي لرجب طيب أردوغان توضح أن لديه طموحاً إلى الاستمرار الفعال في إدارة شؤون تركيا، ولكن وفقاً للقواعد التي تحكم حزب العدالة والتنمية، التي رفض أردوغان تغيرها، ويقدم أردوغان نفسه مسلماً ديمقراطياً ليبرالياً على المستويين الاقتصادي والسياسي، ومحافظاً على المستوى المجتمعي، ويؤكد أن حزبه لا يرتكز على أسس دينية ولا على أسس عرقية، ومتحرر من المقاربات الأيديولوجية، على الرغم من أردوغان له خلفية إسلامية واضحة، وطموح شخصي كبير، وهو يمثل نموذج الإمبراطورية العثمانية، ويسعى إلى اكتساب تركيا العمق الثقافي والتاريخي والجغرافي للإمبراطورية العثمانية من جديد، إلا أنه في الوقت ذاته قائد سياسي برجماتي كرّس جهوده من أجل تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية لتركيا، حتى وإن تعارض ذلك مع قناعاته الشخصية، ولقد بدأت تركيا تمتلك عناصر قَوّةٍ تجعل منها دولة إقليمية قيادية، وذلك مع مجيء حزب العدالة والتنمية عام 2002. إلى جانب أنها أصلحت الخلل الذي كان قائماً في استراتيجياتها السابقة، إذ أنها كانت، من جهة تتبنى سياسة إدارة التنوع أو إدارة المتناقضات ومن جهة أخرى، سياسة إدارة الأزمات، إلا أنها استطاعت أن تشكّل مفهوماً استراتيجياً خاصاً بها، بعد أن تحوّلت إلى دولة "قلب" بعد أن كانت دولة "هامش"، وتدور الأهداف السياسية لأردوغان حول التنمية التركية بمختلف أبعادها، وهو ما اتضح في رؤية 2023 التي تواكب مرور مئة عام على إنشاء الجمهورية التركية، التي شارك أردوغان في إعدادها مع قادة حزب العدالة والتنمية.

في حين أن هناك فرضيتان فرعيتان ذات ارتباط بالفرضية الرئيسية وهما: (كلما أذاب العنصر القيادي مصلحته الذاتية بالمصلحة العامة كان الصعود السياسي أيسر). وأما الثانية: (هناك علاقة طردية قائمة بين العنصر القيادي الصالح والثقة الشعبية)، لذا ركز أردوغان على أن حزب العدالة والتنمية كان قادراً على كسب قلوب الجماهير من خلال منحهم الأمل في مستقبل أفضل لهم مع إصلاحاته الديمقراطية ويرى أردوغان أن "أي استراتيجية ناجحة تتطلب أموراً ثلاثة: أولها إدارة الإنسان وثانيها إدارة المعلومات، وثالثها إدارة الأموال والنجاح في تحقيق تلك الأمور يؤدي إلى نتائج هائلة، وتركيا الآن في الطريق إلى تحقيق ذلك، وعندما تحققه بالكامل سيرتفع معدل نجاحها بشكل أكير.

ورغم وجود مشاكل تحتاج حلول مثل التضخم وعجز الحساب الجاري والفساد والبطالة خصوصا في الشرق والجنوب التركي، إلا أن تركي تمتلك اقتصاد قوي متزايد النمو بشكل ديناميكي ومتطور، فتركيا لديها إمكانية لتصبح من أكثر الاقتصاديات المتطورة في أوروبا بعد ألمانيا كما أنها عضو في مجموعة العشرين، وأنجزت تركيا تنمية اقتصادية، سياسية، واجتماعية مرتبطة بالسياسات العامة والانفتاح التجاري والتوسع الكبير في الصادرات، كما يمثل نجاح الحكومة التركية في مواجهة الأزمات الاقتصادية عبر التعاون مع المؤسسات المالية الدولية عاملا مهما في التطور الاقتصادي، وهذا ما يعزز وضع وصورة تركيا باعتبارها "الدولة النموذج".

كما كانت تركيا أيضاً واحداً من أقل بلدان العامل تأثراً بالأزمة الاقتصادية العالمية، في ظل التجارة الخارجية المتنامية، والنظام القوي، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتسم بالتنوع وتتمتع بالازدهار. لذا فقد تمكن الاقتصاد التركي في عام 2010 من العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، وساعدت كل هذه السمات على تحويل تركيا إلى مكان جاذب للمشروعات التجارية والعالمية، والدبلوماسيين، والطلاب، والمنظمات، التي ستستمر في استغلالها لتعزيز السلم الإقليمي والعالمي غير الحكومي من مختلف أنحاء العالم، ولا شك في أن القوة الناعمة المتزايدة أصبحت من أهم السمات التي تميزها وفي هذا الشأن يرى أردوغان أن قدرة تركيا على أداء

دورها في مجال مساعيها لانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ستكون أقوى إذا ما كانت العلاقات بينها وبين البلاد العربية أقوى.

ويبقى القول: إن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية الرئيسية والفرضية الفرعين الأخريتين، هذا وقد تم استنتاجات عدة استوجبت بدورها عدة توصيات ويمكن أبرازها بالتالي:

أولاً: الاستنتاجات:

لقد تم استخلاص عدة استنتاجات من الدراسة هي:

1. إن للبيئة التي يعيش في ثناياها الفرد، ذات تأثير مستقبلا على سلوكه السياسي، وإذا أصبح في مركز المسؤولية وتتشكل من خلالها العقائد السياسية تبعا للبيئة التي يعيشها سواء كانت دينية أو علمانية أو ...الخ.
2. أن التجربة الحزبية باتت بحكم الضرورة، لنجاح القائد أو النخبة السياسية في قيادة البلاد والتأثير على المرؤوسين، لكونها استفادة من التجربة دروسا تجنبت فيما بعد الأخطاء وضخمت النتائج الصحيحة التي عايشتها.
3. إن الاستقرار السياسي في تركيا كان نتيجة، لما تمثله القيادة من التحسين والإصلاح في جميع جوانب الحياة التركية، حيث أن الشارع التركي أخذ يقارن ما كانت عليه تركيا قبل مجيء حزب العدالة والتنمية للحكم، وما أصبحت عليه بعد مجيء الحزب وبين العهدين فارق كبير ولهذا كان الاستقرار.
4. إن حرص النخبة السياسية على الحفاظ على مكتسبات الدولة وصون استقلالها، كان له التأثير الكبير على الرأي العام التركي فوقف إلى جانب النخبة السياسية في تصرفها الخارجي سواء كان في، مجال الاقتصاد وللوصول إلى مصادر الطاقة، أو في مجال السياسة في التعديلات الدستورية السياسية أو المجالات الأخرى، أضف إلى وقوف الجبهة الداخلية إلى جانب النخبة في التدخل في سوريا، لكونها استشعرت الخطر

القادم على أمنها واستقرارها، انطلاقا من نظرية أربكان الذي قال: (إذا هدم جدار جارك فاعلم أن جدارك في خطر).

5. أن سياسة التدرج في تخطي المألوف إلى الشيء الجديد، هي عنوان سياسة النجاح وهذا ما أخذ به حزب العدالة والتنمية.
6. إن إذابة المصلحة الشخصية للنخبة الحاكمة في المصلحة العامة للدولة ذات نتائج إيجابية في واحدة منها، وقوف المرؤوسين إلى جانب النخبة تشد من أزرها وتعضد ساعدها لتبقى قوية وتستمر في الحكم والصمود، أمام كل ريح تهب معاكسة لتيار القيادة.
7. إن ما يصدر عن النخبة السياسية من تصرفات، أو اتخاذ قرارات، يتبعها التطبيق الفعلي، وخاصة وأن كانت القرارات تعود لمرجعية سلمية ومرجعية حزب العدالة الدين– تلقى القبول لدى الجماهير وتلزمهم الثقة بالقيادة.
8. إن تركيا اليوم خلاف تركيا الأمس ولا أدل على ذلك أنه ما من نشرة أخبار أو حديث إلا لتركيا فيه مقام، حديث يعني هذا أنها دولة فاعلة في الهيئة الدولية.
9. إن المرونة في اتخاذ القرارات والتكيف مع التطورات السياسية الإقليمية والدولية ، تجعل السياسة الخارجية للدولة أكثر انسياباً وقبولاً لدى المجتمع الدولي، وهذا ما أخذت به حكومة حزب العدالة والتنمية حيث أنها اتبعت سياسة حافة الهاوية.
10. إن استغلال مقومات القوة المتعددة الذي أخذ بها حزب العدالة والتنمية والتي تتمثل في واقع الدولة التركية بالموقع الجغرافي المميز للدولة التركية، وارث الدولة التاريخي التي كانت تحكم مناطق متعددة في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وعمقها الثقافي وديمقراطيتها المتزايدة جعل منها دولة مؤثرة في السياسة الدولية.
11. أن النهوض السياسي الذي حققته تركيا، أدى بتركيا لتكون مركزاً للتجاذب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وهذا هو صعود الدولة بعينه.

وأخيراً إن هذه الاستنتاجات استوجبت عدة توصيات هي:

ثانيا: التوصيات: هناك عدة توصيات يمكن الإشارة إليها على النحو التالي:

1. إذا أرادت النخبة السياسية في أي دولة كسب ثقة الجماهير فعليها أن تلتفت إلى الجهة الداخلية، وتعمل على إيلائها كل الاهتمام من أجل أن ترتكز على قاعدة قوية، تدفع هذه القاعدة بالعمل السياسي الخارجي بقوة إلى الأمام، لأن السياسة الداخلية تؤثر بشكل قوي في السياسة الخارجية.
2. أن تعمل النخبة السياسية على مكافحة الفساد، الذي لا يتم إلا إذا حرصت النخبة السياسية على أن لا تكون هي فاسدة،ء عندها تستطيع المساءلة فاليد النظيفة تستطيع بتر اليد الفاسدة.
3. أن تجعل النخبة السياسية أهداف الدولة بعد أن تحددها، بمثابة الأهداف الشخصية، لكل فرد من أفراد النخبة، عندها تكون حريصة على تحقيق أهداف الدولة، فتعزز ثقة الشعوب بالنخبة وتعمل على استمرارها، وتقف إلى جانبها كلما تداعت الظروف.
4. أن تتخذ النخبة السياسية قراراتها عن طريق المؤسساتية، وبالتالي يرى كل فريق في المؤسسة – مؤسسة صنع القرار – أن القرار المتخذ قراره، فيعمل الجميع يدا واحدة لتنفيذ ذلك القرار المتخذ، لأن النزوع إلى الفردية باتخاذ القرارات، يؤدي إلى التنازع بين أفراد النخبة وهذا يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه.

المصادر والمراجع:

المصادر:

تقرير الاستراتيجي العربي (2009)، **تركيا تحديات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي،** القاهرة: مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1979): **موسوعة السياسة،** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الموسوعة الجزائرية (2013). **الخلافة إلى الحداثة،** القاهرة: دار الكتاب العربي،

المراجع العربية:

1. الكتب العربية:

إبراهيم، آية، وعطا الله إبراهيم (2015). **العلاقات المدنية العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في تركيا 2002-2013،** ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

إبراهيم، محمد زكريا محمود (2015)، **البلاغات السياسية الأفريقية التركية: المحددات والقضايا،** جامعة أفريقيا العالمية: مركز البحوث والدراسات.

إبراهيم مصطفي (2018). **التحولات الاقتصادية في تركيا بعد 2002،** القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

أحمد، سوزان مصطفى (2020). **أثر حزب العدالة والتنمية علي العلاقات المدنية العسكرية في تركيا.** المانيا: المركز الديمقراطي العربي.

الأخرس، محمد صفوح (1984). **أثر التكنولوجيا على المجتمع،** الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

إلهامي، محمد (2016). **حزب العدالة والتنمية التركي:** دراسة في الفكر والتجربة، بيروت: مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث.

أمين، محمد صادق (2019). **الدبلوماسية التركية، سياسة عابرة للحدود،** الدوحة، مركز دراسات الجزيرة.

أوغلو، أحمد داود (2011). **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في السياسة**

الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبدالجليل: الطبعة الثانية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

باركي، هنري (2005)، **تركيا والعراق: أخطاء وإمكانات الجوار**، واشنطن: معهد السلام الأمريكي.

باكير، علي حسن (2010) **تركيا: الدولة والمجتمع.. المقومات الجيوسياسية والجيواستراتيجية، ضمن: تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**. تحرير: محمد عبد العاطي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

بدوي، أحمد موسى (2014). **تغيير إستاتيكي: قراءة في نتائج الإنتخابات الرئاسية التركية**، المركز العربي للبحوث والدراسات.

بريجنسكي. زبيغنيف (2001). **رقعة الشطرنج العظمى التفوق الأمريكي وضروراته الجيوستراتيجية الملحة**، ترجمة سليم أبراهام، ط (11)، دمشق: دار علاء الدين.

بسلي، حسين وأوزباي، عمر (2011). **رجب طيب أردوغان: قصة زعيم**، ترجمة وتقديم: طارق عبد الجليل، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

البنك الدولي (2016) **مؤشرات التنمية العالمية**، التقرير السنوي.

بوخريسة، بوبكر، ساسي، سفيان، عرقوب، كمال الدين (2019). **التنمية : نماذج إسلامية**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

بولاج، على الدين (2011). **تركيا والتغيرات الاجتماعية، مؤتمر مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن**، القاهرة: مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات.

ترامبل، ديفيد (2011). **العالم وفوضى سياسة المصالح**. القاهرة: الدار المصرية للكتاب.

تغيان، شريف (2011) **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان**، القاهرة : دار الكتاب العربي.

جول، محمد زاهد (2013) **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**. بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

الحجاحجة، صدام أحمد سليمان (2017). **العرب وتركيا 2002-2010 دور حزب العدالة والتنمية التركي في تحولات العلاقة بين الجانبين**، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع.

الحجي، أنس بن فيصل (2015). **الخطر القادم ارتفاع الدولار وانخفاض سعر النفط**، واشنطن: معهد الشيرازي للدراسات.

حسين، ياسر أحمد (2003). **تركيا البحث عن مستقبل**، القاهرة.

خليل، محمد عبدالقادر (2012). **الأبعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه دول الربيع العربي**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات.

الخماش، عبدالعزيز، (2014). **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014**، عمان: مركز دراسات الوحدة العربية.

خولي، معمر (2011). **الإصلاح الداخلي في تركيا**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

خولي، معمر فيصل (2014). **العلاقات التركية- الروسية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

دسوقي، عيسى (2009). **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر والتوزيع.

دنج زانج، تسياو (2000). **المصالح الصينية في منطقة الشرق الأوسط. نشر في قضايا استراتيجية**، دمشق: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية.

الرشدان، عبد الفتاح (2016)، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

رشوان، ضياء (2006). **دليل الحركات الإسلامية في العالم**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.

رضوان، وليد (2006) **تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

الرنتيسي، محمود سمير (2020) **الدبلوماسية التركية تجاه النظام الدولي أثناء ويعد جائحة كورونا الفاعلية العالية للدبلوماسية التركية أثناء أزمة جائحة**

كورونا والرؤية التركية لنظام دولي مختلف فيما بعدها، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.

السرجاني، راغب (2012). **قصة أردوجان**، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة.

شاكر، محمود(2000). **التاريخ الإسلامي**، المكتب الإسلامي.

شواقفة، مسعود (1989). **الجغرافيا السياسية**. عمان: دار عمار.

شوقي طريف (1993). **السلوك القيادي وفعالية الإدارة**. القاهرة: مكتب عز الدين للنشر.

الصالح، منال نجم الدين (2012). **أربكان ودوره في السياسة التركية 1969 – 1997**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

صلاح، مصطفى محمد (2017). **تركيا المتحولة من أتاتورك إلى أردوغان**، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي.

صليبا، جميل (1977). **أساليب البحث العلمي**. بيروت: دار عمار.

عبد الجليل، طارق (2012) **الساسة والعسكر في تركيا: واقع العلاقة ومآلها**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الحكيم، منصور (2013)، **تركيا من الخلافة إلى الحداثة**– القاهرة، دمشق: دار الكتاب العربي.

عبد القادر، نزار (2012)، **الربيع العربي والبركان السوري نحو سايكس بيكو جديد**، بيروت : مطبعة شمس.

عبدالجليل، طارق (2013). **العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر**، القاهرة: دار نهضة مصر للنشر.

العدوان، عزت كريم (2007). **العلاقة بين خصائص القيادة وإدارة الأزمات**. عمان: دار الحامد للنشر.

العلاق، يسري كرمي (2020). **الحكومة العالمية وتطورات النظام الدولي**، عمان: دار الخليج للنشر.

علي، جمال سلامة (2016). **النظام السياسي والحكومات الديمقراطية**، القاهرة: دار النهضة العربية.

عمرو، أمينة (2016)، **خرائط القوى الداخلية في الجمهورية التركية**، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.

عويضة، شادي مسر (2019). **استغال الغاز الطبيعي في حوض شرق البحر المتوسط وعلاقته النفوذ الإسرائيلي**، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فنكل، أندرو (2002). **تركيا المجتمع والدولة**، القاهرة: دار النهضة.

قدورة، عماد (2014). **الجمهورية التركية الثانية: المفهوم. المنجزات، المتطلبات.** الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

القصبي، عبدالغفار (2007). **مناهج البحث في العلوم السياسية**، القاهرة: جامعة القاهرة.

القطوري، الصفصافي أحمد (2006). **التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة**، القاهرة.

قنديل، أماني (2011). **دستور تركيا المعدل 1982**م. القاهرة: المركز القومي للترجمة.

كابلان، روبرت (2015) **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، ترجمة: د. إيهاب عبد الرحيم علي سلسلة عالم المعرفة 420 ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يناير.

لورد، كارنيس (2003)، **الأمير الحديث: ماذا يحتاج القادة أن يعرفوه حاضراً**، لندن: جامعة بيل.

مبروك، خليل (2020) **ثورة صناعية عملاقة ومشاريع ضخمة.. هذه تفاصيل قصة نجاح تركيا**، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

مركز أبحاث التاريخ (1999). **الدولة العثمانية تاريخ وحضارة إسطنبول**، ترجمة: صالح سعداوي، منظمة المؤتمر الإسلامي.

مركز الإمارات للسياسات (2020) **التدخل التركي في ليبيا: المحددات والتحديات**. دبي.

مركز الإمارات للسياسات (2021) **تحليل استراتيجي: تركيا أمام مخاطر المواجهة المباشرة في ليبيا ودعم واشنطن لها مرتبط بتحقيق المصالح الأمريكية**. دبي.

نافعة، حسن، معوض، جلال، عبد الرحمن، حمدي (2002). **مقدمة في علم السياسة. الجزء الأول: الأيديولوجيات والأفكار والنظم السياسية**، القاهرة: جامعة القاهرة.

نجم، أحمد قسعان (2017)، **مكانة تركيا الدولية**، عمان: أمجد للنشر والتوزيع.

نعمة، كاظم (2016)،: **روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات.

النعيمي، أحمد نوري (2001). **السياسة الخارجية**، جامعة بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

النعيمي، أحمد نوري والجميلي، حسن علي (2016). **النظام السياسي في تركيا وإيران**، القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة.

نور الدين، محمد (1997). **تركيا في زمن التحول قلق الهوية وصراع الخيارات**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

نور الدين، محمد (1997). **تركيا في زمن المتحول**، بيروت: دار رياض الريس.

نور الدين، محمد (2001)، **حجاب وحراب**، بيروت.

نوفل، ميشال (2010). **عودة تركيا إلى الشرق الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

الهزايمة، محمد عوض (2004)، **السياسة الخارجية الأردنية**، عمان: دار عمار.

هندرسون، سايمون (2012). **اكتشافات الطاقة شرقي البحر المتوسط: مصدر للتعاون أم وقود لإشعال التوترات؟ حالة إسرائيل**. معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى.

2. الأطروحات والرسائل الجامعية:

باي، نعيمة بغداد (2014). **إستراتيجية التغيير السياسي عند الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة السياسية العربية والإسلامية (دراسة مقارنة بين مصر وتركيا)** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

البكوش، خليفة علي (1994). **المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي.** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

حسن، حمدي عبد الرحمن (1985). **العسكريون والحكم في أفريقيا مع التطبيق على نيجيريا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

الرحماني: أسامة (2012). **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2003–2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان الأردن.

الرحماني، زيد أسامة احمد (2013). **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا إثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003 – 2010)** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

رضوان، رضوي حسنين (2017). **التحول الديمقراطي في تركيا والعلاقات المدنية العسكرية في عهد حزب العدالة والتنمية من 2002 إلى 2016**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة.

شقدان، محمد أحمد (2016). **السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، أربد، الأردن.

شقدان، محمد أحمد (2016). **السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الشمري، أحمد مطر (2012). **درجة ممارسة الأدوار القيادية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

طاهر، أميرة (2016). **دور حركات الإسلام السياسي في التغيير السياسي – حزب العدالة والتنمية في تركيا 2001–2015 نموذجاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.

عبد الجليل، رشا محمد (2016). **توجهات السياسة الخارجية التركية اتجاه الاتحاد الأوروبي في ظل حكم حزب العدالة والتنمية**، رسالة ماجستير غير منشورة: القاهرة، مصر.

العبيدي، محسن حمزة (1989)، **التطورات السياسية في تركيا 1946– 1960**، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الموصل، الموصل، العراق.

عصام الدين، أسيل (2015). **صعود التيار الإسلامي في تركيا ومصر: الأسباب والأنماط والدلالات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

كشان، رضا (2013). **المؤسسة العسكرية وأثرها على التحول الديمقراطي في تركيا**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جيجل، الجزائر.

كمال، دينا (2017). **دور حزبي العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا 2002–2013**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر.

محسن، آلاء محمد (2015). **دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

محمد، آلاء محمد (2017). **دور القائد السياسي في صنع السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

محمد، مروة صبحي (2017). **أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة تركيا وإندونيسيا**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

مصطفى، ياسمين رمضان (2013). **هيكل الفرص السياسية والتكيف الحزبي**، دراسة حالة حزب العدالة والتنمية في تركيا (خلال الفترة 2002–2007)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

المطيري، محمد بدر (2015). **دور القيادة السياسية في رسم السياسات العامة في دولة الكويت.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

معوض، جلال عبد الله (1985)، **علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية: دراسة في المنطقة العربية،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

مغراوي، إيمان (2018). **النمط القيادي وأثره في صنع السياسات العامة في الجزائر (2004- 2017)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجيلالي، الجزائر.

المنوفي، ندي محمد إبراهيم (2017). **دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا من 2002-2016**، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

يحيى، علي حسين عبد الصالح (2020). **الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة: جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

3. الدوريات والمجلات العلمية:

أوزبدون، إرغن (2015). تركيا ورحلة البحث عن دستور جديد، **مجلة رؤية تركية**، العدد (102): 71-51.

ايدام سعد رزيج (2015) مستقبل العلاقات التركية- الإسرائيلية والمتغيرات الاستراتيجية (2002- 2015). **مجلة السياسة الدولية**، 33 (4)، 151-192.

الباد، مصطفى (2010). أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (182)، 90-115.

باكير، علي حسين (2006). الولايات المتحدة وآسيا الوسطى والبحث عن نفوذ جديد، **مجلة المجتمع**، العدد (1692): 110-125.

حبيب، كمال (2015). حزب العدالة والتنمية من الديمقراطية المحافظة إلى الديكتاتورية المتسلطة، **شؤون تركية**، العدد (2)، 70-90.

خليل، محمد عبد القادر (2015). نهاية الأردوغانية تركيا ومرحلة ما بعد الانتخابات البرلمانية، **شؤون تركية**، العدد (1)، 40-60.

داقوقي، إبراهيم (1997). مستقبل الحكم في تركيا بعد إنذار الجيش لحكومة أربكان، **مجلة القضايا الدولية**، 8 (375). 120-140.

السامرائي، قتيبة مخلف عباس (2008). آليات الأنظمة السياسية في صناعة القرار السياسي، **مجلة سر من رأى**، 4 (10): 1-20.

سعد الدين، ريهام (2017). التغيرات السياسية التركية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية 2016:2002، **مجلة السياسة الدولية**، ع38.

شالوخ، هزير حسن (1975). انقلاب 27 أيار 1960 العسكري في تركيا، دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها، **مجلة كلية التربية**، العدد (4): 190-210.

الشرفي، محمد شرف (2010). حزب العدالة والتنمية التركي: دراسة تحليلية للفترة من 2002 إلى 2010، **مجلة النهضة**، عدد (39)، 20-35.

الصفصافي، أحمد قطوي (2010). البرجماتية السياسية لحزب العدالة والتنمية في تركيا، **مجلة شئون الشرق الأوسط**، عدد (19)، 1-25.

الطاعي، سناء عبدالله عزيز (2010). علاقة حزب العدالة والتنمية بالمؤسسة العسكرية التركية، **مجلة الدراسات الإقليمية**، عدد (18)، 20-45.

عبد الرحمن، شعبان (2009). أردوغان ودافوس. **مجلة المجتمع الكويتية**، 75 (1835): 1-25.

عبد الفتاح، بشير (2009) **المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية**، أوراق الشرق الأوسط.

عبد المولى، علي (2013). التنمية البشرية تركيا نموذجاً، **مجلة شؤون اجتماعية**، (8) 23: 50-72.

عطاالله، آية إبراهيم (2017). العلاقات المدنية العسكرية وأثرها علي مسار التحول الديمقراطي في تركيا (2002-2016)، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، عدد (12).

عيسى، أحمد (2009). **أردوغان يثلج صدور المسلمين بغضبه حق لغزة**، مجلة المجتمع الكويتية، 75 (1835): 120–142.

كاجابتي، سونر (2009). شبح أتاتورك 7"سنوات من حكم حزب العدالة والتنمية: **مجلة العرب الدولية**، العدد (1534).

كاندور، جين لويز (2015). هل النظام الانتخابي التركي هو الأكثر إجحافاً في العالم؟، **مجلة نون بوست**، 6 يونيو 2015.

كويبشي، ساركان (2015). نظرة في قانون الانتخابات التركي، **مجلة نون بوست**، 3 مايو.

اللباد مصطفى (2010). أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (182).

اللباد مصطفى (2012). الربيع العربي وتركيا وإيران: ملامح النظام الإقليمي الجديد، شؤون عربية، العدد (149): 90–110.

مسلط، سعد عبد العزيز (2008). المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة الدراسات الإقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد (12).

المصري، شفيق (2013). الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيّار.

مطاوع، محمد (2004). تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا، السياسة الدولية، عدد (157): 106–113.

منظول، سلامة (2012)، حواريات مؤتمر دافوس، **مجلة المجتمع الكويتية**، العدد 11.

النجم، أحمد مشعان (2020).النظام الرئاسي في تركيا بين الواقع والتحديات رؤية مستقبلية، جامعة الأنبار، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (95)، 365 – 412.

نور الدين، محمد (2012). عشرة سنوات على حزب العدالة والتنمية نجاحات وإخفاقات، **شؤون الأوسط**، العدد (143)، 102–103.

نـور الـدين، محمـد (2012). عشـر سـنوات علـي حـزب العدالـة والتنميـة: نجاحـات وإخفاقات، **شؤون الأوسط**، العدد (143): 1-19.

4. القوانين والدساتير الدولية:

الدستور التركي لسنة 1961

الدستور التركي لسنة 2009

5. الصحف والجرائد اليومية:

إسماعيل، جمال (2016). هل يمكن للجيش التركي مواجهة روسيا في سوريا بشريا وعسكريا؟. القدس العربي، العدد 2016/2/17.

جـول، محمـد زاهـد (2014). دور الإنسـان فـي التجربـة التركيـة. أخبـار تركيـا 2014/8/15.

الـدغيم، محمـود السـيد (1996). الخريطـة السياسـية التركيـة والاسـتحقاق الانتخـابي: بـروز العوامـل القوميـة والدينيـة وتراجـع العلمانيـة، صـحيفة الحيـاة. بتـاريخ 1996/9/15.

أحمد، يوسف أحمد (2018)، الصراع على الغاز والنفط في شرق المتوسط، جريدة الأهرام، السنة 142، العدد 47925.

جمـال، إسـماعيل (2020) النجـاح العسـكري التركـي فـي ليبيـا... بوابـة جديـدة نحـو الأهداف الاستراتيجية لأردوغـان فـي القـارة الأفريقيـة، جريـدة القـدس العربـي، 2020/5/25.

الرميحـي، محمـد (2016). أوهـام وأسـباب انخفـاض أسـعار الـنفط، جريـدة الشـرق الأوسط، رقم العدد 31600: صادر بتاريخ 12/2/2016.

ملحم، صـادق (2015). هبـوط أسـعار الـنفط، أسـباب ونتـائج، جريـدة السـفير، بتـاريخ 12/30.

الـدويري، فـايز (2020). ثـورة أردوغـان، صـحيفة اللـواء الأردنيـة، بتـاريخ 7 تشـرين الثاني.

صحيفة الشرق الأوسط اللندنية (2007) تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (دراسة)، 20 أكتوبر، العدد (10553).

عمر، جابر (2020).الصناعات الدفاعية التركية: تعزيز القدرات الداخلية لتحقيق استقلالية القرار، العربي الجديد، 5-9-2020.

القفاري، عبد الله (2010). الديمقراطية التركية هل تجاوزت الطور الأتاتوركي: صحيفة الرياض، السعودية، العدد 15428 2020/9/20.

نور الدين، محمد (2005) أربكان وأردوغان الواقعي والأكثر واقعية، صحيفة الشرق الأوسط، 29 يوليو، العدد (9740).

6. المؤتمرات والتقارير الدولية:

تقرير البنك الدولي (2003). تقرير سنوي.

سليم، محمد السيد (2005). النسق السياسي العقيدي لمحاضير محمد، **المؤتمر السنوي الثاني للدراسات الماليزية الفكر السياسي لمحاضير محمد**، برنامج الدراسات الماليزية بمركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة، 10 مارس.

المزروعي، مثنى، صاح الدين، مؤيد (2019). التحليل المكاني لأنابيب الغاز وتأثيرها في الصراع الدولي في الشرق الأوسط، **المؤتمر العلمي الدولي الأول**، مركز التطوير الاستراتيجي الأكاديمي، بغداد.

7. المواقع الإلكترونية:

أبو عيشه، نور (2019). **9 سنوات على الجريمة الإسرائيلية بحق سفينة (مافي مرمرة) التركية**، أنظر: الرابط: aa.comtr/ar/1493851 اطلاع (25) أيلول (2020).

أردوغان، رجب طيب (2010). **تركيا أمة جديدة لا غنى عنها، الخليج الإماراتية:** 22 ديسمبر، http://www.elaph.com/ : .

أورخان، محمد علي (2010). **العدالة يلجم الجيش التركي**، نقلا عن الرابط: http://Awww.alwihdah.com .

ايشلر، أمر الله (2011) **مغزى التحولات في تركيا ومستقبل العلاقات التركية العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، نقلا عن الرابط: www.mesc.com.jo.

بدرا، آسيا (2019). **وظائف القيادة**، نقلاً عن الرابط: www.annajah.net .

بشير، خالد (2020). **الصناعات العسكرية في تركيا ما أسباب التوجه المتزايد نحوها؟ وما أهم المعوقات أمامها؟**. نقلاً عن الرابط: ./hafryat.com/ar/blog

بلومبرج، أيمن عزامن (2020). تركيا ثالث أسرع دول العالم نموا في الربع الأخير من 2020، **صحيفة المال**، نقلا عن الرابط: bit.ly/2Rl4JYH.

بي بي سي (2020) تحركات تركيا الأخيرة للتنقيب عن الغاز في شرق المتوسط قد تشعل بؤرة توتر جديدة،ء نقلا عن الرابط: www.bbc.com/arabic .

ترك برس (2016). اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (كومسيك)، نقلا عن الرابط www.turkpress.co/node/8459K.

ترك برس (2021). الصناعات الدفاعية التركية.. من أرقام مُخجلة في بدايات الألفية الثانية إلى أخرى قياسية في 2020. نقلا عن الرابط: www.turkpress.co.

تركيا الآن (2020). محاربة الفقر في تركيا، الرابط: www.turkeynow.

تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش الأمريكية لحقوق الإنسان لعام 1999، التقرير منشور على موقع الالكتروني للمنظمة، www.hrw.org.

جابر، حنين، رئيف، وائل (2020) **اللاجئون السوريون في تركيا مناطق الانتشار بالأرقام تحديات الاستقرار والعودة** آخر تحديث يوليو 12، 2020 ./https://aletihadpress.com

الجزيرة نت (2011). إسرائيل تعزز أمن حقول الغاز بالبحر، نقلا عن الموقع: ./http://www.aljazeera.net

الجزيرة نت (2018). بالأرقام. تركيا قوة عسكرية دولية صاعدة. نقلاً عن الرابط: www.aljazeera.net/news.

الجزيرة نت (2020). الصناعات الدفاعية التركية.. مكاسب اقتصادية وباب جديد للتجارة الخارجية. نقلا عن الرابط: www.aljazeera.net/news.

الجزيرة نت (2020). **قيمته نحو 65 مليار دولار خبراء: اكتشاف الغاز يعزز مكانة تركيا اقتصاديا**، 2020/8/23 أنظر الرابط على الشبكة: www.aljazeera.net.

جمال، إسماعيل (2016). **منابع وخطوط نقل الغاز الطبيعي ترسم خريطة الصراع والتحالفات في الشرق الأوسط والعالم**. القدس، نقلا عن الموقع: http://www.alquds.co.uk/.

الجندي، رامي (2018). **طوال 16 عاما ماذا قدم "العدالة والتنمية" لتركيا بالأرقاء؟**، نقلاً عن الرابط: http://arabi21.com/story/.

الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية (2020) نقلاً عن الرابط: https://www.pjd.ma.

الميادين (2018). **لبنان يرد على ليبرمان حول الغاز البحري**، 31 كانون الثاني، نقلا عن الرابط: https://goo.gl/TgkUjF.

نايف، مروان (2014). **قصة حزب العدالة والتنمية**، نقلاً عن الرابط: //arabi21.com/story/73879.

وكالة الأناضول (2020). أردوغان: اتخذنا التدابير مبكرًا ومستعدون لكافة السيناريوهات ضد كورونا، https://www.aa.com.tr/ar/vg.

المراجع الأجنبية:

Akkoyunlu, K, Nicolaidis, K and Oktem K (2013), **The Western Condition:Turkey ,the US and the EU in the New Middle East**, Oxford, UK: South East European Studies at Oxford, University of Oxford.

AKSOY. Cenk (2018). A General Overview OF The Development OF The Civil aviation Sector IN Turkey**. Electronic Journal of Social Sciences**. 4-13

Akyol, Taha (2014), **interviewed by Selma Tatli ,Akp is secularizing religious people**, Today"s Zaman,June 9 ،2014at:http://goo.gi/hladsS

Aydin, Senem (2007). Rusen Cakir ,Political Islam in Turkey,Center For **European Policy Studies**, (265), 1-27.

Cagaptay Soner and Jeffrey, James F (2014). Turkey"s 2014 Political **Transition from Erdogan؟**

Darbouche, Hakim (2018). **East Mediterranean Gas: what kind of a game-changer?,** The Oxford Institute for Energy Studies.

Harchaoui, Jalel (2020) WHY TURKEY INTERVENED IN LIBYA, **Foreign Policy Research Institute**, 25.

Jeffrey, James (2017). **Soner cagaptay, U.S. Policy on Turkey**, The Washington Institute for Near East Policy.

Kareem, Shaheen (2017), **Turkish Referendum: All You Need to Know, The Guardian**, theguardian.com/world/2017/apr/10/Turkish-referendum-all-you-need-to-know.

Karpat, Kemal H (2010). **Elites and Religion from Ottoman Empire To Turkish Republic**, Istanbul: Timas Publications.

Kirisci, Kemal (2009). **The transformation of Turkish foreign policy :The rise of the trading state**. U.S - Washington: Brookings Institution.

Larrabee, Stephen, and Lesser, Ian (2003). **Turkish Foreign Policy in anAge of Uncertainty**. U.S - Washington: Rand Institution.

Melda Cetiner Karagoz (2020),Turkey submits constitutional change bill to parliament, aa.com.tr/en/todays-headlines/turkey- submits-constitutional- change-bill-to-parliament/703394

Migdalovitz, Carol (2010). **Turkey: Politics of Identity and Power**،Congressional Research Service.

O.Varol, Ozan (2013). The Turkish model of civil-military relations، **International Journal of Constitutional Law**,11.(3), 740-760.

Political Vision of AK _ Parti for 2023. (2012), at http://www.akparti.org.tr/upload/documents/akparti2023siyasivizyonuingilizce.pdf

Rabasa, Angel and Larabee, F (2008). The rise of political Islam in Turkey, Santa Monica, RAND.

Snyder, Abraham D. (2013), **Taking on Iran: Sterength, Diplomacy and the Diplomacy and the Iranian Threat**. Hoover Institution Press.

Studies.aljazeera.net.2021 (itll 4 siS (5) ¢ SbTRT world research center ,(2020). **Turkey"s constitutional reform** ,A Review of Constitutional History Current parliamentary system and proposed presidential system. TRT world Research Center.trtworld.com

Tucci, Natalie (2013). **The Dimensions of the Turkish Role in the Middle Fast.**

Turkey"s MFA, (2011). **Press Statement On The Continental Shelf Delimitation Agreement Signed Between Turkey And The TRNC**, https://goo.g1/65sybg.

Turkish blockade of ENI rig for Cyprus drilling continues (2018) ،ANSA,12February:https://goo.gl/gqPcKx

www.aljzeera.net .2020 تشرين الثاني (23) اطلاع

www-.studies.aljazeera.net .(2021) كانون الثاني (25) اطلاع

Yilmaz, Cevdet (2013), **Chapter III: Engines of Transformation in Development**, Human Development Report ,United Nations.

المعلومات الشخصية

الاسم: رائد محمود محمد الدويسات

التخصص: الدكتوراه في العلوم السياسية

الكلية: العلوم الاجتماعية

سنة التخرج: 2021